المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

السبت ـ ٢٢/١٢/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

ثلاثة شهداء وعشرات الإصابات برصاص الاحتلال شرقي قطاع غزة	القدس العربي	٣
الجهاد تحمل إسرائيل كامل المسؤولية لمواصلة جيش الاحتلال عدوانه على بالضفة	وكالة سما	٤
حماس ترحب بدعوة موسكو لعقد لقاء مع فتح لتحقيق المصالحة	المركز الفلسطيني	٥
تدخّل أردني ـ قطري لـ«تهدئة الضفة»: جز عشب المقاومة	الأخبار اللبنانية	٥

شؤون عربية:

تركيا ترحب بقرار ترمب و«تجمّد» الهجوم على شمال سوريا	الشرق الأوسط	٧
سحب القوات الأميركية من سوريا يتيح لإيران ترسيخ "الممر البري" يربطها بالبحر المتوسط	فرانس برس	٨
مجلس الأمن يوافق على نشر فريق لمراقبة الهدنة في اليمن.. والحكومة والحوثيون يرحبون	وكالات أنباء	١٠
قتيل جديد والخرطوم تربط الاحتجاجات بإسرائيل	الجزيرة نت	١٢

شؤون إسرائيلية:

الوسائل الإسرائيلية الستة في مواجهة هجمات المقاومة الفلسطينية	عربي ٢١	١٤
عسكريون إسرائيليون: ترامب ألقى بنا تحت عجلات القطار الروسي	العربي الجديد	١٥
تحليلات: سيناريوهات احتمالات الإطاحة بنتنياهو	عرب ٤٨	١٧

شؤون دولية:

مخاوف من تفاقم «فوضى» في البيت الأبيض بعد استقالة ماتيس	الحياة اللندنية	٢٠

المقالات والدراسات

عندما يشهد «الإسرائيليون» لشباب فلسطين	محمد السعيد إدريس	٢٢
هل هي نهاية الحقبة الفلسطينية؟	ناجي صادق شراب	٢٤
وساطة روسية مشبوهة	نضال وتد	٢٦
المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود (دراسة)	صادق الشيخ عيد	٢٧
سيناريوهات متوقعة في جبهة إسرائيل الشمالية	حمزة أبو شنب	٣٥
الانسحاب الأمريكي ولبنان .. والحرب الإسرائيلية القادمة؟	أسعد حيدر	٤٠
تخليص جيد لسياسة أمريكا في سورية	ستيفن والت	٤٢
الجيوش والميليشيات و(إعادة) الدمج في الدول المتصدّعة	فريدريك ويري	٤٥
السياسة الخارجية الأميركية في عهد إدارة دونالد تارمب (دراسة)	د. حسن أيوب	٥٠
اختلفا حول إيران وسوريا: كيف حاول "ماتيس" احتواء ترامب؟	ويسلي مورجان	٥٨
اهتزازات عنيفة: ما الذي تتوقعه الكتب الغربية لحالة العالم في ٢٠١٩؟	محمد عبدالله يونس	٦٠

ثلاثة شهداء وعشرات الإصابات برصاص الاحتلال شرقي قطاع غزة

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/٢٢

أعلنت مصادر فلسطينية، مساء اليوم الجمعة، عن ارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين إلى ثلاثة إثر قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لمظاهرات على أطراف شرق قطاع غزة.

وقالت مصادر طبية إن شابا (٢٨ عاما) توفي متأثرا بإصابته بعيار ناري في البطن خلال مواجهات شرق غزة.

وقبل ذلك أعلنت المصادر عن وفاة فلسطيني (٤٠ عاما) وفتى (١٦ عاما) خلال مواجهات خلفت كذلك إصابة ٤٠ متظاهرا بالرصاص الحي والعشرات بالاختناق.

ومن بين المصابين صحافيان اثنان وأربعة مسعفين بحسب المصادر الطبية.

وقامت قوات الاحتلال بقمع المظاهرات التي جرت قرب السياج الفاصل مع إسرائيل، والتي تندرج ضمن "مسيرات العودة" المستمرة للشهر التاسع على التوالي.

من جهته، قال الناطق باسم حركة حماس، فوزي برهوم، إن تعمد استهداف الجيش الإسرائيلي المتظاهرين السلميين والصحافيين المشاركين في مسيرات العودة يمثل"جرائم جديدة تضاف إلى جرائم الاحتلال".

واتهم برهوم إسرائيل بـ"بالاستخفاف بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بحريته وإنهاء الحصار، كما أنه استهتار بمنظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

وطالب الناطق باسم حماس بـ"تحرك عاجل للوسطاء كافة، والمجتمع الدولي لإجبار الاحتلال على وقف جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وبحق المتظاهرين السلميين، وإجباره على الالتزام بكل التفاهمات وتنفيذها على الأرض والعمل الفوري على إنهاء حصار غزة".

وبدأ الفلسطينيون بعد صلاة عصر اليوم التوافد إلى خيام العودة المقامة على أطراف شرق قطاع غزة قرب السياج الحدودي مع إسرائيل.

ودعت الهيئة العليا لمسيرات العودة في غزة إلى التظاهر تحت شعار "الوفاء لأبطال المقاومة".

وهذه هي الجمعة رقم ٣٩ منذ انطلاق مسيرات العودة في ٣٠ مارس/ آذار الماضي والتي استشهد فيها أكثر من ٢٢٠ فلسطينيا وأصيب ٢٤ ألف آخرين بجروح وحالات اختناق بحسب إحصائيات فلسطينية.

ويطالب الفلسطينيون برفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وشهدت المظاهرات تراجعا في حدتها في الشهرين الماضيين بفضل وساطة تقوم بها مصر وقطر والأمم المتحدة تضمنت خطوات لتحسين الوضع الإنساني في القطاع.

ودعت الهيئة العليا لمسيرات العودة، في بيان لها في ختام احتجاجات اليوم، إلى أوسع مشاركة في تظاهرات يوم الجمعة المقبل تحت شعار "لن نساوم على حقنا بالعيش بكرامة".

الجهاد تحمل إسرائيل كامل المسوؤلية لمواصلة جيش الاحتلال عدوانه على بالضفة

وكالة سما . ٢٠١٨/١٢/٢١

استنكرت حركة الجهاد الإسلامي مواصلة جيش الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على أبناء شعبنا خلال اليوم والليلة الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وأَضافت الحركة في بيان لها ، اليوم الجمعة "فمع تصاعد حملات الاقتحام لمنازل المواطنين في الضفة واعتقال العشرات وإصدار الأوامر بهدم المنازل وتشديد الحصار على المدن والقرى ، قام جنود الاحتلال المجرم الليلة الماضية بإطلاق الرصاص على مركبة فلسطينية وإعدام سائقها قاسم محمد علي العباسي من مدينة القدس المحتلة".

وأوضحت : "كما واصلت قوات الاحتلال إرهابها وعدوانها عصر اليوم على المتظاهرين السلميين في مسيرات العودة وكسر الحصار بشكل همجي ووحشي مما أوقع شهداء وإصابات بالرصاص الحي والمتفجر ، في تصعيد خطير وقد وقعت معظم الإصابات على مسافة بعيدة من خط الهدنة / السلك الزائل، ما يدلل على النوايا العدوانية للاحتلال".

وأكدت الحركة في بانها ، إننا نترحم على الشهداء الابرار الذين ارتقوا خلال العدوان الصهيوني في الضفة وغزة، ونحتسبهم عند الله عز وجل ، فإننا نؤكد على التالي:

أولا: إن الإرهاب الصهيوني لن يدفع شعبنا ومقاومتنا إلا لمزيد من الصمود والثبات واستمرار المقاومة والدفاع عن شعبنا وحمايته.

ثانيا: إننا نحمل العدو الصهيوني المجرم المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ، فدماء الشهداء لن تضيع هدرا بل ستبقى وقودا لاستمرار المقاومة التي ستمضي عاقدة العزم على القصاص لدماء الشهداء والذود عن شعبنا وأرضنا ومقدساتنا .

ثالثا: نحيي جماهير شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يصمدون في كل الساحات ويثبتون كل يوم إصرارهم على التمسك بحقوقهم وعدم التفريط بها ، ويجددون عزمهم على إسقاط كل المؤامرات التي تستهدف وطنهم وقضيتهم.

رابعا: ندعو العرب والمسلمين لدعم وتعزيز صمود شعبنا ورفض كل أشكال الهرولة نحو التطبيع مع العدو المجرم وعزل المطبعين وفضحهم.

حماس ترحب بدعوة موسكو لعقد لقاء مع فتح لتحقيق المصالحة

المركز الفلسطيني للإعلام - ٢٠١٨/١٢/٢١

رحبت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بالاستعداد الذي أبدته موسكو لعقد لقاء بين حركتي حماس وفتح في إطار الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، والتي جاءت على لسان نائب وزير الخارجية الروسي السيد ميخائيل بوغدانوف.

وقالت حركة حماس، في تصريح صحفي: إن الحركة إذ تثمن هذا الجهد المشكور لموسكو، تؤكد موقفها الثابت وإصرارها المستمر لعقد أي لقاء يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية وإنجاز الشراكة للكل الوطني؛ ليتسنى لنا جميعًا مواجهة المؤامرة الصهيوأمريكية التي تستهدف حقوقنا الوطنية، والمتمثلة في صفقة القرن من خلال رؤية سياسية وكفاحية متفق عليها تقوم على المقاومة وحمايتها، حتى نتمكن من استعادة حقوقنا الوطنية الثابتة.

وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي موسكو ميخائيل بوغدانوف أن بلاده مستعدة لعقد لقاء بين حركتي فتح وحماس في العاصمة موسكو، للإسهام في المصالحة الوطنية بين الأطراف.

وقال المبعوث الرئاسي الروسي لمنطقة الشرق الأوسط والدول الإفريقية: "لقد وجهنا الدعوة له (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية).. ولكن ليس الأسبوع القادم".

وأضاف: "أعتقد أنه لن يكون لدينا وقت خلال الأسبوع القادم. على الأرجح سيكون ذلك في وقت مبكر من العام القادم ٢٠١٩ ... وجهنا له الدعوة. وهنية قبلها".

وأشار بوغدانوف إلى أنه "يجرى الآن الاتفاق على موعد مناسب للطرفين لتشكيل وفد برئاسة هنية الذي عليه الآن أن يحدد أعضاء وفده.. لقد أعربنا عن بعض رغباتنا بهذا الموضوع، ونحن ننتظر".

وترعى القاهرة مباحثات للمصالحة بين فتح وحماس بمشاركة جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني، في سبيل إنهاء انقسام مضى عليه ما يزيد على ١١ عامًا.

تدخّل أردني ـ قطري لـ«تهدئة الضفة»: جز عشب المقاومة

الأخبار - ٢٠١٨/١٢/٢٢

بينما بات مكشوفاً الدور المصري والقطري الأساسي في ضمان الهدوء في قطاع غزة، يعمل العدو الإسرائيلي على تنفيذ اتفاق مشترك مع السلطة الفلسطينية وجهاز «المخابرات المصرية» مضافاً إليهما الأردن وقطر، للضغط على قدرات المقاومة عامة وحركة «حماس» في الضفة المحتلة، وهو القرار الذي بدأ العمل عليه، بل عُقدت اتصالات ولقاءات من أجله، عقب سلسلة العمليات الأخيرة ضد جنود العدو والمستوطنين خلال الأشهر الماضية.

وعلمت «الأخبار» من مصادر مقربة إلى «حماس» أن الخطة جاءت بطرح أردني ومصري وفلسطيني (السلطة)، ليحوز موافقة إسرائيلية وأيضاً مشاركة قطرية، وأن الحركة «حصلت على تفاصيل كاملة عن الخطة التي تشمل حملة شاملة ضد قواعدها وعناصرها في الضفة». الخطة تتفرع إلى جانبين: الأول عملياتي والثاني استخباري، مع الاستمرار في حملة الاعتقالات والتحقيقات الهادفة إلى إحباط تشكيل خلايا عسكرية أو تنفيذ عمليات، وهذا الشق منوط مباشرة بقوات العدو. كما تتضمن استمرار رفع تكلفة العمليات فلسطينياً عبر تسريع هدم منازل المنفذين والضغط على أقاربهم، كي «يرتدع أي شخص يفكر في الانضواء تحت مجموعات تابعة لحماس في الضفة».

تتقاطع المعلومات التي وصلت الحركة مع الأنباء الأخيرة عن لقاءات يعقدها مسؤولون في السلطة مع نظرائهم الإسرائيليين، وكذلك وصول إفادة لـ«حماس» بأن رام الله تبلغ أولاً بأول المعلومات عن الأشخاص الذين يتوقع أن تكون لهم علاقة بها للإسرائيليين، كما تستمر الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منع أي فعاليات جماهيرية أو اجتماعية أو طلابية في الضفة، إضافة إلى متابعة الأنشطة الخاصة بطلاب الحركة داخل الجامعات.

ما سبق شبه معروف لدى الأوساط المعنية، لكن الدور الأردني، تضيف المصادر نفسها، صار يتمثل في تقديم الدعم الأمني والاستخباري بصورة أوسع إلى السلطة والعدو عن عناصر «حماس» في الضفة وعلاقتهم بقراباتهم وأصدقائهم في المملكة، بالإضافة إلى التأكيد لرام الله الوقوف السياسي ضد أي محاولة عربية لتجاوزها، في إشارة إلى القاهرة. أما القطريون، فنقلوا رسائل إسرائيلية إلى «حماس» خلال الأسبوعين الماضيين تطالبها بـ«التوقف عن العبث في ساحة الضفة»، وأخرى تهدد بعودة سياسة الاغتيال ضد الأشخاص المحركين للخلايا داخل غزة. وهنا، تقول المصادر، «نصح القطريون حماس بتخفيف التحريض في الضفة، لضمان استمرار الهدوء في غزة وكذلك التفاهمات الأخيرة لتحسين الواقع الاقتصادي في القطاع».

في وقت متزامن، التقى رئيس السلطة محمود عباس، الملك الأردني عبد الله الثاني، الثلاثاء الماضي في العاصمة عمان، وتباحث معه مستجدات الأحداث في الضفة، وفق البيان الرسمي. لكن المحلل الإسرائيلي يوني بن مناحيم تحدث عن أسباب أخرى للقاء، قائلاً إن هناك «خشية مشتركة لدى الطرفين على سلطتهما في عمان ورام الله، فعباس يخشى أن تكون صفقة القرن الأميركية مقدمة لإزاحته عن المشهد السياسي، لذلك سافر إلى عمان لطلب الدعم من الملك الذي يعاني أيضاً ضائقة اقتصادية وسياسية كبيرة في بلاده».

ونقل مناحيم عن «أوساط فلسطينية» أن «اللقاء... يتزامن مع التدهور الأمني في الضفة بسبب العمليات الأخيرة، ما عجّل بعقد لقاء حسين الشيخ، وهو أحد قادة حركة فتح المقربين من عباس، مع رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان، بضغط من الأردن ومصر»، علماً أن الأخيرة زار وفد مخابراتها رام الله في الوقت الذي كانت الضفة مشتعلة. وأضاف الكاتب الإسرائيلي: «يخشى عباس أن تؤدي التفاهمات الإقليمية والدولية إلى تثبيت تهدئة بعيدة المدى بين حماس وإسرائيل في غزة، فيما تسعى الحركة في فترة لاحقة لإشعال الضفة... عبد الله يخشى أن انهيار السلطة سيؤدي إلى انتفاضة مسلحة في الضفة ضد إسرائيل، وصراعات مسلحة بين المجموعات الفلسطينية المختلفة حول مستقبل الوراثة».

في غضون ذلك، أجرى عباس، مساء أمس، اتصالاً بالملك السعودي سلمان، للحديث في «آخر المستجدات السياسية على صعيد القضية والتطورات في المنطقة والعالم... وتعهد الملك سلمان الدفاع عن قضية فلسطين»، وفق البيان الرسمي، من دون أن ترشح معلومات إضافية.

على الصعيد الميداني، استشهد ثلاثة فلسطينيين في غزة هما محمد معين جحجوح (١٦ عاماً) بعيار ناري بالرقبة شرق غزة، وماهر عطية ياسين (٤٠ عاماً) من النصيرات (وسط) متأثراً بإصابته شرق البريج، وعبد العزيز أبو شريعة (٢٨ عاماً) متأثراً بإصابته شرق غزة، كما أصيب ٤٠ آخرون، خلال قمع العدو «مسيرات العودة» شرق قطاع غزة، التي عادت إلى التفاعل منذ أحداث الضفة الأخيرة، تحت عنوان «جمعة الوفاء لأبطال المقاومة».

إلى ذلك، رحبت «حماس» بـ«الاستعداد الروسي» لعقد لقاء بينها وبين «فتح» في إطار ملف المصالحة، فيما يقترب الموعد المفترض لزيارة رئيس المكتب السياسي للحركة إلى موسكو ليعقبها أول جولة خارجية له منذ توليه منصبه. وقال بيان آخر للحركة أمس، إنها تدعو «الوسطاء كافة والمجتمع الدولي للتحرك بشكل عاجل لإجبار الاحتلال على... التزام كل التفاهمات وتنفيذها على الأرض والعمل الفوري على إنهاء حصار غزة».

تركيا ترحب بقرار ترمب و«تجمّد» الهجوم على شمال سوريا

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٢٢

رحب تركيا رسميا بالقرار الأميركي بالانسحاب من سوريا بشكل كامل، وأعلنت أنها قررت بناءً على ذلك التريث لبعض الوقت في إطلاق عملية عسكرية أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستنفذها ضد وحدات حماية الشعب الكردية في شرق الفرات خلال أيام.

وقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، إن بلاده قررت التريث لفترة فيما يتعلق بإطلاق العملية العسكرية شرق نهر الفرات شمال سوريا، على خلفية الموقف الأميركي الأخير. وأضاف في إسطنبول أمس: «مكالمتي الهاتفية مع الرئيس الأميركي دونالد ترمب، واتصالات أجهزتنا الدبلوماسية والأمنية، فضلاً عن التصريحات الأميركية الأخيرة، دفعتنا إلى التريث لفترة، لكنها بالتأكيد لن تكون فترة مفتوحة».

وشدد على أن بلاده ليس لديها أطماع في الأراضي السورية، لكن موقفها واضح تجاه الهجمات الإرهابية التي تستهدف تركيا من تلك الأراضي، قائلاً: «أولويتنا هي ضمان أمن المنطقة، والخطوات التي نخطوها سواء مع روسيا أو إيران هدفها تحقيق الأمن».

وقال: «ترمب سألنا هل بوسعكم القضاء على (داعش)؟... وقلت (نحن قضينا عليهم ويمكننا مواصلة ذلك مستقبلاً... يكفي أن تقدموا لنا الدعم اللازم من الناحية اللوجيستية). في النهاية بدأ الأميركيون بالانسحاب. والآن هدفنا هو مواصلة علاقاتنا الدبلوماسية معهم بشكل سليم».

وأشار إردوغان إلى أن الجنود الأتراك و«الجيش السوري الحر» قادرون على تحييد التنظيمات الإرهابية، مثلما جرى تحييد ٣ آلاف عنصر من «داعش» في مدينة جرابلس السورية، مضيفاً: «العرب والأكراد والتركمان المخلصون في سوريا يدعون تركيا إلى التدخل، لأنهم يثقون بها».

ورحبت تركيا، رسمياً بقرار ترمب. وقال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو: إن «أنقرة راضية عن قرار الولايات المتحدة بسحب جميع جنودها من سوريا، ويتوجب علينا التنسيق في هذه العملية».

ويعد تصريح جاويش أوغلو هو أول تعليق من أنقرة على قرار ترمب سحب القوات الأميركية الموجودة في سوريا الذي أعلنه الأربعاء الماضي.

وبحسب ما ذكرت صحيفة «حرييت» التركية، أمس، فإن ترمب قرر الانسحاب من سوريا في أثناء مكالمته مع إردوغان، الجمعة قبل الماضي، بعد تعهد تركيا بالقضاء على ما تبقى من تنظيم داعش في المنطقة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع حشود عسكرية تركية تتجه إلى المناطق المواجهة لشرق الفرات استعداداً لشن عملية عسكرية ضد وحدات حماية الشعب الكردية، أعلن عنها إردوغان الأربعاء قبل الماضي.

وقال إردوغان: إنه يتوجب على تركيا وروسيا وإيران، العمل على إرساء الأمن في المنطقة، معلناً تشكيل آلية ثلاثية حول سوريا. وأضاف، في كلمة ألقاها الليلة قبل الماضية، بمنتدى الأعمال التركي الإيراني في أنقرة بمشاركة الرئيس الإيراني حسن روحاني: «بعد قمم روسيا وأنقرة وطهران، سنواصل رحلتنا بعقد القمة الرابعة حول سوريا؛ لأنه يتوجب علينا إرساء الأمن في المنطقة».

واعتبر أن التطورات في المنطقة تلقي بمسؤولية كبيرة على عاتق تركيا وإيران.

سحب القوات الأميركية من سوريا يتيح لإيران ترسيخ "الممر البري" يربطها بالبحر المتوسط

فرانس برس . ٢٠١٨/١٢/٢٢

يمهّد سحب الولايات المتحدة قواتها من سوريا الطريق أمام إيران لترسيخ نفوذها في المنطقة عبر ممر بري يربطها بالبحر المتوسط، وهو الهدف الذي لطالما طمحت إليه طهران وتصدّت له واشنطن.

ويرجح محللون بأن يمكّن هذا السيناريو إيران من إعادة رسم خريطة المنطقة، كون هذا الممر يربط أراضيها بالعراق فسوريا وصولاً إلى لبنان.

وينطلق منتقدو قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب من أنه سيسمح لايران بتحقيق هدف استراتيجي، شكل منعه أحد أبرز أولويات السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ويقول الأستاذ الجامعي والباحث في الشأن السوري جوليان تيرون لوكالة فرانس برس تعليقاً على القرار الأميركي "من الواضح أنه انتصار استراتيجي لطهران (...) سيسمح لها بكسر المنطقة العازلة التي أرساها الغرب بين سوريا والعراق ومن ثم التموضع فيها".

وتنشر ايران التي تعد إلى جانب روسيا من أبرز حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد، مستشارين عسكريين ومقاتلين في سوريا بالإضافة الى آلاف المقاتلين الموالين لها من دول عدة، دعماً لعمليات الجيش السوري.

ورغم أن ترامب برّر قرار سحب قواته بإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الاسلامية، إلا أن معارضي قراره، حتى من داخل معسكره، اعتبروا أن تقييمه غير صائب، وأن من شأن قراره الذي يشكل "خطأ استراتيجياً" أن يخلي الميدان لإيران، الخصم الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة.

وتنشر الولايات المتحدة نحو ألفي جندي، معظمهم من القوات الخاصة، في سوريا. وتتواجد بشكل رئيسي في منطقتين في شرق البلاد على طول الحدود العراقية، ما يسمح لها بمراقبة التحركات الإيرانية من كثب عبر هذا الممر بين العراق بسوريا.

"تهديد" اسرائيل

وتقدّم القوات الأميركيّة من جهة الدعم والتدريب لقوات سوريا الديموقراطية، فصائل كردية وعربية، في معركتها الراهنة ضد تنظيم الدولة الاسلامية الذي يتحصن في آخر جيب له في محافظة دير الزور على الضفاف الشرقية لنهر الفرات.

ومن جهة ثانية، تتمركز في قاعدة التنف عند مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية. ولطالما طالبت دمشق وحلفاؤها الولايات المتحدة بسحب قواتها من المنطقة.

ومن خلال مواقعها في سوريا والعراق، تمكنت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من تقييد الحركة الى حد ما عبر هذا "الممر البري". وشهدت المنطقة توترا متكرراً مع سعي كل من واشنطن وطهران الى تأكيد حضورهما العسكري.

وبلغ التوتر أوجّه في العام ٢٠١٧، حين أوقفت مقاتلات أميركية في أيار/مايو تقدم قوات موالية للنظام في اتجاه التنف عبر قصف مقدمة موكب كان يدنو من المنطقة بعدما اعتبرت وجوده يشكل خطراً.

وفي حزيران/يونيو من العام ذاته، أسقطت مقاتلة أميركية للمرة الأولى طائرة سورية اتهمت بقصف قوات سوريا الديموقراطية، في حادثة وصفتها روسيا حليفة دمشق بأنها "عدواناً".

والى جانب دعمها لنظام الأسد، تتمتع ايران بنفوذ كبير في العراق المجاور، من خلال فصائل شيعية منضوية تحت لواء الحشد الشعبي والتي تسيطر حالياً على البرلمان إثر الانتخابات التشريعية الأخيرة. وتلعب هذه الفصائل دوراً كبيراً في حفظ الأمن في محافظات عراقية عدة على الحدود مع سوريا.

ويناقض انسحاب القوات الأميركية من سوريا ما سبق وكرّره مسؤولون أميركيون لناحية أنها ستبقى في سوريا حتى مغادرة ايران وحلفائها.

ويورد تقرير صادر الأربعاء عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنه "يجب على البيت الأبيض أن يفهم أن عنصراً رئيسياً في سياسته تجاه إيران معرّض للخطر هنا: وتحديداً، الجهد المبذول لمنع إيران من ترسيخ نفسها في سوريا، وإقامة جسر بري إلى لبنان، والتهديد المباشر لإسرائيل".

وتأسس حزب الله، الذي يعد الخصم اللدود لإسرائيل، بمبادرة إيرانية بعد الاجتياح الاسرائيلي لبيروت في العام ١٩٨٢. ويتلقى الحزب الشيعي دعماً بالمال والسلاح من ايران، ويقاتل الى جانب القوات الحكومية في سوريا بشكل علني منذ العام ٢٠١٣،

وطالما أعلنت إسرائيل قصف اهداف ايرانية وأخرى لحزب الله في سوريا، وأكدت أنها ستواصل تصديها لما تصفه بمحاولات إيران الرامية لترسيخ وجودها العسكري في سوريا، وإرسال أسلحة متطوّرة إلى حزب الله اللبناني.

"فوضى"

في دمشق، لم تعلن السلطات بعد موقفاً رسمياً من القرار الأميركي. إلا أن مدير مركز دمشق للدراسات الاستراتيجية بسام أبو عبدالله يقول لفرانس برس إن الكلام عن "فراغ" ستتركه هذه القوات "مبالغ فيه".

ويوضح أن "الوجود الإيراني في سوريا بطلب من الحكومة السورية، وهدفه دحر الإرهاب والدول التي تسانده من سوريا" موضحاً أن "هذا الوجود يضعف أو يقوى بقدر ما تزيد أو تزول المخاطر المحدقة بالدولة السورية".

وعبر عن اعتقاده بان انسحاب القوات الأميركية "سيؤدي على المدى الأبعد إلى تقليص التواجد العسكري الإيراني بالتنسيق مع الحكومة السورية، وإن كانت الظروف الراهنة غير مؤاتية لذلك بعد".

وبالنسبة للباحث في "مؤسسة سنتشوري" للأبحاث آرون لوند، فإنه لا يزال مبكراً الحديث عن الجهة التي ستملأ الفراغ الذي سيتركه الأميركيون.

ويقول لفرانس برس "أعتقد أنه علينا أن ننتظر ونرى ما سيحدث، ومدى سرعة انسحاب الولايات المتحدة وما إذا سيكون كاملاً ومن سيملأ الفراغ".

ويضيف "يمكن أن تحصل فوضى".

مجلس الأمن يوافق على نشر فريق لمراقبة الهدنة في اليمن.. والحكومة والحوثيون يرحبون

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٢٢

وافق مجلس الأمن الدولي، اليوم الجمعة، بالإجماع على نشر فريق دولي لمراقبة وقف إطلاق النار في الحديدة اليمنية وذلك بعد أيام من الخلافات بين الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا.

وصادق المجلس على مشروع قرار يخول لفريق متقدم بالبدء في المراقبة ودعم وتسهيل التنفيذ الفوري لاتفاق وقف إطلاق النار.

ويدعو القرار أيضا الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى تقديم اقتراح قبل نهاية الشهر بشأن كيفية دعم الأمم المتحدة بشكل كامل للاتفاق، الذي تم التوصل إليه في مشاورات السلام بالسويد بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

وشدد القرار على "ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل استنادا إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاسيما القرار ٢٢١٦".

وفوض مجلس الأمن المؤلف من ١٥ بلدا غوتيريش بنشر فريق لمدة شهر مبدئيا لمراقبة ودعم وتسهيل تنفيذ الاتفاق بين الطرفين.

وبعد محادثات سلام استمرت أسبوعا برعاية الأمم المتحدة في السويد، وافقت جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران والحكومة اليمنية المدعومة من السعودية على وقف القتال في المدينة المطلة على البحر الأحمر وسحب كل الوحدات المقاتلة. وبدأ سريان الهدنة، يوم الثلاثاء.

ترحيب يمني

رحب كل من الحكومة اليمنية والحوثيين بقرار مجلس الأمن، مساء الجمعة.

وقالت الحكومة اليمنية، في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية "سبأ"، إنها ترحب بالقرار الذي جدد تأكيد المجتمع الدولي على وحدة وسيادة اليمن وسلامة أراضيه.

وأضافت أنها ترحب بالدعوة إلى الالتزام باتفاق ستوكهولم وفقا للجداول الزمنية المحددة له، بما في ذلك "انسحاب مليشيا الحوثي من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنفيذ آلية اتفاق تبادل الأسرى، وما ورد في إعلان تفاهمات مدينة تعز".

وأكدت الحكومة التزامها بكل ما ورد في الاتفاق، داعية المجتمع الدولي إلى مراقبة "الخروقات التي يرتكبها الطرف الانقلابي في محاولة لعرقلة ما تم الاتفاق عليه".

بدورها، رحبت جماعة أنصار الله الحوثية، مساء الجمعة، بالقرار أيضا. ووصف محمد عبدالسلام، رئيس وفد الحوثيين فى مشاورات ستوكهولم، في تغريدة بموقع"تويتر"، القرار بأنه"خطوة ايجابية، نحو وقف العدوان (عمليات التحالف العربي) وفك الحصار تمهيدا للحل السياسي الشامل، على الرغم من ملاحظاتنا على بعض مصطلحاته ومضامينه".

سقوط قتلى

وعلى الصعيد الميداني، سقط قتلى وجرحى من مسلحي الحوثي، وقوات الجيش اليمني، اليوم الجمعة، في معارك بمحافظة مأرب شرقي البلاد.

وقال موقع الجيش اليمني "سبتمر نت" التابع للحكومة، إن مقاتلات التحالف بقيادة السعودية، شنت غارات جوية أسفرت" عن مصرع ١٥ من عناصر الحوثي، وتدمير عدد من العربات والآليات القتالية التابعة لها".

وأعلنت جماعة الحوثي، "مقتل وإصابة وأسر ١٥٣ عنصرا من المرتزقة (الجيش الحكومي)، بينهم قادة في جبهة صرواح فى مأرب".

وتعد مديرية صرواح، آخر المديريات الخاضعة لسيطرة الحوثيين في محافظة مأرب النفطية، وتخضع معظم أجزاء المحافظة لسيطرة قوات الجيش الحكومي.

قتيل جديد والخرطوم تربط الاحتجاجات بإسرائيل

الجزيرة نت ـ ٢٠١٨/١٢/٢٢

ألقى مدير جهاز الأمن الوطني والمخابرات السودانية صلاح قوش اللوم على "متمردين تربطهم صلات بإسرائيل" في المظاهرات التي تواصلت لليوم الثالث في أنحاء البلاد وسقط فيها قتيل جديد، في حين علقت السلطات الدراسة بجامعات الخرطوم وعطلت مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي مؤتمر صحفي قال مدير جهاز الأمن الوطني والمخابرات صلاح عبد الله محمد صالح المعروف أيضا باسم صلاح قوش إن شبكة في العاصمة الكينية نيروبي جاءت بمتمردين تربطهم صلات بإسرائيل إلى السودان لإثارة أعمال العنف. ولم يقدم دليلا عن ذلك.

وأضاف قوش أن محتجا واحدا على الأقل في مدينة عطبرة بشمال السودان لقي حتفه أمس الجمعة.

وقال إن أجهزة الأمن ألقت القبض على مجموعات أدارت "عملية التخريب" ونفذتها في بعض المدن، مضيفا أن أفرادها جزء من ٢٨٠ شخصا تابعين للمتمرد عبد الواحد نور قدموا من إسرائيل وتم تسريبهم إلى داخل البلاد عبر العاصمة الكينية نيروبي.

وكشف أن هؤلاء الأفراد تم تجنيدهم من جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، وشكلوا "غرف عمل" لهم في كل من الخرطوم ومدني وأم درمان ومدن سودانية أخرى.

وقال إن أجهزة الأمن قبضت على عدد ممن تولوا عمليات "الحرق والتخريب" في مدينة عطبرة، كما اعتقلت من وصفه بأنه "رئيس الخلية" في مدينة دنقلا شمالي السودان.

وتأتي تصريحات قوش بينما تجمع متظاهرون في مختلف أنحاء البلاد لليوم الثالث احتجاجا على ارتفاع الأسعار والفساد.

وشهدت أحياء عدة في العاصمة السودانية أمس احتجاجات وصفت بالمحدودة تعاملت معها قوات مكافحة الشغب بعد صلاة الجمعة، في حين جابت أرتال شاحنات تحمل عناصر الشرطة الشوارع الرئيسة في هذه الأحياء.

وخرج مئات المحتجين في الجزيرة أبا بولاية النيل الأبيض وهم يهتفون ضد الغلاء، كما شهدت مدينتا كوستي وربك –حيث عاصمة الولاية– خروج محتجين عقب الصلاة.

وعلى غرار ما حدث في دنقلا وعطبرة أحرق المحتجون في ربك مقر حزب المؤتمر الوطني صاحب الأغلبية الحاكمة في البلاد.

وشهدت الأبيّض عاصمة ولاية شمال كردفان أيضا احتجاجات في السوق الكبير وحي الوحدة، فضلا عن خروج طالبات للتظاهر في حي الديم.

كما تجددت الاحتجاجات في مدينة عطبرة بأحياء الشمالي والسيالة والمطار، وتعاملت الشرطة مع المحتجين بإطلاق الغاز المدمع.

طوارئ وتعطيل

وذكرت وسائل إعلام محلية أن السلطات أعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول بمدن في ما لا يقل عن أربع ولايات من ولايات السودان البالغ عددها ١٨.

وبسبب الاحتجاجات أعلنت وزارة التعليم العالي تعليق الدراسة في كافة جامعات ولاية الخرطوم، وكذلك ببعض المدارس والجامعات في ولايات القضارف والنيل الأبيض ونهر النيل.

وتوقفت وسائل التواصل الاجتماعي عن العمل في السودان، وقال مراسل الجزيرة نت في الخرطوم إنه تم حجب مواقع فيسبوك وتويتر وإنستغرام، وتعطيل تطبيقي واتساب وإيمو في الخرطوم وعدد من المناطق التي شهدت احتجاجات.

وتغلب الناشطون على ذلك ببرامج وتطبيقات يتم تبادلها على نطاق واسع مكنتهم من التواصل والتنسيق.

مذكرة الرحيل

من جهته، اقترح حزب المؤتمر السوداني المعارض "خريطة طريق لإخراج البلاد من ضائقتها الحالية" بتشكيل حكومة تصريف أعمال من ١٥ شخصية تنفذ مهام محددة، ودعا السودانيين إلى الالتفاف حول الخريطة بعد "فشل النظام الحاكم في إيجاد حلول للوضع المأزوم".

ونصت الخريطة –التي جاءت بعنوان "مذكرة الرحيل"– على رحيل النظام الحالي وتسليم السلطة لحكومة انتقالية تتكون من خبرات وطنية تتولى العمل على وقف الحرب عبر مخاطبة جذورها ووضع خطة للإصلاح الاقتصادي، مع توجيه المبالغ التي تصرف على الأجهزة الأمنية والحكومية المتضخمة لتغطية الاحتياجات الشعبية الملحة، وتنفيذ خطة لمحاربة الفساد.

وأشارت الخريطة كذلك إلى أن الحكومة الانتقالية ستتيح الحريات العامة وتجري تحقيقا ومحاسبة عادلة لكافة الجرائم والمفاسد.

مواقف لمشاهير

وعلق أئمة ودعاة على الاحتجاجات، فبث الداعية محمد هاشم الحكيم مقطعا مصورا دعا فيه أعضاء المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية لعدم التحول إلى جلادين، والانحياز للشعب بالنزول إلى الميادين والمطالبة بتنحي البشير.

وحذر الداعية عبد الحي يوسف عبر تغريدة على تويتر عناصر القوات النظامية من مغبة سفك الدماء، كما نصح رجال الدولة بعدم الحرص على المناصب "بعد ثبوت الفشل".

وعبر لاعب نادي المريخ السابق فيصل العجب في تغريدة عن تأييده الاحتجاجات، كما فعل الشيء ذاته لاعب نادي الهلال السابق هيثم مصطفى في حسابه على فيسبوك.

وغيّر الفنان الشاب أحمد الصادق حالته في فيسبوك واضعا علم السودان، وهو ما حظي بتفاعل كبير من معجبيه.

ويتزايد الغضب العام في السودان بسبب ارتفاع الأسعار ومصاعب اقتصادية أخرى، منها تضاعف أسعار الخبز ووضع حدود للسحب من البنوك، وتواصلت الصفوف الطويلة أمام ماكينات الصرف الآلي والمخابز في الخرطوم.

الوسائل الإسرائيلية الستة في مواجهة هجمات المقاومة الفلسطينية

عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٢٢

قال كاتب إسرائيلي إن "إسرائيل تحاول وقف سلسلة الهجمات الفلسطينية الأخيرة في الضفة الغربية من خلال سلسلة من الإجراءات الأمنية والعسكرية، سواء بصورة انفرادية من قواتها وأجهزتها الاستخبارية، أو بالتعاون مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية".

وقال يوني بن مناحيم الخبير الإسرائيلي بالشؤون الفلسطينية في مقاله على موقع المعهد الأورشليمي للشؤون العامة والدولة، وترجمته "عربي٢١" إن "الإجراءات الإسرائيلية تبدأ بوحدات المستعربين المنتشرة في الضفة الغربية، حيث قام جهاز الأمن العام "الشاباك" من خلالها بتصفية منفذ العملية الأخيرة صالح البرغوثي، واعتقال عدد من أفراد الخلية ذاتها التابعة لحماس، حيث تمكن الجيش من إدخال إحدى وحدات المستعربين لمدينة رام الله، واعتقال عدد من أفراد عائلة البرغوثي".

وأضاف أن "الأسلوب الثاني يتمثل بالتعاون الأمني بين الشاباك والأجهزة الأمنية الفلسطينية، فرغم العمل الميداني الذي قام به الجيش الإسرائيلي في داخل مناطق "أ" بالضفة الغربية في الأيام الأخيرة، فإن التنسيق الأمني لم يتضرر بين الجانبين".

وأوضح بن مناحيم، الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، أن "الأسلوب الثالث هو استخدام كاميرات المراقبة المنتشرة في مناطق الضفة الغربية كافة، حيث بات الجيش يحصل على معلومات أمنية كبيرة من هذه الكاميرات، خاصة المثبتة في عشرات المحال التجارية، في رصد المركبات التي يستخدمها منفذو العمليات الأخيرة، وقد صادر الجيش الكاميرات الخاصة بوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا".

وأكد أنه "في أعقاب ما توفره هذه الكاميرات من معلومات خطيرة، فقد بدأت حماس حملة إعلامية ضد هذه الكاميرات في شبكات التواصل، وتوزيع منشورات جماهيرية من أجل حث الفلسطينيين على حرف مسار كاميراتهم عن الشوارع العامة، حتى لا يستفيد منها الجيش في رصد تحركات المسلحين، لأنهم يعتبرون هذه الكاميرات سكينا تطعنهم في ظهورهم".

وأشار إلى أن "الأسلوب الرابع يتمثل في الاستخدام الإسرائيلي لشبكات التواصل الاجتماعي، من خلال أجهزتها الأمنية والجيش والشاباك والموساد، الذين يستخدمون مستعربين إلكترونيين ينشطون عبر مواقع التواصل في الفيسبوك وتويتر بأسماء مستعارة، وينشرون بوستات وتغريدات هدفها الإيقاع بين الفصائل الفلسطينية، وتوسيع الفجوة بين حماس والسلطة الفلسطينية".

وتحدث الكاتب عن "الأسلوب الخامس المتمثل بالعملاء الفلسطينيين مع إسرائيل، فقد وصل الشاباك إلى صالح البرغوثي بعد ساعات قليلة من قتل أشرف نعالوة منفذ عملية سلفيت منذ شهرين، وقد تحقق هذا الإنجاز الإسرائيلي من خلال استخدام العملاء والجواسيس، ومحاولة تجنيدهم بين الفلسطينيين".

وأشار إلى أنه "بعكس ما هو عليه الحال في قطاع غزة، فإن إسرائيل تسيطر على كامل أرجاء الضفة الغربية، وعلى معابرها، وهي من تصدر تصاريح الدخول والخروج منها وإليها، سواء للعمل أو العلاج، مما يوفر لأجهزتها الأمنية القدرة جمع معلومات أولا بأول عما يحصل داخل الضفة الغربية".

واختتم الكاتب مقاله بالإشارة إلى "الأسلوب السادس المتعلق باستخدام شبكات السايبر الفائقة الجودة والقدرات التكنولوجية الهائلة، التي تعتبر مصدرا أساسيا في جمع المعلومات الأمنية المطلوبة لمحاربة الهجمات المسلحة، وتبادل هذه المعلومات الواردة عبر هذه التقنيات بين الشاباك الإسرائيلي ونظيره الفلسطيني ضد المنظمات الفلسطينية المسلحة".

وأكد أنه "رغم كل هذه الأساليب الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، فإن المنظمات الفلسطينية المسلحة تسعى للتغلب على هذه الإجراءات من أجل تنفيذ المزيد من الهجمات المسلحة من خلال ما يخوضه الجانبان من صراع الأدمغة".

عسكريون إسرائيليون: ترامب ألقى بنا تحت عجلات القطار الروسي

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٢٢

في ظل مواصلة إسرائيل الاهتمام بقراءة تداعيات قرار الانسحاب الأميركي من سورية، اعتبرت المؤسستان العسكرية والاستخبارية في تل أبيب أن القرار يعني أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب "قد ألقى بإسرائيل تحت عجلات القطار الروسي".

ونقل معلق الشؤون الاستخبارية البارز، رونين بريغمان، عن قيادات عسكرية واستخبارية إسرائيلية قولها إن ترامب اتخذ قراره على الرغم من أن تل أبيب أبلغته بأنه يمس بمصالحها الاستراتيجية.

وخلال تعليق بثته قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة الليلة الماضية، قال بريغمان إنه لا يمكن "تصور حجم الغضب والإحباط الذي يعصف حاليا بكبار قادة الجيش والاستخبارات الإسرائيلية في أعقاب القرار الأميركي"، منوها إلى أن هؤلاء يحذرون من أن القرار يمكن أن يفضي إلى "تبديد الإنجازات" التي حققتها إسرائيل خلال الأعوام الثلاثة، عبر تدخلها العسكري المباشر لإحباط نقل السلاح إلى "حزب الله" وإعاقة توجه إيران للتمركز عسكريا في سورية.

وكشف أن وزير الدفاع الأميركي، جيم ماتيس، قد حذر القيادات العسكرية في إسرائيل مؤخرا من أن ترامب "قد يفاجئ" ويتخذ قرارا بالانسحاب رغم اعتراض كبار مساعديه في الإدارة الأميركية.

وحسب القيادات العسكرية والاستخبارية التي تحدث إليها بريغمان، فإن إسرائيل تخشى أن يفضي القرار الأميركي ليس فقط إلى تحسين قدرة إيران على التمركز داخل سورية، بل تحسين قدرتها أيضا على تزويد "حزب الله" بالسلاح والعتاد المتطور.

وادعى بريغمان أن "حزب الله" سيطر على منظومات صواريخ مضادة للسفن بالغة التطور، سبق لروسيا أن زودت بها نظام بشار الأسد، منوها إلى أن روسيا لم تنجح في إرغام نظام الأسد على استعادة هذه الصواريخ بعد تدخل إسرائيلي مباشر لدى موسكو.

من ناحيته، قال السكرتير السابق للحكومة الإسرائيلية والقيادي في حزب الليكود الحاكم، تسفي هاوزر، إن القرار الأميركي يمثل إنجازا استراتيجيا كبيرا لكل من إيران وتركيا، وسيغير الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل "بشكل كارثي".

وخلال برنامج حواري بثته الليلة الماضية قناة التلفزة الرسمية "كان"، توقع هاوزر أن يشجع قرار ترامب إيران على أن تشترط انسحابها من سورية بانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.

من ناحيته لم يستبعد وزير الحرب الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، أن يفضي قرار ترامب إلى اندلاع مواجهة شاملة على الجبهة الشمالية.

وخلال مقابلة مع قناة التلفزة الثانية، قال ليبرمان إن القرار الأميركي سيشجع كلا من إيران و"حزب الله" على التحرش بإسرائيل ومحاولة تجاوز الخطوط الحمراء، مما يزيد من فرص اندلاع مواجهة شاملة.

وفي السياق، خلصت دراسة صادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي إلى أن الانسحاب الأميركي سيعزز من قدرة نظام الأسد على استكمال السيطرة على مناطق سورية، سيما حقول النفط شمال شرق البلاد.

وتوقعت الدراسة، التي أعدها الجنرالان أودي ديكل وإلداد شفيت ونشرت اليوم، أن تتجه القوات الكردية للتعاون مع نظام الأسد والمحور الإيراني الروسي في أعقاب القرار الأميركي، لتقليص قدرة تركيا على السيطرة على مناطق نفوذهم شمال شرق البلاد.

واستبعدت الدراسة أن تحاول الولايات المتحدة التأثير على مستقبل سورية من خلال دورها المحتمل في تنفيذ مشاريع إعادة إعمار البلاد، مشيرة إلى أنه لا يوجد ما يدلل على أن ترامب معني بأن تلعب الولايات المتحدة دورا مركزيا في هذه المشاريع.

ورجحت الدراسة أن تعمد روسيا إلى التشبث بالوجود العسكري الإيراني في سورية من أجل توظيفه مستقبلا كورقة مساومة عند الحديث عن تسوية للأوضاع في سورية أو لدى طرح قضية إعادة إعمار البلاد.

وأشار معدا الدراسة إلى أن إسرائيل توقعت إجراءات أميركية أكثر حسما في إطار التصدي للوجود الإيراني في سورية، حيث أوضحا أن إسرائيل باتت لوحدها في المعركة التي تخوضها من أجل إخراج إيران من سورية.

أما معلق الشؤون العسكرية في قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، ألون بن دافيد، فقد أشار إلى أن إسرائيل رأت في الوجود العسكري الأميركي في سورية، على الرغم من رمزيته، بطاقة ائتمان استراتيجية، على اعتبار أنه يمثل رادعا أمام الروس والإيرانيين بأن تل أبيب تحظى بدعم القوة الأعظم.

وفي تحليل نشره موقع صحيفة "معاريف" اليوم، أعاد بن دافيد للأذهان ما قاله نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق يئير جولان، الذي أكد أن نجاح الغارات الجوية في إحباط التمركز العسكري الإيراني محدود للغاية، ولا يمكن أن تسهم في ضمان تحقيق هدف إسرائيل المتمثل في طرد الإيرانيين من هناك.

ولفت بن دافيد إلى أن الخطوة الأميركية ألحقت ضررا سياسيا كبيرا بإسرائيل، مشيرا إلى أنها ستمس بمكانة تل أبيب، على اعتبار أن الكثير من الدول أبدت حرصا على التقرب من تل أبيب بسبب تكريس انطباع بأن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يتمتع بدرجة تأثير كبيرة على ترامب.

وأضاف أنه بعدما تبين أن ترامب أقدم على خطوة الانسحاب دون الالتفات إلى إسرائيل ومصالحها، فإن هذا التطور سيمس بمكانة إسرائيل.

وحذر من أن الخطوة الأميركية يمكن أن تشجع إيران على اتخاذ خطوات دراماتيكية لمواجهة العقوبات عليها، منوها إلى أن الإيرانيين يمكن أن يعودوا إلى تخصيب اليورانيوم بشكل يسهل عليهم إنتاج السلاح النووي.

وأوضح أن الإيرانيين عندما يرون أن ترامب يسحب القوات من سورية لمجرد تقليص فاتورة الوجود الأميركي هناك، فإنهم قد يصلون إلى قناعة بأن الولايات المتحدة لن تخاطر بعمل عسكري ضدها في حال أقدمت على تطوير السلاح النووي.

من جهته، اعتبر معلق الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، رون بن يشاي، أن قرار ترامب سيمس بشكل كبير بمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى، مع تهديد البيئة الاستراتيجية لإسرائيل.

ونوه بن يشاي إلى كون قرار ترامب يعني أنه سيكون بوسع كل من روسيا وإيران وتركيا تحديد نمط الحل الذي سيتم فرضه بعد انتهاء الحرب الأهلية الدائرة هناك.

وأشار إلى أن تفكيك القاعدة العسكرية الأميركية في منطقة التنف الواقعة بالقرب من مثلث الحدود السورية الأردنية الإسرائيلية، والذي يمثل قاعدة للوحدات الخاصة الأميركية، سيمثل ضربة قوية لإسرائيل على اعتبار أن هذه القاعدة تلعب دورا مهما في منع إيران من نقل السلاح والعتاد إلى سورية عبر البر، إلى جانب إسهامها في منع الحرس الثوري الإيراني ومقاتلي "حزب الله" من التمركز في جنوب سورية ومنطقة الجولان.

وأشار إلى أن الانسحاب من سورية يعني أن الولايات المتحدة تنازلت عن الورقة التي بإمكانها أن تستخدمها مع روسيا للتفاوض على مستقبل الأوضاع في أوكرانيا.

تحليلات: سيناريوهات احتمالات الإطاحة بنتنياهو

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٢١

ليس واضحا بعد، في هذه الأثناء، كيف ستنتهي ملفات الفساد المشتبه فيها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وما إذا كانت ستطيح به من منصبه، خاصة وأن استطلاعات الرأي تؤكد أن توازن القوى يميل لصالح معسكر اليمين في الانتخابات العامة المقبلة وترجح أن يشكل نتنياهو الحكومة المقبلة. وربما ثمة فرصة لنتنياهو

للنجاة من خلال الانتخابات المقبلة، بحسب محللين، لكن من الجهة الأخرى ثمة احتمال لأن تطيح الانتخابات بنتنياهو وتضعف حزبه ،الليكود، بحسب محللين آخرين.

وتسارعت في اليومين الماضيين وتيرة الحديث العام في إسرائيل حول ملفات نتنياهو، بعد إعلان النيابة العامة عن تقديم تقرير حول الملفات إلى المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، وشمل وجهة نظر توصي بتوجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو، بشبهة تلقي رشى، في ملفين على الأقل بين الملفات الثلاثة المفتوحة ضده، ١٠٠٠ و٢٠٠٠ و٤٠٠٠. وجاءت هذه التوصية استمرارا لتوصية الشرطة، بعد إنتهاء التحقيقات مع نتنياهو، وتجنيد ثلاثة شهود ملك مقربين من نتنياهو، باتهامه بتلقي رشى.

واعتبر محلل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فرطر، اليوم الجمعة، أنه "لا شك أنه ستُقدم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة. ولا شك أنه في ملف واحد، على ما يبدو في الملف ٤٠٠٠، سيتهم بأم جميع المخالفات، الرشوة، وكذلك بالاحتيال وخيانة الأمانة. وقد زود شاهدا ملك، (مستشار عائلة نتنياهو الإعلامي) نير حيفتس وشلومو فيلبر (مدير عام وزارة الاتصالات المشتبه بالعمل بموجب تعليمات نتنياهو في الملف ٤٠٠٠)، المواد المجرّمة ووضعا الحبل حول عنق رئيسهم السابق. وإلا ما كان المستشار القضائي سيوقع معهما على اتفاقيات سخية ومتسامحة لهذه الدرجة. ولا شك أيضا في أن القرار الأولي للمستشار القضائي حول ما إذا كان سيحاكم نتنياهو، بعد الخضوع لاستجواب (تستخدم أقواله ضده في حال محاكمته)، سيتخذ في الربع الأول من العام ٢٠١٩، وحتى أبريل/نيسان، وقبل الفصح اليهودي".

وتوقع فرطر أن يُتخذ قرار مندلبليت قبل الانتخابات العامة. وأضاف أنه "في أي سيناريو لن تضيف إفادات شهود العيان صحة ومناعة للمرشح (نتنياهو). ويعني ذلك أن الليكود ومرشحه لرئاسة الحكومة سيصلون إلى المعركة الانتخابية في جديد ومختلف كليا عما عرفناه في الماضي. وفوق رأس نتنياهو تخيم سحابة المتهم. وسيبدو كمن حياته السياسية في الوقت الضائع. وسيكون لقضية مستقبله المبهم دور مركزي في الحملات الانتخابية. ويمكن أن يتساءل الناس بينهم وبين أنفسهم ومن وراء ستارة صندوق الاقتراع ما الجدوى من التصويت إلى حزب لن يُنهي رئيسه سنته الأولى في ولايته".

لكن نتنياهو هو المقرر في موعد الانتخابات، أي تبكيرها أو إجرائها في موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وبحسب فرطر، فإن محامي نتنياهو يعتقدون أنه من الأفضل له أن يخضع للاستجواب تحت القسم كرئيس حكومة، بعد الانتخابات، وأن يتولى حقيبة الأمن أيضا، "كمن يدير شؤون الدولة ويواجه تحديات لا أحد يعرف عددها. ويد مندلبليت سترتجف قبل أن يوقع على لائحة اتهام ضد رئيس حكومة أثناء ولايته، وهو ما يعني إطاحة فعلية".

انتخابات واتهامات

استبعدت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، تحليل فرطر، وأشارت إلى أنه "واضح منذ مدة طويلة أنه ستكون هناك توصية بمحاكمة رئيسة الحكومة"، لكنها رأت أن الوضع حتى الآن يشير إلى أن "هذا لن يحدث أبدا. قرار المستشار القضائي سيتخذ في الشهرين – الثلاثة القريبة. ويعني ذلك أن

نتنياهو سيكون قد وصل بشكل مؤكد للانتخابات المقبلة، وسواء ستجري في أيار/مايو أو تشرين الثاني/نوفمبر، مع توصية بلائحة اتهام، قبل أو بعد استجواب تحت القسم".

وأضافت أنه "ينبغي التوقع أن نتنياهو يريد أن يصل إلى الاستجواب كرئيس حكومة ووزير أمن، وبأمل أن يكون الوضع الأمني متوترا بشكل كاف كي لا يواجه مندلبليت فقط صعوبة في التوصية بتقديم لائحة اتهام، وإنما الجمهور أيضا لن يقبل بالإطاحة برئيس الحكومة. فترة أمنية معقدة، الحاجة إلى التضحية وما إلى ذلك. لذلك سيحاول نتنياهو أن يطيل ولايته الحالية قدر الإمكان، وإذا أمكن حتى تشرين الثاني/نوفمبر".

بدوره، اعتبر محلل الشؤون الحزبية في "شركة الأخبار" (القناة الثانية سابقا)، عميت سيغال، في مقاله الأسبوعي في "يديعوت أحرونوت"، أنه "ينبغي أن يحدث شيئا ما دراماتيكيا جدا، مأساويا، كي تتمكن حكومة نتنياهو الحالية من البقاء، إذا صمدت أصلا، عدة أشهر. وستجري الانتخابات في موازاة الإعداد للاستجواب، الذي سيتمحور حول مخالفة رشوة واحدة أو أكثر. والائتلاف المقبل سيتشكل في النصف الثاني من العام ٢٠١٩، وقبل وقت قصير من قرار مندلبليت النهائي".

ورأى سيغال أنه "كي يبقى نتنياهو، يتعين على مندلبليت أن يلقي كافة التوصيات، وهو أمر يبدو خياليا الآن. والطرق التي سيتمكن نتنياهو من خلالها بالبقاء هي: الحصول على أغلبية برلمانية تستند إلى الحريديين وليبرمان وبينيت (بدون كحلون)، وهذا سيناريو لم يحصل حتى الآن بأي استطلاع؛ التنحي قبل الانتخابات، وهذا سيناريو لا يفكر به؛ الاستقالة بعد الانتخابات. ويوجد شخصان مقربان جدا من رئيس الحكومة، أحدهما نتان إيشل (أكثر المقربين من نتنياهو)، اللذان ينصحانه بترك منصبه بكرامة إذا اتهم بالرشوة، قبل الإطاحه به".

"صفقة ادعاء"

رأى المحلل السياسي في صحيفة "معاريف"، بن كسبيت، في سياق التعليق على ملفات نتنياهو واحتمال توجيه اتهام له، "أننا موجودون في دولة إسرائيل، وهذا مكان قد يحصل فيه أي شيء في اية لحظة، خاصة وأننا نتحدث عن نتنياهو. وهو يعرف جيدا استلال أرانب وتمني المعجزات ولديه الكثير من الحظ، لذلك أعتقد أنه لم يفقد الأمل. لا شيء منتهٍ. والمدعي العام أعلن أنه لن يعلن عن توصيته قبل أن يعلن مندلبليت رسميا عن توصيته. وحلل قسم من المحللين ذلك بأنه محاولة لمنح مندلبليت مهلة من أجل إغلاق الملفات".

لكن كسبيت استدرك قائلا إنه "لا أعرف وضعا وقع فيه ثلاثة شهود ملك مجرمون وحصلوا على إعفاء مطلق. لذلك، لا شك في أن الأمور تتجه نحو لوائح اتهام. ولو كنت صديقا مقربا لنتنياهو لنصحته بأن يطلب صفقة ادعاء. وما كنت سأنصحه بذلك لو كنت صديقه فقط، وإنما من أجل مصلحة الدولة. فأنا أنصح نتنياهو بأن يهرب من مصير ايهود أولمرت (رئيس الحكومة السابق الذي دخل السجن بسبب الفساد)، والأهم من ذلك أن يعفي إسرائيل من وضع قريب جدا من حرب أهلية، لأنه يوجد الكثيرون الذي يؤمنون بكذبة أن اليساريين أسقطوا رئيس حكومة اثناء ولايته".

وأوضح أن "هؤلاء اليساريون هم مندلبليت وألشيخ (قائد الشرطة وكلاهما ينتميان للصهيونية الدينية اليمينية). ببساطة على نتنياهو أن يعترف ويدفع غرامة كبيرة وننتهي من هذا الأمر. وليس عليه أن يعترف بأخذ رشوة،

وبإمكانه أن يعترف بشيء ما اقل من ذلك. فهذا الرجل لن يتوقف قبل أن يفكك كافة المؤسسات، مرورا بالنيابة العامة والمحكمة العليا، وذلك دون أن نتحدث عن الجمهور الكبير جدا الذي يعتقد أنه تتم ملاحقته ويتجاهل الحقائق والأدلة".

مخاوف من تفاقم «فوضى» في البيت الأبيض بعد استقالة ماتيس

الحياة - ٢٠١٨/١٢/٢٢

أثارت استقالة وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس مخاوف من تفاقم «فوضى» في البيت الأبيض، ومن أن تؤجّج تباعداً بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، لا سيّما أن الوزير كان يحظى بثقتهم. ماتيس الذي بات واحداً من مسؤولين بارزين كثيرين رحلوا عن البيت الأبيض، لم يُخفِ أنه يغادر الإدارة نتيجة خلافات مستعصية، لكنه عبّر عن ذلك في شكل «مهذب» في رسالة الاستقالة التي وجّهها الى ترامب. وبلغ التباين بين الوزير والرئيس ذروته، بإعلان الأخير سحب القوات الأميركية من سورية، والتخطيط لخفض عددها في أفغانستان.

على رغم ذلك، أشاد ترامب بماتيس، إذ كتب على «تويتر» إنه «سيتقاعد أواخر شباط (فبراير)» المقبل، مشيراً الى تحقيق «تقدّم هائل» خلال أداء مهماته. وأضاف: «الجنرال ماتيس ساعدني كثيراً في جعل حلفاء ودول أخرى يدفعون حصصهم المتوجّبة عليهم عسكرياً».

رسالة ماتيس (٦٨ سنة) أوضحت مكامن الخلل في علاقته بالرئيس، إذ ورد فيها: «وجهات نظري حول معاملة الحلفاء باحترام، وأيضاً أن نكون واضحين في شأن الجهات الفاعلة الخبيثة والمنافسين الاستراتيجيين، تأسّست بناءً على معلومات تمتد على مدى أكثر من أربعة عقود من العمل عن كثب على هذه الملفات. لأن من حقك أن يكون لديك وزير دفاع وجهات نظره تتوافق في شكل أفضل مع وجهات نظرك حول هذه الملفات وغيرها، أعتقد بأن من الصواب بالنسبة إليّ أن أتنحّى عن منصبي».

وأضاف أن «قوّة أمّتنا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقوّة نظامنا الفريد والمتكامل القائم على التحالفات والشراكات»، مذكّراً الرئيس بأن «الدول الديموقراطية الـ ٢٩ في الحلف الأطلسي أعربت عن مدى صلابة التزامها، من خلال القتال إلى جانبنا بعد هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١».

وقعُ استقالة ماتيس كان صاعقاً في واشنطن، إذ وصفه السيناتور الديموقراطي مارك وارنر بأنه «جزيرة من الاستقرار وسط فوضى إدارة ترامب»، فيما تحدث زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل عن يوم «حزين لأن (ماتيس) يستقيل بسبب خلافات حادة مع الرئيس حول مسائل مرتبطة بالقيادة الأميركية في العالم».

ولفتت ناطقة باسم «الأطلسي» الى أن «ماتيس قدّم مساهمة مهمة في إبقاء الحلف قوياً ومستعداً للتعامل مع التحديات الأمنية الكبرى التي نواجهها». وطالبت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لايين الولايات المتحدة بـ

«توضيح سريع في شأن من سيخلف (ماتيس) والمسار المستقبلي» لإدارة ترامب، فيما نبّه غي فيرهوفشتات، زعيم الليبراليين في البرلمان الأوروبي، الى أن الاستقالة تفرض على الاتحاد التعجيل في تنفيذ خططه لتعزيز قدراته الدفاعية الخاصة.

وبعد ساعات على إعلان ماتيس استقالته، اتخذت خطوته منحىً آخر، إذ أعلن مسؤول أميركي أن ترامب يعتزم سحب جزء من القوات الأميركية المنتشرة في أفغانستان. ويُعتبر الوزير ضامناً لدور واشنطن في هذا البلد، وسيثير رحيله مخاوف لدى مسؤولين أفغان، علماً أنه تمكّن من إقناع الرئيس العام الماضي بإرسال مزيد من الجنود الأميركيين الى أفغانستان، حيث كانت حركة «طالبان» تحقق مكاسب وتكبّد القوات الحكومية خسائر ضخمة. وذكر المسؤول أن ترامب يعتزم سحب أكثر من ٥٠٠٠ من ١٤ ألف جندي أميركي في أفغانستان، لكن صحيفتَي «وول ستريت جورنال» و«نيويورك تايمز» تحدثتا عن سحب حوالى ٧ آلاف جندي. وسعى الرئيس الأفغاني أشرف غني الى طمأنة مواطنيه، إذ قال ناطق باسمه: «إذا انسحب (الأميركيون) من أفغانستان، لن يكون لذلك تأثير على الأمن، إذ منذ ٤ سنوات ونصف سنة، يمارس الأفغان فعلياً سيطرة كاملة على الأمن». لكن مسؤولاً بارزاً في الحكومة الأفغانية أقرّ بأن «الانسحاب سيؤثر في العمليات في شكل عام»، واستدرك: «علينا التريّث والانتظار لنرى أيّاً من الوحدات ستعود لوطنها أولاً. من السابق لأوانه قول أي شيء. استناداً إلى رد فعل طالبان، قد تطلب الحكومة من القوات تقليص عملياتها».

ورحب قيادي بارز في الحركة بالقرار، قائلاً: «لم نكن نتوقّع استجابة فورية من الأميركيين. نحن أكثر من سعداء، نتوقع مزيداً من الأخبار السارة». يأتي ذلك في وقت تجري إدارة ترامب محادثات مع «طالبان»، تأمل بأن تنهي نزاعاً مستمراً منذ ١٧ سنة. وجدّد «الأطلسي» التزامه «أمن أفغانستان واستقرارها على المدى الطويل»، لئلا تصبح «معقلاً لإرهابيين من العالم أجمع يوجّهون إلينا تهديدات». لكن وزيرة الدفاع الهولندية أنك بايليفلد أعلنت أن بلادها فوجئت بالإعلان عن خطط واشنطن، معتبرة أن من السابق لأوانه خفض القوات في أفغانستان.

عندما يشهد «الإسرائيليون» لشباب فلسطين

د. محمد السعيد إدريس . الخليج . ٢٠١٨/١٢/٢١

عندما يتساءل «الإسرائيليون» عن الخطر الذي يتهدد الكيان جراء التصعيد في العمليات الفلسطينية، فهذا معناه أن شيئاً مهماً يولد بين أحشاء المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

يتساءل «الإسرائيليون»: هل تطيح العمليات الفلسطينية حكومة نتنياهو؟ لم يأت هذا السؤال من فراغ، ولكنه استنتاج من تجارب مباشرة من المواجهة بين جنود الاحتلال والشباب الفلسطيني.

هذه الاستنتاجات بعضها يتعلّق بالفشل والإخفاق الذي يسيطر على عجز جنود الاحتلال في التعامل مع الشباب الفلسطيني، عجز وصل إلى درجة الفشل في الدفاع عن النفس. وبعضها الآخر يتعلّق بخصوصيات التكوين النفسي للشباب الفلسطيني الذي يخرج ليقتل «إسرائيلياً» أو يخرج ليودّع شهيداً، أو يتظاهر ضد هدم سلطات الاحتلال منزل أسرة أحد الأبطال الذين يقومون بعمليات فدائية ضد قوات الاحتلال.

اثنان من كبار المعلّقين العسكريين والأمنيين «الإسرائيليين» هما شاهدا هاتين الملاحظتين، فقد كتب «عاموس هرئيل»، كبير المعلّقين العسكريين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ينتقد عجز أفراد شرطة الاحتلال في الدفاع عن أنفسهم، معتبراً أن هذا العجز صورة مصغّرة لعجز الدولة، وهنا يكون الخطر. فحسب تعبيره يقول هرئيل: إن «قوة السلسلة تُفحص بحلقتها الضعيفة»، ثم يضيف أنه «بهذا الاختبار فشل الجيش» في الأسبوعين الماضيين، مشيراً إلى أن «دائرة الحراسة الجسدية (أي الدفاع عن النفس) هي خط الدفاع الأخير الذي يفترض أن تتحطم عليها خلايا (الإرهاب)، بعد أن تتملص من دائرتي الاستخبارات والإحباط الهجومي»، ويقر بأن دائرة الحراسة الشخصية هذه «فشلت على الأقل في ثلاثة أحداث مختلفة على الأقل: في عوفرا، وجفعات أساف، وبيت إيل»، والنتيجة التي خلص إليها هي «انعدام مهنية القوات التي لم تبد ما يكفي من الخبرة والانضباط، إلى جانب ما يبدو مَواطن خلل في مستوى القيادة الدنيا في الميدان».

هذا عن خيبة قوات الاحتلال، وعلى النقيض ينقل عاموس هرئيل في «هآرتس» عن ضابط كبير في قيادة المنطقة الوسطى (المعنية بضبط الأمن في الضفة الغربية) قلقه وانزعاجه مما يحدث من تطورات في عمق الشارع الفلسطيني. فمن خلال احتكاكه هو وقواته مع الشباب الفلسطيني الذي يدخل في اشتباكات مع قوات الاحتلال يقتُل أو يُقتل، وصل إلى قناعة مفادها أن «الضفة موجودة على شفا موجة عنف أخرى». سبب القلق عند هذا الضابط وأيضاً عند عاموس هرئيل هو ذلك المشهد الذي يكاد يتكرر أسبوعياً، والذي تمكّن فيه فلسطيني مسلح من إطلاق النار على جنود الاحتلال ومدنيين «إسرائيليين» تصادف وجودهم بالقرب من هؤلاء الجنود في محطة قرب البؤرة الاستيطانية «جفعات أساف» شرق رام الله، فقتل جنديين من كتيبة «نتسح يهودا» (الداخل الحريدي)، وجندي آخر ومواطنة «إسرائيلية» أصيبا إصابات بالغة، وتمكّن الشاب الفلسطيني من الفرار، ويستخلص عاموس هارئيل من هذا المشهد الذي يرويه عن الضابط «الإسرائيلي» أن «الخطر يتوالد

والعمليات الناجحة تحفز وتشجع الشباب الفلسطيني على تقليدها، وقد لا يطول الزمن حتى يمكن أن تشتعل الضفة مع غزة بانتفاضة ثالثة».

أين القيادة الفلسطينية من هذه الحالة الشعبية الفلسطينية، من هذا الجيل الجديد، الذي ولد أغلبه بعد الانتفاضة الأولى، أين الصراع السياسي بين الثنائي «فتح» و«حماس»، بين أبو مازن وإسماعيل هنية؟ وأين هذا كله من التمادي في إفشال كل محاولات المصالحة، والسقوط في مستنقع المكايدة بين الطرفين، كل منهما يسعى إلى إفشال الآخر، والقضية الفلسطينية هي من يدفع الثمن. وأين هذا التناحر مع الكارثة التي كادت أن تقع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكادت أن تؤدي إلى صدور قرار من الجمعية يدين الفصائل الفلسطينية، لولا براعة المندوب الكويتي الذي أفشل الخطة الأمريكية –«الإسرائيلية» في الجمعية العامة، عندما نجح في طرح مشروع قرار إجرائي يصوّت عليه بالأغلبية البسيطة (النصف +١)، باعتبار أن التصويت على مشروع القرار الأمريكي يجب أن يكون بأغلبية الثلثين، ونجحت الخطة الكويتية، حيث وافقت الجمعية العامة على القرار الإجرائي الكويتي وصوّتت على مشروع القرار الأمريكي وأسقطته رغم حصوله على ٨٧ صوتاً، لأنه لم يحصل على الثلثين.

اعتبر البعض أن سقوط مشروع القرار الأمريكي انتصار فلسطيني، لكنه في واقع الأمر انتصار شديد المرارة. لذلك كان طبيعياً أن ينظّم رئيس الوفد «الإسرائيلي» بالأمم المتحدة احتفالاً كبيراً بهذا الانتصار، رغم سقوط مشروع قرارهم، الغريب في الأمر أن رجال السلطة يعيشون أيضاً «وهم انتصار» لم يحققوه، ولم يكلّفوا أنفسهم مغبة المراجعة والمحاسبة في أسباب هذه الانتكاسة.

لا وجه للمقارنة بين حالة الشعب الفلسطيني الذي يقاتل جنود الاحتلال بصدور عارية ويرعب جنود «الجيش الذي لا يقهر»، ويفرض عليه الانهزام النفسي وبين حالة السلطة وكبار القادة السياسيين الذين لم تصلهم بعد رسالة الشعب الفلسطيني الذي بات على شفا تفجير انتفاضته الثالثة، رغم أنف سلطات الاحتلال، ورغم أنف قياداته السياسية.

هل هي نهاية الحقبة الفلسطينية؟

د.ناجي صادق شراب . أمد . ٢٠١٨/١٢/٢٢

اقصد بنهاية الحقبة الفلسطينية نهاية القضية الفلسطينية، ومن ثم بداية مرحلة سياسية جديدة لخارطة جديدة للمنطقة، تكون فيها إسرائيل أحد الفواعل الرئيسة، ويختفي دور فلسطين كأساس للخارطة العربية او المنظومة العربية التي لعبت فيها القضية الفلسطينية مكونها الرئيس، بمعنى ان القضية الفلسطينية شكلت أساس الأمن القومي العربي، والذي هو أساس النظام الإقليمي العربي الذي تجسده الجامعة العربية، ليتم إستبداله بنظام لم تعد فيه القضية تشكل هذا الأمن، ولم تعد فيه إسرائيل الخطر الذي يتهدد الأمن القومي العربي، وبالتالي لا بد من البحث عن معالم خارطة سياسية جديدة، وقد تكون هذه الخارطة هي الغاية والهدف الرئيس لصفقة القرن....

لذلك فلصفقة القرن هدفان الأول تفكيك والتخلص من مكونات القضية الفلسطينية بتسوية ما، والغاية الثانية السعي لرسم خارطة سياسية جديدة إسرائيل أحد فواعلها. وهنا التساؤلات كثيرة: هل فعلا وصلت القضية الفلسطينية إلى نهاياتها؟ ولم تعد فعلا قضية العرب التي كانت تفرض نفسها على أجندات كل سياسات الدول العربية، بل إن أولويات السياسات الداخلية كانت مرهونة بالقضية الفلسطينية؟ وهل فعلا لم تعد القضية الفلسطينية القضية الملهمة للشعوب العربية؟ فأي شهيد فلسطيني كان يحرك الشارع العربي، لتمتد كل المظاهرات العربية رافعة علم فلسطين قبل علم الدول العربية ذاتها؟ الإجابة على هذه التساؤلات تأتي بنعم....

والظواهر على تأكيد نهاية الحقبة الفلسطينية كثيرة وعلى كافة المستويات: فلسطينيا وهذا الأهم الإنقسام السياسي الفلسطيني بين حماس وفتح والذي تجاوز العقد وتخللته الخلافات والحرب الإعلامية، والإعتقالات، والإتهامات المتبادلة، كان سببا كافيا لإماتة القضية الفلسطينية لدى المواطن العربي، وضعف السلطة الفلسطينية، ورهان القرار السياسي الفلسطيني فصائليا وسلطويا ساهم أيضا في تراجع القضية الفلسطينية، وإسرائيليا : إسرائيل تمضي قدما في الإستيطان وقتل حل الدولتين، وإصدار قانون القومية اليهوديه الذي يلغي أي حق للفلسطينيين على ارضهم، والتعامل معهم ككتلة سكانية، وعربيا وهذا المهم أيضا: صحيح ان القضية الفلسطينية ما زالت قضية إهتمام وليس اولوية عربيا، فاليوم كما نرى لم تعد القضية الفلسطينية هي المحدد للأمن العربي، بل إن كل دولة عربيه باتت ترى أمنها من منظور مغاير، وذلك مع بروز تهديدات امنية جديدة كالتهديد الإيراني الذي بات ملموسا وواقعيا، خطر الجماعات ألإسلامية المتشددة، ولم تعد المحرك للمواطن العربي، ولعل ما نقراه عبر وسائل التواصل الإجتماعي، وعبر الكتابات للكثير من الأقلام في عدد من الصحف العربية يوضح لدينا بدون أدنى شك أن القضية الفلسطينية لم تعد تحرك الشارع العربي، والدليل على صدق ذلك الحروب التي شهدتها غزة، والشهداء الذين يتساقطون، مسيرات العودة وكل الإعتداءات الإسرائيلية ليست كافية للتحريك، بل تحولت أخبار فلسطين واحداثها مجرد خبر عادي على صفحات الصحف، أو في نشرات الأخبار..

ودوليا لم تعد قضية فلسطين القضية الدولية الأولى، فإهتمامات الدول المعنية بالقضية الفلسطينية قد تبدلت، أمريكا وشعارها أمريكا أولا، ودعم وتبني وجهة نظر إسرائيل بالكامل، وقراراتها بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها، وما نلحظه من تحركات بعض الدول في نفس الإتجاه، وروسيا معنية بسوريا وأوكرانيا اكثر من فلسطين، والصين لها رؤيتها الإستراتيجية في شرق أسيا، وتنافسها التجاري مع الولايات المتحدة، وأما الدول الإقليمية كإيران وتركيا فلم تكن القضية الفلسطينية اكثر من وسيلة لتحقيق أهدافهما القومية. ولعلي لا أذهب بعيدا ان التصويت ألأخير على المشروع ألأمريكي لإدانة حماس يظهر هذا التراجع، فعندما نقول ٨٧ دولة أيدت و٥٧ إعترضت و١٣ إمتنعت ومن بينها دولا كانت مؤيدة تقليديا للقضية الفلسطينية، فهذا مؤشر خطير على المستوى الدولي السلبي، كل هذه الإرهاصات توضح لنا أننا على أبواب نهاية الحقبة الفلسطينية، وبداية مرحلة وحقبة جديدة لكن ثمنها السياسي هو القضية الفلسطينية، وإذا لم نسارع لإنهاء الإنقسام، ووضع الإستراتيجيات التي تعيد للقضية هيبتها ومكانتها، فسنجد انفسنا خارج هذه الخارطة.

وساطة روسية مشبوهة

نضال محمد وتد . عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٢١

لا يمكن التشكيك، بفعل مراكمة ٧٠ عامًا من التجربة على أرض الواقع، في الالتزام الروسي بأمن إسرائيل، وهو ما عززه تقرير صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية أخيرًا، بعدما نقلت عن مصادر أمنية وسياسية أردنية لم تكشف هويتها، حديثها عن وجود تفاهمات لمحور عربي–أميركي– إسرائيلي مع روسيا تتعهد فيه الأخيرة، مع الإعلان الأميركي بالانسحاب من سورية، "بكبح جماح إيران وحزب الله في سورية"، وفق التعبير الذي استخدمته الصحيفة.

في المقابل، إن الحديث الروسي عن استعداد موسكو لأخذ دور الوساطة في مصالحة فلسطينية، والذي سارع وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إلى الترحيب به باعتباره مكملًا للجهود المصرية، يثير شكوكًا في أن الدب الروسي، مع تمدده في سورية، يتطلع إلى فرض وصايته أو على الأقل أداء دور محوري في المصالحة الفلسطينية، ربما كمقدمة لتعزيز دوره الإقليمي، ولكسب ورقة مساومة إضافية أخرى يرفعها بوجه الإسرائيليين، في طريقه لتكريس مصالحه الاستراتيجية في سورية ومنطقة الشرق الأوسط، بعد أن بات لديه على شواطئه الشرقية معسكرٌ بذريعة تكريس استقرار النظام السوري.

صحيح أن حركة حماس المحاصرة في القطاع، بحاجة إلى أفق أو فسحة للمناورة على المستوى الدولي، بصفتها حركة مقاومة تواجه أبشع أصناف الاحتلال في التاريخ الحديث، مثلما تحتاج السلطة الفلسطينية التي تتهاوى سلطتها على الأرض إلى من يعيد لها هيبتها أو على الأقل من يلتفت لوجودها، إلا أنه سيكون غريبًا أن تُقبل حماس والسلطة الفلسطينية على تلقف مبادرة روسية بعد فشل مبادرات عربية واتفاقيات صلح ومصالحة سابقة، من دون أخذ محاذير وقوع الطرفين بين فكّي روسيا بوتين لجهة فرض ترتيبات تتعدى سياق لقاءات المصالحة الوطنية وتتجاوز ذلك، نحو ممارسة ضغوط روسية تخدم المصالح الروسية أكثر مما تخدم المصلحة الفلسطينية العليا بالمصالحة أولًا والتحرر من الاحتلال ثانيًا.

من الأفضل والأجدى أن يصل كلٌّ من حماس وفتح إلى موسكو، وقد بلورتا تفاهمًا أوليًا يمكن أن يحميهما من ضغوط قد يكون الفكاك منها صعبًا في ظل تردي مكانة الطرفين وضعفهما حاليًا، خصوصًا أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يخفِ طموحه بأن يلعب دور الوسيط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وطرح مبادرة للتسوية بين دولة الاحتلال والفلسطينيين.

المواقف الدولية من قانون الدولة القومية لليهود (دراسة)

صادق الشيخ عيد . مجلة رؤية . العدد (٤) . السنة السابعة . شتاء/ ٢٠١٨
(باحث فلسطيني)

ملخص:
تسلّط الدراسة الضوء على المواقف الدولية تجاه ما سُمي بـ"القانون الأساسي: إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي" الذي أُقِرّ في ٢٠١٨ في الكنيست الإسرائيلي، ويُسمَّى اختصارًا بقانون الدولة القومية لليهود، وعلاقته بـ"صفقة القرن"، كما ترصد أهمّ المواقف الإقليمية والدولية على هذا القرار. وقد خلصت الدراسة إلى أن قانون القومية اليهودية يمثّل الشقّ المحلي من "صفقة القرن"، وينهي عملية السلام القائمة على أساس حلّ الدولتين، إلى جانب [قوننة] نظام فصل عنصري بين المواطنين اليهود والعرب في دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد وُجِهَ القانون بموجة واسعة من الانتقادات الدولية، لأنّه قفز على حلّ الدولتين، وينهي المسار السياسي، ويكرّس العنصرية والكراهية بين اليهود والعرب.

مقدمة

نشأت دولة الاحتلال الإسرائيلي بوصفها دولة "يهودية وديمقراطية" بحسب ما أقرّته وثيقة "إعلان إسرائيل" عام ١٩٤٨، إلّا أنّها لم تكرّس ذلك بنصوص دستورية واضحة في العقود الأولى من نشوئها؛ نظرًا لحالة الحكم العسكري المباشر على الشعب الفلسطيني على امتداد جغرافيا فلسطين التاريخية، حيث تبنّت سلطات الاحتلال أنظمة الطوارئ الانتدابية لعام ١٩٤٥، بوساطة المادة (١١) من أمر السلطة والقانون(١)، بيد أن تنامي مخاوف اليهود من زيادة أعداد العرب وتحوّل الميزان الديمغرافي لغير مصلحتهم جعلهم يسعون لترسيخ مبدأ يهودية الدولة وترسيمه على أنّه قانون أساسيّ. كما أسهمت التحولات المجتمعية والسياسية في دولة الاحتلال الإسرائيلي في تحوّل هذا التوجه إلى إستراتيجية ممنهجة، ولاسيّما مع تنامي التيارات الدينية، ووصول اليمين (حزب الليكود) إلى الحكم بعد حوالي ٣٠ عامًا من حكم حزب العمل.

وقد طالب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي – في حينه – أرائيل شارون في خطابه بالعقبة يوم ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ بالاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، وقد أكّد "إيهود أولمرت" ذات الفكرة في مؤتمر أنابولس أمام الوفود العربية. كما تناولَ فكرةَ الدولة اليهودية رؤساءُ للولايات المتحدة الأمريكية، وقد نادوا بها في العلن؛ ومن ذلك تأكيد الرئيس جورج بوش في خطابه في العقبة مفهوم الدولة اليهودية، وقد كرّر الرئيس باراك أوباما هذا التعريف لإسرائيل عدة مرات في خطاباته: أمام منظمة الإيباك، وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمر ٢٠١٠(٢).

من جانب آخر، ظهر قانون الدولة القومية لليهود (بشكله الحالي) على جدول أعمال الكنيست، بوصفه مشروع قانون، في الدورة البرلمانية الـ ١٨ (٢٠٠٩– ٢٠١٣) من خلال نائب المعارضة، رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق آفي ديختر، حينما كان عضو كنيست عن حزب "كاديما"، وانضمّ إليه فريق من نواب اليمين، كما أنّ عدة منظمات من اليمين المتطرف كانت تقف وراء المشروع، وبخاصة من التيار "الديني الصهيوني"، وقد تبلور هذا المشروع في المعهد اليميني المتطرف "معهد الإستراتيجية الصهيونية." وعاد طرح القانون بقوة في الدورة البرلمانية الـ

١٩ (٢٠١٣ – ٢٠١٥)، إلّا أن الحكومة في حينه شهدت خلافًا داخليًّا حوله، ولم يُطرَح القانون للتصويت عليه(٣).

وقد قدمت كتلة "يسرائيل بيتينو" التي يتزعمه أفيغدور ليرمان مشروع القانون تحت اسم "قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، وكان المبادر إلى القانون النائب "شارون غال"، ووقع معه بوصفهم مبادرين باقي النواب في الكتلة وهم: حمد عمّار، وأفيغدور ليرمان وروبرت إيلاطوف وصوفا لاندفر وأورلي ليفي أبوقسيس.

وبعد إقرار القانون في الكنيست الإسرائيلي، قال رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأعضاء الكنيست: "هذه لحظة فارقة في تاريخ الصهيونية وتاريخ دولة إسرائيل"(٤).

ماهية القانون وتبعاته

أُقِرَّ قانون الدولة القومية لليهود في الكنيست الإسرائيلي في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨، وقد جاء في أحد عشر بندًا وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، الاستيطان اليهودي، التقويم الرسمي، يوم الاستقلال ويوم الذكرى، أيام الراحة والعطل، نفاذ القانون. ويُعَدّ القانون تشريعًا يُعرّف إسرائيل بشكل أساسي بأنها دولة يهودية أولًا وأخيرًا.

ويصف القانون الجديد إسرائيل بأنها "الوطن القومي للشعب اليهودي" وينصّ على أن حق تقرير المصير هو حقّ خاصّ للشعب اليهودي فقط، متجاهلًا حق الأقليات (أصحاب الأرض). هذه الأرض التي صادرها لمصلحة اليهود، حيث ينصّ القانون على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ومكان إقامة دولة إسرائيل.

كما يؤكد أن القدس كاملة وموحّدة عاصمة لإسرائيل، متجاهلًا الحقّ الفلسطيني فيها ،وكل التفاهمات التي جرت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على مدار سنوات التفاوض الطويلة.

ويسعى القانون إلى إغلاق باب العودة بشكل نهائي أمام الفلسطينيين، بينما يبقيه مفتوحًا على مصراعيه أمام الهجرات اليهودية؛ حيث ينصّ على أن الهجرة التي تؤدّي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة "أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات". وهذا يعني أن القانون الجديد لا يضرب بعرض الحائط آمال الفلسطينيين فقط، وإنما أيضا القرارات الأممية التي أكدت حق العودة والتعويض للفلسطينيين، ومنها القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

أُقِرَّ قانون الدولة القومية لليهود في الكنيست الإسرائيلي في وقد جاء القانون الجديد، في بنده السابع، ليطلق ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨ وقد جاء في أحد عصر بندًا وردت تحت العنان للتوسع في النشاطات الاستيطانية في أكثر من اتجاه، ويضع الاستيطان في مقدمة أولويات الحكومة العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الإسرائيلية التي ترى أن قوانين الكنيست الإسرائيلي الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، مقدمة على القرارات والمعايير الدولية كافة.

ويشير القانون إلى أن اللغة العبرية "لغة الدولة" الأساسية، وهذا يهمّش مكانة اللغة العربية التي ظلّت لعقود طويلة تُعَمدّ لغة رسمية ثانية إلى جانب العبرية.

يرى عضو الكنيست عن الحزب الشيوعي دوف حنين أن القانون يحمل علَمينِ: أوّلهما هو دولة إسرائيل الكرى، والعلَم الثاني هو العنصرية والتمييز والأبارتايد، فهو يقرّ بالحقّ الاستثنائي الانفرادي بتقرير المصير للشعب اليهودي،

ويؤسّس لأيديولوجيا "إسرائيل الكرى"، كما أن القانون خطوة أولى للانسحاب من اتفاقيات أوسلو، لكونه يشطب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويعيدنا إلى المربع الأول للصراع قبل ٧٠ عامًا(٥).

صفقة القرن والدولة القومية لليهود

سعى الإسرائيليون خلال حوالي ثلاثة عقود من المفاوضات مع الفلسطينيين إلى إزاحة المبادئ والقيم الفلسطينية عن طاولة المفاوضات بالتزامن مع تثبيت واقع جديد على الأرض تمثّل في ابتلاع مدينة القدس واتّخاذها بشقيها الشرقي والغربي عاصمة موحّدة لدولتهم ،وذلك بفصلها عن مناطق السلطة الفلسطينية وتغيير الواقع الديمغرافي فيها، وتهويد معالمها، وكذلك التنكر لحق العودة، ووضع شرط الاعتراف بالدولة القومية لليهود أمام المفاوض الفلسطيني.

وبعد إخفاق المفاوضات عام ٢٠١٤ اتّجهت دولة الاحتلال إلى [قوننة] الواقع الجديد الذي فرضته على الأرض، وانتظرت إلى أن توفرت ظروف إقليمية ودولية مواتية؛ في ظل ضعف عربي شديد وتلهّف للتطبيع مع دولة الاحتلال والتحالف معها، ومع وصول الرئيس ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، وتعيين فريقه المؤيد بشدة لإسرائيل، وفي مقدمتهم كبير مستشاريه وصهره جاريد كوشنر، ونائب الرئيس مايكل بنس، والسفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، ومندوبة إسرائيل في الأمم المتحدة نيكي هي وغيرهم.

وبنظرة فاحصة لبنود قانون الدولة القومية لليهود وما يرمي إليه، ومع استعراض ما يُرشَّح من صفقة القرن نجد تكاملًا بين المشروعين إلى حدّ التماهي، وهذا ما يؤشّر بوضوح إلى أن من يقف خلفهما هو فريق واحد، حيث تقوم صفقة القرن في جوهرها على تصفية القضية الفلسطينية من خلال:

١. ضمّ القدس إلى إسرائيل – وهذا ما حصل بالفعل مؤخّرًا عر الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها – وهو مطابق لنص البند الثالث في قانون الدولة القومية لليهود.

٢. شطب حقّ العودة للفلسطينيين المهجَّرين – وقد تحقّق ذلك في تقليص الدعم بصورة كبيرة عن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين – وقد نصّ البند السادس من القانون على أن الحق في العودة لفلسطين المحتلة فقط لليهود.

٣. دعم إسرائيل في مشروعاتها التوسعية في الضفة الغربية، واقتصار الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أكّد البند السابع من القانون أهمية الاستيطان، ولاسيّما في الضفة الغربية وشرق القدس.

٤. الاعتراف بإسرائيل وطنًا قوميًّا للشعب اليهودي، وهو أول أهداف القانون الإسرائيلي المذكور.

ردود الفعل الفلسطينية على قرار يهودية الدولة

أجمع الفلسطينيون في الداخل المحتلّ وفي الشتات على المستويينِ الرسمي والشعبي على رفضهم الشديد وإدانتهم للقرار الإسرائيلي، وشرعوا في العمل على مواجهته بوسائل مختلفة، وهنا نقف على جانب من هذه المواقف.

أولاً: العرب داخل "إسرائيل"

يستهدف هذا القانون بصورة مباشرة العرب الذين يعيشون داخل دولة الاحتلال، ويؤثر سلبًا في حياتهم اليومية ومستقبلهم في هذا البلد، حيث باتوا مواطنين من الدرجة الثانية، وقد أثار القانون غضبًا شديدًا لدى ممثّل العرب في الكنيست، فبعد لحظات من التصويت على القانون، بادر النواب العرب إلى تمزيق مشروع القانون والصراخ بأن هذا القانون هو "فصل عنصري"، ووصف أحمد الطيبي النائب العربي القانون بأنه "نهاية الديمقراطية". وقد أصدرت

القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي بيانًا أكّدت فيه أن القانون من أخطر القوانين التي سنّها الاحتلال في العقود الأخيرة، كما أنّ بنوده تؤكد التفوّق العرقي لليهود، وتشرعن التمييز ضد فلسطينيي الداخل(٦).

أما على الصعيد الشعبي فقد سعت الجماهير العربية في دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى الدفاع عن نفسها ضد استهداف الدولة الذي انتقل من صورته العملية ليأخذ بعدًا قانونيًّا ورعاية رسمية من الحكومة؛ لذا أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في بيانها أنها "اتخذت سلسلة من القرارات، منها قرارات للتنفيذ القريب، وقرارات على المستوى الأبعد، بحيث تستمر المواجهة على القانون والسياسات الإسرائيلية، على عدة صعد ومستويات". ومن هذه القرارات:

- التحضير لمؤتمر عام للجماهير العربية، يُعقَد حتى نهاية العام الجاري، على أن تبدأ التحضيرات له في وقت قريب.
- تنظيم مظاهرة قطرية بدعوة من لجنة المتابعة العليا، في مدينة تل أبيب، تُدْعَى لها قوى "ديمقراطية" في الشارع اليهودي، وجماهير واسعة من الجماهير العربية .
- تظاهرة أمام مقرّ بعثة الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، سيُحدَّد موعدها لاحقًا.
- عقد لقاءات سياسية في الأمم المتحدة في جنيف، وفي الاتحاد الأوروبي في بروكسل ،وعقد مؤتمرين صحفيين في كل من جنيف وبروكسل لقيادة المجتمع العربي والمؤسسات الحقوقية.
- دعوة لجنة الدفاع عن حقوق المهجّرين؛ لوضع برنامج على مدار عام كامل، لزيارة القرى المهجَّرة.
- وضع مشروع متكامل لتقوية تعليم اللغة العربية في المدارس، بالتنسيق بين لجنة متابعة قضايا التعليم، وطاقم التعليم المنبثق عن مؤتمر القدرات، واتحاد لجان الأولياء، والجهات ذات الشأن.
- دعوة السلطات المحلية العربية إلى تبنّي قانون بلديّ مساعد بشأن مكانة اللغة العربية في المؤسسات المختلفة، بما فيها المحلات التجارية في القرى والمدن العربية.
- الاجتماع في رام الله مع كل الفصائل والخروج بموقف يشمل الفلسطينيين كافة(٧).

ثانيًا: الفلسطينيون في الصفة الغربية وقطاع غزة

يضرب قانون الكنيست الجديد بعرض الحائط كلّ ما بُنيَت عليه عملية السلام، ويقوّض كل الجهود الدولية الساعية إلى تحقيق حلّ الدولتين، حيث يصادر الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وفي مقدمتها القدس وحقّ اللاجئين، ويشجّع على سلب الأراضي، والاستيلاء عليها بالاستيطان، وهذا ما استوجب موقفًا حازمًا من الفلسطينيين حكومة وشعبًا، إلى جانب إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات هذا القانون؛ لذا سارعت الحكومة الفلسطينية للتنديد بالقانون، وأكّدت على أن ما يُسمَّى قانون القومية الاستعلائي العنصري هو محاولة أخرى لطمس الهوية العربية الفلسطينية، ومن أجل إرساء أسس العداء والبغضاء على أنقاض "السلام المنشود" الذي تسعى له. كما اعترت الخارجية الفلسطينية القرار دليلًا على سقوط الادعاءات القائلة: بديمقراطية إسرائيل، وأنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في المنطقة(٨).

كذلك تدرك الفصائل والأحزاب الفلسطينية خطورة [قوننة] العنصرية الإسرائيلية، والآثار الكارثية لهذا القانون على الفلسطيني كافة في الداخل والخارج، وقد عرّت عن مواقفها الرافضة بشكل قاطع للقانون الجديد، واتّخذت إجراءات عديدة لمواجهته، ومن ذلك تأكيد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن إقرار الكنيست الإسرائيلي "قانون القومية"

شرعنة رسمية للعنصرية الإسرائيلية، واستهداف خطير للوجود الفلسطيني وحقّه التاريخي في أرضه، وسرقة واضحة لممتلكاته ومقدراته. وقال الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم: إنه ما كان لهذه القوانين والقرارات المتطرفة أن تُتَّخَذ لولا حالة الصمت الإقليمي والدولي على جرائم الاحتلال وانتهاكاته، وكذلك الدعم الأمريكي اللامحدود للنهج العنصري الإسرائيلي المتطرف. وأضاف أن هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة تتطلب وحدة وقوة وتماسك الشعب الفلسطيني ومكوناته المختلفة، والتوافق العاجل على إستراتيجية وطنية تحمي الشعب الفلسطيني وتدافع عن حقوقه ومقدراته، وتواجه كلّ التحديات(٩).

ولم يَجِد موقف الفصائل والحركات الفلسطينية الأخرى عن الموقف ذاته الرافض للقرار الإسرائيلي والمنِّدد به، كما دعت إلى العمل لتوحيد الصّف الفلسطينيّ في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الحقوق والثوابت الوطنية.

ثالثًا: الفلسطينيون في الشتات

في ظلّ تنكّر الإدارة الأمريكية برئاسة ترامبٍ لحق اللاجئين الفلسطينيين في الشتات بالعودة إلى دريارهم عبر السعي لتنفيذ ما يسمى "صفقة القرن" التي تجلّت في عدد من الخطوات العملية كان أحدها قطع معظم المساعدات التي تقدّمها واشنطن لوكالة الغوث اللاجئين ويشجّع على سلب الأراضي وتشغيل اللاجئين– جاء القرار الإسرائيلي مكمّلًا لها، حيث شرّعَ مصادرة حق العودة في القانون المحلي لإسرائيل، فأغلق بذلك الباب أمام عودة أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. وقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانًا رفضت فيه القرار الإسرائيلي، وقال أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات: إن إسرائيل نجحت في [قوننة] "الأبارتايد"، وإن القانون يرسّخ للإرث الاستعماري العنصري، القائم على التطهير العرقي وإلغاء الآخر، والتنكر المتعمد لحقوق السكان الفلسطينيين الأصليين على أرضهم التاريخية، كما حذّر من تبعات وتداعيات القانون؛ لكونه دعوة شرعية لمواصلة عمليات التطهير العرقي والتشريد القسري والتهويد والاستيطان الاستعماري. ووضعت منظمة التحرير القانون في سياق التكامل مع ما تقوم به الإدارة الأمريكية من محاولات تثبيت القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وشطب قضية اللاجئين، وإنهاء عمل الأونروا تنفيذًا لبرنامج إسرائيل القاضي بإلغاء الوجود الفلسطيني، وإحلال اليهود محلّهم على الجغرافيا الفلسطينية(١٠).

المواقف الإقليمية والدولية من قانون الدولة القومية لليهود

اتّسمت معظم المواقف الإقليمية والدولية برفض القانون الإسرائيلي وإدانته؛ لأنّه أحادي الجانب، ويتعارض مع حلّ الدولتين، ومنافٍ للجهود الدولية لتحقيق السلام، كما يتعدّى على حقوق الأقليات في دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومخالف للقوانين والأعراف الدولية.

أولاً: المواقف الإقليمية

يشهد الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة صراعات دامية، وحالة متردية من عدم الاستقرار، وتشكّل القضية الفلسطينية أحد أقدم وأهم هذه النزاعات، وقد سعت دول الإقليم إلى احتوائها وإحلال السلام على مدار بضعة عقود، غير أن سلوك دولة الاحتلال الإسرائيلي المتعنّت دفع بهذه الجهود إلى طريق مسدود، وقد شّ كل هذا القانون تتويجًا لهذه الممارسات الإسرائيلية، وهو ما قوبل باستنكار وإدانة على نطاق واسع. ومن ذلك: أدانت تركيا بشدة قانون الدولة القومية لليهود، وقال المتحدّث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن: إنّ إسرائيّل تحاول تقنين الاحتلال، وأضاف

أن القانون إشارة إلى اعتبار إسرائيل نفسها فوق القانون الدولي، وأن حكومة نتنياهو تسعى، وبلا خجل، وعر الدعم الكامل من إدارة ترامب، إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال، وإثارة العداء للعالم الإسلامي. وأوضح أن التشريع العنصري والمدافع عن نظام الفصل العنصري بدّد أيّ آمال بحلّ الدولتين، وشكّل صفعة أخرى في وجه المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي ترفض الاحتلال غير القانوني للقدس والأراضي الفلسطينية(١١). كما أعرب فؤاد أوكتاي نائب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رفض بلاده للقانون الإسرائيلي العنصري، وأنّه لا يمكن القبول بهكذا قانون من قبل الجمهورية التركية، فالقدس عاصمة فلسطين، وستبقى عاصمته، وأضاف أن البرلمان الإسرائيلي الذي يتجاهل الحقّ الأساسيّ والحريات يضرّ بمبادئ القانون العالمي(١٢). ولم يجِد موقف حزب الحركة القومية التركي المتحالف مع الحزب الحاكم في البلاد عن الموقف الرسمي للدولة التركية، فقد جاء على لسان رئيس الحزب دولت باهتش أن إسرائيل تسير تدريجيًّا نحو الكارثة بإقرارها قانون الدولة القومية اليهودية، الذي يتجاهل حقوق الفلسطينيين. ووصف القانون بالمستفز والتحريضي، كما حذّر من تسبب أي خطوة تصعيدية جديدة بقلب الديناميكيات الإقليمية رأسًا على عقب، خصوصًا بعد قرار واشنطن اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، نهاية العام الماضي(١٣).

ولما كانت مصر الجارة لفلسطين وصاحبة "كامب ديفيد" أول اتفاقية سلام مع إسرائيل– حريصة على حلّ الصراع مع إسرائيل بالطرق السلمية والابتعاد عن العنف أعربت عن رفضها لقوانين الكنيست الإسرائيلي التي تقوّض من فرص تحقيق السلام والوصول إلى حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، فضلًا عمّا ينطوي عليه قانون القومية من آثار محتملة على حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو حقّ ثابت نصّت عليه مقررات الشرعية الدولية وغير قابل للتصرف(١٤).

وعلى ذات الأرضية التقت الأردن مع مصر وشاطرتها مخاوفها من خروج الصراع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي عن مسار التسوية وحلّ الصراع عر التفاوض والطرق السلمية، ومن هنا أدان الأردن القانون واعترفت جمانة غنيمات وزيرة الدولة لشؤون الإعلام الناطقة الرسمية باسم الحكومة القانونَ أنّه يكرّس الفصل العنصري في إسرائيل والأراضي المحتلة، ويتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية(١٥).

أمّا جامعة الدول العربية التي تتبنى المبادرة العربية للسلام ويُجمِع فيها الدول الأعضاء على ضرورة الوصول إلى حل للصراع مع إسرائيل بالطرق السلمية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة– فترى في قانونّ الكنيست الإسرائيلي الجديد وكلّ القوانين العنصرية السابقة محاولة من سلطات الاحتلال لفرض وتكريس قوانين باطلة ومرفوضة بالقوة، وأنّها لن تعطي للاحتلال أي شرعية، واعترت أن المصادقة على هذا القانون الخطير هي إضافة إلى ما ينطوي عليه من تنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه التاريخية، وامتداد للإرث الاستعماري ،وترسيخ لممارسات إسرائيل العنصرية، وأكدّت الجامعة ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي مُمثلاً في دوله ومنظماته بمسؤولياته من خلال الضغط على إسرائيل، عر رفع الحصانة عنها ،وإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ومساءلتها ومحاسبتها على انتهاكاتها الممنهجة القوانين وقرارات الشرعية الدولية(١٦).

ثانيًا: المواقف الدولية

شكّلت الرباعية الدولية التي تضمّ الأمم المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا مظلّة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أُصدرت العشرات من القرارات عبر المنظّمة الأممية لحلّ هذه الصراع وإحلال السلام، غير أن هذا قانون القومية اليهودية الجديد، وغيره مّما سبقه من قوانين عنصرية، تبدّد هذه الجهود الدولية، وتؤجّج الصراع، وتهدّد السلم والأمن الدوليين. لذا أبدى الاتحاد الأوروبي قلقه بعد تبنّي القانون من الكنيست الإسرائيلي، معترَفاً أنه يهدّد بتعقيد حلّ الدولتين مع الفلسطينيين. وقد عرّت المتحدّثة باسم المفوضة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني عن قلقها من سنّ هذا القانون، وأنّه على الرغم من احترام دول الاتحاد الأوروبي السيادة الإسرائيلية، ولكن ينبغي احترام المبادئ الأساسية، وبينها حقّ الأقليات. وذكرت أن حلّ الدولتين هو الحلّ الذي يدافع عنه الاتحاد الأوروبي، وينبغي القيام بكلّ ما هو ممكن لتجنب وضع العراقيل، ومنع هذا الحّل من أن يصبح حقيقة. واعترت أنّ القانون يهدّد بالتأكيد بتعقيد الأمور أكثر في طريق حلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني(١٧). وعلى الموقف ذاته جاء الرد الروسي على قانون الدولة القومية اليهودية، واعترت وزارة الخارجية الروسية القانون الإسرائيلي يعمل على تعقيد عملية السلام، ويزيد من حدّة التوتر في المنطقة. وقال نائب مدير قسم الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية الروسية أرتيوم كوجين: إن الخطوات أحادية الجانب غير المتّفق عليها من جانب الأطراف المتنازعة لا تخدم قضية السلام، وترفع من حدّة التوتر فقط، بل وتعوّق بشكل كبير الجهود الرامية لإطلاق عملية السلام بشكل عاجل. وأضاف أن التسوية العادلة والمضمونة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يجب أن تُبنَى على أسس القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تنصّ على مفاوضات لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية، وصفة القدس، والمستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية.١٨ وقد ندّدت منظمة العفو الدولية بالقانون الإسرائيلي وعدّته ترسيخًا لسبعين عامًا من التمييز وعدم المساواة في حقّ غير اليهود من خلال قانون ذي صفة دستورية(١٩).

خاتمة

شكّل إقرار قانون يهودية الدولة بالقراءة النهائية في الكنيست الإسرائيلي [قوننة] للإجراءات العملية على الأرض للفصل العنصري بين مواطني الدولة على أساس العرق والدين واللغة ،وأسّس لمرحلة جديدة تجاوزت فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي قضايا الحلّ النهائيّ، ولاسيّما القدس واللاجئين، وسارت بخطى حثيثة وبغطاء ودعم كاملين من الإدارة الأمريكية نحو التطبيق العم لصفقة القرن الذي بدأ بالاستيلاء على كامل القدس، باعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال، والتنكّر لحقّ اللاجئين الفلسطينيين مع إبقاء الباب مُشرّعًا أمام هجرات اليهود إلى فلسطين المحتلة، سعيًا منها إلى إنهاء القضية الفلسطينية بصورة أحادية، ضاربة بعرض الحائط التفاهمات الثنائية مع الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من رفض القرار والتنديد به على المستويين الإقليمي والدولي إلّا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئًا، ولم يردع إسرائيل عن مخططاتها الأحادية والعنصرية، في ظل ضعف الدول العربية والإسلامية، وانشغالها بأزماتها وصراعاتها الداخلية، وسيطرة ترامب وفريقه الصهيوني الأمريكي على مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظلّ سيطرة اليمين المتطرّف والجماعات الدينية على المشهد السياسي والاجتماعي في دولة الاحتلال ومسابقتها الزمن لتصفية القضية الفلسطينية عمليًّا وقانونيًّا، مستغلة اللحظة التاريخية التي يمرّ بها الإقليم والعالم بأسره –

سنشهد سن المزيد من القوانين العنصرية التي تنهي كامل الحقّ الفلسطيني والعربي، ومنها على سبيّل المثال – لا الحصر –: مشروعات القوانين المتعلقة بضمّ تجمّعات استيطانية كبيرة مقامة في شرق القدس والضفة الغربية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، كذلك محاولة فرض السيادة على الضفة الغربية أو أجزاء منها.

الهوامش والمصادر:

١. سومر منير صالح، قانون يهودية الدولة في إسرائيل وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، ٢٠١٥. ص٣.

٢. عزمي بشارة، الدول: دولة يهودية وديمقراطية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١. ص٣.

٣. مركز مدار، قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/٩/٠٥.
على الرابط: goo.gl/zQ5PED

٤. سي إن إن، ماذا يعني إقرار إسرائيل قانون "يهودية الدولة"؟ ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٧/٣٠.

٥. الجزيرة نت، قانون يهودية الدولة... أيّ خيارات للمواجهة؟ ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٧. على الرابط: goo.gl/v9jJiy

٦. صحيفة الغد، نيويورك تايمز: قانون "يهودية الدولة" يضع إسرائيل على صفيح ساخن، ٢٠١٨/٧/٢١.

٧. الموقع الإلكتروني للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، ٢٠١٨/٧/٢٣، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢. على الرابط: http://almotabaa.com/

٨. وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، الحكومة: "قانون القومية" عنصري يرسّخ العداء ويشرّع الاستيطان والعدوان، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٣. على الرابط:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=fro3Mba824138150748afro3Mb

٩. الموقع الإلكتروني لحركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس: إقرار الاحتلال قانون القومية استهداف خطير للوجود الفلسطيني، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٥. على الرابط:https://hamas.ps/ar

١٠. عربي ٢١، ردود فلسطينية غاضبة على قانون الكنيست الجديد، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٢. على الرابط: goo.gl/YhmXZm

١١. وكالة الأناضول، المتحدّث باسم الرئاسة التركية: إسرائيل تسعى إلى تقنين الاحتلال، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٦، على الرابط: goo.gl/UBsqTW

١٢. وكالة الأناضول، نائب أردوغان: نرفض قانون "القومية" الإسرائيلي، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٠. على الرابط: goo.gl/Mqh3qk

١٣. "وكالة الأناضول، باهجه لي": إسرائيل تسير نحو الكارثة بإقرارها قانون "القومية"، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٠. على الرابط: goo.gl/uNszr6

١٤. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجة المصرية، ٢٠١٨/٧/٢١، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٨. على الرابط: https://www.mfa.gov.eg/arabic/Pages/default.aspx

١٥. الجزيرة نت، استنكار عربي ودولي لقانون يهودية الدولة... وهذه أبرز الردود، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٤. على الرابط: goo.gl/ikbtvC

١٦. العربي الجديد، تنديد فلسطيني وعربي ودولي بـ "قانون القومية" الإسرائيلي: استهداف للوجود الفلسطيني، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٢. على الرابط: goo.gl/A6ryK7

١٧. العربي الجديد، تنديد فلسطيني وعربي ودولي بـ "قانون القومية" الإسرائيلي: استهداف للوجود الفلسطيني، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٢. على الرابط: goo.gl/exgKqN

١٨. روسيا اليوم، موسكو: قانون "يهودية الدولة" يؤجّج التوتر في المنطقة، ٢٠١٨/٧/٢٤، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/١٤. على الرابط: goo.gl/Re3RhC

١٩. الجزيرة نت، استنكار عربي ودولي لقانون يهودية الدولة... وهذه أبرز الردود، ٢٠١٨/٧/١٩، تاريخ المراجعة ٢٠١٨/٩/٢٤. على الرابط: goo.gl/zWnA4V

سيناريوهات متوقعة في جبهة إسرائيل الشمالية

حمزة إسماعيل أبو شنب ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/٢١

تشهد الجبهة الشمالية في فلسطين المحتلة، منذ أسابيع، توتراً متصاعداً بلغ ذروته بعد إعلان العدو الإسرائيلي استعداده للبدء بعملية "درع الشمال"، لمواجهة أنفاق حزب الله على الحدود بين فلسطين المحتلة ولبنان، مع تصاعد التحدي أمام الاحتلال في لبنان، كما يواصل العدو غاراته الجوية على قوافل سلاح وقواعد عسكرية إيرانية، للحد من انتشار العناصر الإيرانية في سورية. فلبنان، يعتبر الأكثر خطورة بالنسبة للعدو الإسرائيلي، ويتم نقل السلاح عبر مطار بيروت من طهران إلى حزب الله، ويتم بناء مصانع الأسلحة الدقيقة الكاسرة للتوازن. أما في سورية، فإن تفعيل جبهة مقاومة من الجولان، والوجود العسكري الإيراني القريب من حدود سورية مع العدو الإسرائيلي، تهديدان لا يقلان خطورة عن لبنان.

بناءً عليه، تسعى إسرائيل إلى المحافظة على الخطوط الحمراء في التعامل مع الواقع في سورية، وعدم السماح لحزب الله ببناء المصانع ونقل الأسلحة، وذلك بتفعيل كل الأدوات السياسية، عبر التواصل المستمر مع روسيا أو الجهد الدبلوماسي، بالإضافة إلى مواصلة جهدها الاستخباري، إلا أن السيناريوهات تبقى مفتوحةً. وفي حال فشل الجهد السياسي والدبلوماسي والاستخباري، سيكون صعبا على العدو تقبل الواقع الجديد.

المعطيات إسرائيلياً

تعتبر إسرائيل الجبهة الشمالية (حزب الله) التهديد الأكثر خطورة في العام ٢٠١٨، حسب تقديرات الأجهزة الاستخبارية، فخلال الأسابيع الماضية تركز النشاط الإسرائيلي تجاهها، حيث يعتبر العدو الإسرائيلي الجبهة الشمالية، بشقيها اللبناني والسوري، تهديداً حقيقياً متزايداً. وقد نفذت إسرائيل عشرات الغارات على سورية لمنع نقل السلاح الكاسر للتوازن والكيميائي من سورية إلى حزب الله، منذ بداية الأحداث في سورية.

ويرى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، فيعتبر مصانع الصواريخ في لبنان تهديداً خطيراً لإسرائيل، لن تقبل به. كما تطرق للحديث عن الوجود الإيراني في سورية بالقول "وإذا لم تصد عملية ترسيخ إيران في سورية من تلقاء نفسها، فإننا سنصدها عملياً". كما صرح رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، أيزنكوت، "سنقوم بكل ما يلزم للمحافظة على الحدود الشمالية لإسرائيل آمنة وهادئة". أما مئير بن شبات مستشار الأمن القومي للحكومة الإسرائيلية فقال "روسيا تعارض كما الولايات المتحدة امتلاك حزب الله سلاحا كاسرا للتوازن".

ولم يتوقف الجهد العسكري والسياسي الإسرائيلي، فقد قام العدو الإسرائيلي بعدد من المناورات الهجومية والدفاعية على الجبهة الشمالية مع لبنان، وزار نتنياهو روسيا سبع مرات في غضون سنتين ونصف، لطرح المخاوف الإسرائيلية.

حزب الله وحلفاؤه

رفع منسوب التهديد تجاه إسرائيل، عبر تصريحات متتالية، للأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، أعلن فيها عن تغير قواعد الاشتباك مع العدو الإسرائيلي في سورية، والتصدي لإسرائيل في لبنان، كما نشر الحزب رسائل

إعلامية عديدة للاحتلال كالمنشآت الحيوية، وصورا لجنود الاحتلال على الحدود، في تهديد مبطن بأنهم في مرمى نيران حزب الله. واعتبر حلفاء سورية ما جرى يوم ٢٠١٨/٢/١٠، بعد اعتراض الدفاعات الجوية السورية طائرة حربية إسرائيلية، مرحلة جديدة ونقطة تحول رئيسية في التعامل مع إسرائيل. وشكلت قوى المقاومة على أثرها غرفة عمليات لمواجهة أي اعتداء على سورية، على الرغم من أن ذلك الحدث عبر تصدّي الدفاعات السورية لم يكن الأول؛ فقد سبق ذلك محاولة اعتراض قبل أشهر، لكنها لم تنجح في إصابة الهدف.

وتمتلك إسرائيل القدرة على توجيه ضربة عسكرية لحزب الله في لبنان، لكنها تدرك أن مأزقها يكمن بمعرفتها أن المواجهة مع حزب الله، بما يملكه من قدرات حالياً ستكون لها نتائج مؤلمة، تطاول البنى التحتية المدنية والعسكرية، لذا فإنها حريصة على إبعاد المواجهة قدر الإمكان. في المقابل، يرى العدو أن استمرار الهدوء على الجبهة يعني بناء مزيد من القوة العسكرية ومراكمتها، ويدرك أن نجاح الحزب في امتلاك هذه القدرات سيؤثر استراتيجياً على نتائج المعركة القادمة.

وتنظر إسرائيل بخطورة إلى إمكانية نجاح إيران في إيجاد خط إمداد متواصل بالسلاح والمقاتلين من طهران حتى بيروت، فلديها القدرة على مواجهة حزب الله داخل لبنان أو حتى سورية، لكنها ستتوه في مسرح عمليات شاسع؛ في حال تدفق آلاف المقاتلين للقتال إلى جانب الحزب، في ظل عدم استعدادها لمثل هذا المسرح.

وعلى الرغم من أهمية إبعاد إيران عن الحدود في هضبة الجولان، إلا أن مخاوف إسرائيل أعمق من ذلك، فهي ترى أن الوجود العسكري الدائم لإيران في سورية، وما يتضمنه من قواعد عسكرية بحرية وجوية ومصانع سلاح وصواريخ موجهة، يضع حداً للتفوق العسكري الإسرائيلي على إيران التي كانت بحاجة لتوجيه رد في حال تعرّضها لضربات إسرائيلية من داخل حدودها التي تبعد آلاف الكيلومترات فوق أجواء عربية معادية، وبإمكانات متواضعة مقارنة بما يملكه العدو، ولكن إيران تحاول اليوم تقليص هذه المسافة، لبضع مئات من الكيلومترات، وتهدف إيران من الوجود في سورية إلى توسيع مجالها الحيوي والجوسياسي، وتضييق الخناق على إسرائيل.

ويوجد تغيير استراتيجي في محيط إسرائيل، هز عقيدتها في توازن الردع، كما يوجد قلق إسرائيلي من نشاط إيران في جبهة الجولان والجنوب اللبناني. وعلى الرغم من أن مصانع الأسلحة ما زالت قيد الإنشاء، إلا أن إسرائيل تخشى من تحولها إلى أمر واقع، تجبر على التعامل معه، كما الحال مع حزب الله وحركة حماس.

وهناك نقاط ضعف استراتيجية لدى العدو، لم يأخذها حتى اليوم في الحسبان في مجال بناء القوة، تتمثل في ضعف الدفاعات في الجبهة الغربية البحرية أمام هجوم جوي مفاجئ للعمق الاستراتيجي الذي يمتد من عسقلان مروراً بتل أبيب حتى عكا شمالاً.

وتمثل حالة الاشتباك بين سورية وإسرائيل والنشاط الإيراني في الجولان والوجود العسكري في سورية إعلان فشل للسياسة الإسرائيلية منذ مارس/ آذار ٢٠١١ وانطلاق الأحداث في سورية، بالاعتماد على سياسة إطالة أمد الحرب تحت عنوان دعوا سورية تأكل نفسها.

ولم يأخذ العدو في الحسبان في مجال بناء القوة تحول سورية إلى جبهة تهديد ثالثة، فوفق استراتيجية الجيش وخطة جدعون، يتضمن بناء القوة الاستعداد لحرب مع حزب الله أو حركة حماس أو الاثنين معاً، لكنه لم يضع

في الحسبان أن تتضمن الجبهة الشمالية سورية. وهذا يتطلب منه تغييرات استراتيجية في إعادة تموضع القوات على طول الجبهة الشمالية، الأمر الذي دفعه إلى فتح اتفاق ميزانية الدفاع لإضافة ستة مليارات شيكل، على الرغم من أن الاتفاق السابق مع وزارة المالية يمنع فتح اتفاق الميزانية.

ولا ترغب إيران في المواجهة خلال المرحلة الحالية، وتسعى إلى تأجيلها، وتحقيق مزيد من بناء القوة على الأرض، وقد فشلت سورية وحلفاؤها في بناء جبهةٍ متصلةٍ بين جنوب لبنان والجولان، بسبب الضربات الإسرائيلية المتلاحقة لعناصر المقاومة الفاعلة في الجولان، سواء من المقاومة الشعبية في الجولان، أو من إيران وحزب الله.

ويرتكز الجهد الروسي في مناطق وجوده في منطقة شمال سورية، كطرطوس، ولا يمتلك التأثير الفاعل على النشاط الإيراني في جنوب سورية. وهناك مصالح مشتركة بين روسيا وإيران في الدعم الجوي الروسي، يصاحبه تقدم برّي للمقاتلين الموالين لإيران، ما يضعف الدور الروسي في كبح جماح التمدّد الإيراني، كون كل طرف منهما لديه مصالح في سورية.

سيناريوهات في لبنان

يستهدف الطيران الإسرائيلي، منذ عام ٢٠١٢، مراكز عسكرية حساسة عديدة في سورية، وفق استراتيجية ثابتة خلال السبع سنوات الماضية، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تكن متبعة مع حزب الله، نتيجة رد فعل الحزب في حالة الاستهداف، كما جرى في اغتيال كوادر من الحزب. وكان رد الحزب في مزارع شبعا في يناير/ كانون الثاني من العام ٢٠١٥. وكذلك أكتوبر/ تشرين الأول من العام ,٢٠١٤

١. **المواجهة الشاملة:** على غرار ٢٠٠٦ في لبنان، بل أشد ضراوة وفتكاً، إلا أن هذا السيناريو مستبعد في المرحلة المقبلة مدة عام على أقل تقدير لعدة أسباب:

– المواجهة الشاملة مكلفة للطرفين، فإسرائيل قادرة على تدمير لبنان، لكن حزب الله كذلك قادر على شل المجالات الحيوية الإسرائيلية في الشمال ووسط إسرائيل.

– عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية لتحمل مواجهة طويلة الأمد مع حزب الله، كذلك حزب الله غير معني بالدخول في المواجهة.

– حالة الردع بين الطرفين على مدار الأعوام السابقة، وعدم تغير قواعد الاشتباك بين الطرفين.

– ما زالت مصانع الأسلحة في طور البناء، ما يعطي إسرائيل وقتاً للجهد الدبلوماسي والاستخباري، لمنع مواصلة بناء مصانع الأسلحة.

٢. **المواجهة المحدودة:** على غرار أحداث أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ أو يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥؛ استهداف نشطاء لحزب الله والرد منه. ولا يتحقق هذا السيناريو إلا بتوفر البيئة المناسبة له، وهي محدودة الفعل، ما ينتج عنها رد فعل، وهذا لا يحقق للعدو الإسرائيلي أهدافه في منع تعاظم قوة حزب الله، أو وقف بناء مصانع الأسلحة.

٣. الجهد الدبلوماسي والاستخباري: وهو السيناريو المرجح في المرحلة المقبلة. ويمكن التقدير بأن التوقع لهذا السيناريو يمتد من ستة شهور إلى عام على جبهة لبنان، ويعود ترجيح السيناريو إلى:

– ما زال أمام إسرائيل وقتٌ تبذله في الجهد الدبلوماسي، وتركيبة الحكومة اللبنانية تساهم في الاستجابة للضغوط الخارجية، خصوصا الأميركية والفرنسية.

– اعتماد إسرائيل في السابق على الضربات الانتقائية العملياتية والاستخبارية، كالتعامل مع العلماء الإيرانيين والمفاعلات النووية الإيرانية، والتي حققت نتائج إيجابية لها من دون الخوض في مواجهة شاملة مع إيران، كذلك التعامل مع العناصر الفاعلة في حزب الله والاختراقات الأمنية، ما يحقق لها الهدف من دون مواجهة.

سيناريوهات في سورية

١. مواصلة الاستهداف: وهي عملية مواصلة الاستهداف داخل سورية بتوجيه ضربات انتقائية من خلال التوازن في استخدام القوة بين رفع الوتيرة أو خفضها. وبناءً على رد فعل الأطراف في سورية، مع مواصلة سورية وحلفائها عمليات التصدي للطائرات. وهذا السيناريو هو المرجّح في المرحلة المقبلة، فهو يحقق لإسرائيل أهدافها، كما يعزّز من قدراتها في التعامل مع الدفاعات الجوية السورية، ويحقق لسورية وحلفائها نوعاً من الردع في مواجهة إسرائيل، وتعقيد مهمات الاستهداف، وسيبقى الفعل ورد الفعل محصوراً بين الجانبين.

٢. المواجهة الواسعة: مستبعد بصورة كلية في المواجهة بين إسرائيل وسورية، فموازين القوى لا تؤهل النظام السوري للدخول فيها، كما لا يسمح الوضع الداخلي للنظام بالدخول فيها، كذلك إسرائيل غير معنية بها، لأنها ترفع كلفة تحقيق الأهداف التي يمكن تحقيقها بكلفة أقل. يضاف أن إيران لا ترغب في استنزاف وجودها في سورية في المواجهات الواسعة في الوقت الراهن، مع التركيز على النمو وبناء القوة، والأولوية للصراع الداخلي.

خلاصة

لا مواجهة بين إسرائيل وحزب الله في المرحلة المقبلة. وستعتمد إسرائيل على البدائل الدبلوماسية والاستخبارية بالتعامل مع تهديد مصانع الأسلحة ونقل السلاح خلال الأشهر الستة المقبلة، مع استبعاد سيناريو المواجهة الشاملة.

– قد تلجأ إسرائيل إلى تخفيف الغارات على سورية، والتكيف مع الدفاعات السورية بما يحقق أهدافها، لكنها ستواصل عمليات الاستهداف للحفاظ على الخطوط الحمراء في سورية.

– لن تبادر إسرائيل، أو أي من حزب الله وسورية وحلفائها بمواجهة شاملة، وسيتم التعامل مع الأحداث الميدانية بقدرها.

– الأولوية الإسرائيلية لوقف بناء مصانع الأسلحة في لبنان ونقل السلاح، وعدم بناء قواعد عسكرية لإيران في سورية أو تفعيل جبهة الجولان، أو نقل سلاح كاسر للتوازن مع حزب الله.

– الأولوية لحزب الله مواصلة مراكمة القوة العسكرية في جنوب لبنان، والمحافظة على حالة الردع المتبادلة بينها وبين إسرائيل.

– الأولوية بالنسبة لإيران بقاء النظام وحسم المعركة الداخلية لها، مع مواصلة النمو وبناء القوة في سورية، والتكيف مع واقع الهجمات الإسرائيلية، والتعامل مع كل حدث ميدانياً.

الانسحاب الأمريكي ولبنان .. والحرب الإسرائيلية القادمة؟

أسعد حيدر . المستقبل . ٢٠١٨/١٢/٢٢

الأرجح ان العرب كانوا آخر من علم بقرار الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب العسكري من سوريا أولا، وثانيا «من الشرق الأوسط؛ لأن الولايات المتحدة لا تريد أن تكون شرطيا فيه». الآن تبيّن أن «عنتريات» الرئيس أردوغان باقتحام شمال سوريا واقتلاع «الإرهابيين الأكراد» لم يصدر من فراغ. واشنطن أبلغته يوم الجمعة الماضية بقرار الانسحاب. أيضا جرى إبلاغ إسرائيل قبل أسبوع، أي يوم الأربعاء، بأنه جرت مناقشة القرار مع الدول الأوروبية الأسبوع الماضي، وبأنه جرى عن عمد وسابق تصميم ترك العرب يتحركون في الظلام إلى درجة أن زيارة الرئيس السوداني فاجأت الجميع، علما أن ترامب حسب «الإندبندنت» هو الذي كلفه. الهدف كما يبدو هو فتح الطريق أمام المصالحة العربية مع الأسد ونظامه.

«االقرار الترامبي» متى نفذ فعليا يعني أن «اللعبة» انتهت، لتبدأ لعبة جديدة، يكون كل واحد في منطقة الشرق الأوسط «يقلع شوكه بيديه»، لأنه برأي ترامب «حان الوقت لأن يقاتل الآخرون في الشرق الأوسط». بهذا تتحول المنطقة كلها إلى ساحات حرب حيث «الأخ يحارب أخاه» حتى يبقى، أو يتحالف مع الشيطان حتى ينجو. استقالة الولايات المتحدة من مهامها تعني الانقلاب على استراتيجية حكمت كل سياستها وأدارتها عمليا منذ «حرب السويس» عندما أمرت الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي بالانسحاب من مصر، فأهلت نفسها للحلول مكان الذين صاغوا اتفاق سايكس . بيكو، وتقاسموا المنطقة وخيراتها.

• أمريكيا؛ شكل قرار ترامب صدمة قاسية في الخارجية والكونغرس والبنتاغون. باختصار جميع المؤسسات بما فيها التشريعية في الولايات المتحدة. السيناتور ماركو روبيو المعروف بالدفاع الدائم عن الرئيس ترامب قال «إنه قرار مخالف لإجماع واسع من الجيش. القرار خطأ فادح سيطارد شبحه هذه الإدارة والولايات المتحدة لسنوات طويلة». أيضا فإن «الثلاثي» بولتون ووزيري الخارجية والدفاع سربوا موقفهم المعارض. السؤال الطبيعي ماذا تستطيع كل هذه المعارضة؟ عمليا لا شيء لأن الدستور واضح؛ فالنظام الأمريكي رئاسي، لكن يمكن بعيدا عن القرار تكثيف ملاحقة ترامب في قضايا عديدة وصولا إلى طلب إقالته، أبرزها استثماره للتدخل الروسي في الانتخابات لمصلحته. هذا التدخل الإلكتروني الذي ثبت وجوده ودوره في ضرب صورة المرشحة هيلاري كلنتون.

• الضحية الأولى والكبيرة هي الأكراد المنتظمون في «قسد»، لذلك سارعوا للقول إن «قرار الرئيس ترامب طعنة لنا في الظهر». وهذا صحيح لأنه بذلك سلمهم لأردوغان على «صحن من ذهب». أكراد «قسد» إذا تدخل أردوغان «لاقتلاعهم» كما قال، ستلحق بهم خسائر فادحة وهزيمة فعلية، لذلك بعد أن يجدوا أنفسهم «بين المطرقة والسندان»، سيضطرون للجوء إلى النظام الأسدي والقبول بسلطته المطلقة بعد أن أصبحوا يقفون عراة أمامه.

• روسيا وفلاديمير بوتين المنتصران الكبيران. يستطيع بوتين أن يتمدد ويثبت وجوده ليس فقط في سوريا، وإنما على مساحة الشرق الأوسط. اليوم دور سوريا والسودان وغدا العراق وما طالت «يده» الطويلة الفولاذية والطموحة. إيران أولى الدول التي تحتاج بوتين، وهي التي أدخلته إلى المنطقة عبر سوريا، دون أن تأخذ في حساباتها أنه لا يجب استدعاء «الدب الروسي» إلى «بيتها»؛ لأنه إما أن يحطم كل «البورسلين» أو يصبح الشريك الأقوى.

• إيران الموجودة بقوة في سوريا والعراق، وغدا ستمسك النظام اليمني عبر الحوثيين على غرار «حزب الله» في لبنان، يمكن أن تعتبر نفسها منتصرة، فهي كما يقول المسؤولون الإيرانيون قد «مرغت أو أنها ستمرّغ أنف ترامب في وحل المنطقة»، ويبدو عمليا أن حليفها التركي قد أبلغها مسبقا بالقرار الأمريكي، سواء عبر الاتصالات الهاتفية بين الرئيسين روحاني وأردوغان، ومن الطبيعي جدا وجود روحاني الآن في تركيا، وسيكون موقف ترامب «الصحن» الأساسي في المناقشات. لكن إذا كانت إيران الرابحة المهمة من قرار ترامب فان مسؤولياتها ستكبر بحيث ان الخطأ الصغير قد يتحول الى مواجهة كبيرة. قد لا تتناولها مباشرة وإنما «توأمها السيامي» حزب الله على يد إسرائيل. يوجد ابتداء من إتمام الانسحاب الأمريكي خطر فعلي، بأن تقوم إسرائيل باعتداء على لبنان بذريعة الحفاظ على أمنها. ولا شك أن أمريكا . ترامب ستدعمها بقوة.

• إسرائيل بدأت تحضر نفسها للمواجهة بحجة درء الخطر الإيراني، ذلك أن «انسحاب الأمريكيين من قاعدة التنف، سيسمح لها بتدشين الممر الذي يربطها بالبحر المتوسط»، وهذا يشكل بالنسبة إلى إسرائيل «خطرا يطال أمنها القومي». مرة أخرى إذا كانت إسرائيل لا يمكنها الانخراط في حرب شاملة مع إيران، فإنها ستعمل على ضرب «أجنحته» وأولها الحزب في لبنان.

ببساطة كلية رمى الرئيس ترامب «كرة النار» إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، أما هو فسيطل من شرفة البيت الأبيض بسعادة، خصوصا أنه بذلك يقول للأوروبيين ميدانيا: «أروني عجزكم وأنتم الذين تريدون إنشاء جيش أوروبي يحل مكاننا».

تخليص جيد لسياسة أمريكا في سورية

ستيفن والت فورين بوليسي . ٢٠١٨/١٢/٢١

أثار قرار دونالد ترامب المفاجئ يوم الأربعاء بسحب نحو ٢٠٠٠ جندي أمريكي متمركز في سوريا جدلاً متوقَّعًا للغاية بين أولئك الذين يعتقدون أنه سيتخلى عن عباءة القيادة العالمية الأمريكية والذين يعتقدون أن سوريا ليست حيوية الفائدة وأنه يجب نشر القوة الأمريكية في مكان آخر أو الحفاظ عليها لحالات الطوارئ المستقبلية. وسارع الصقور المتشددون مثل السناتور الجمهوري ليندسي غراهام والمحافظين الجدد مثل ماكس بوت إلى التنديد بقرار ترامب، إلى جانب شخصيات أخرى في المؤسسة (ونقاد ترامب) مثل مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق جون برينان. على النقيض من ذلك، تبنى الليبرتاريون على اليمين وغير المتدخلين على اليسار هذه الخطوة، على الرغم من كرههم العميق لترامب نفسه ومخاوفهم حول معظم سياساته الأخرى.

ما هو على المحك حقا في سوريا؟ هل يتبع ترامب خطى الرئيس السابق باراك أوباما (كما يقترح ديفيد سانغر من صحيفة نيويورك تايمز)، ويواصل "التراجع" عن المشاركة السابقة للولايات المتحدة في المنطقة؟ أم أن ترامب أمر ببساطة بإعادة توزيع حصيفة لقوة أمريكية صغيرة جداً، وبذلك أنهى التزامًا مفتوحًا لم يكن غرضه الاستراتيجي واضحًا؟ ما هي الدروس الأوسع، إن وجدت، التي ينبغي استخلاصها من هذه الحلقة الأخيرة؟

بالنسبة للمبتدئين، يذكرنا هذا الموقف بمدى غباء الولايات المتحدة في اجتياح العراق في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من الزوال الأخير (والمستحق على نحو ثقيل) للمجلة الأسبوعية الموالية للحرب، فإن هذا المنشور هو الذي عمل باستمرار كمشجع حملة للحرب – هناك الكثير من المحافظين الجدد غير المتخاصمين الذين ما زالوا يعتقدون أن الحل لمعظم المشاكل العالمية هو التطبيق القوي للقوة الأمريكية. لكن الحرب التي حلم بها المحافظون الجدد، وضغطت من أجل، وفي النهاية بيعت إلى الرئيس الساذج جورج دبليو بوش، هي جزء كبير من السبب في أن الشرق الأوسط يفسد نفسه اليوم. لو لم تكن هناك حرب في العراق، لما كان هناك أي احتلال أميركي، أو تمرد ضد أمريكا، أو "تنظيم القاعدة في بلاد ما بين النهرين"، وبالتالي لم تكن هناك دولة إسلامية. الإطاحة بصدام حسين أزال الخصم الإقليمي الرئيسي لإيران، وبالتالي كان هدية مجانية للنظام الديني. ومع ذلك، فإن العباقرة الاستراتيجيين (بمن فيهم جون بولتون، مستشار الأمن القومي الحالي في الولايات المتحدة) الذين روجوا لهذا المخطط المشؤوم، يعملون على إعادة تدوير الإصدارات الجديدة من السياسات نفسها اليوم.

ثانياً، يجب أن نكون حذرين من الخطابة اللاذعة التي تستخدم بالفعل لوصف قرار ترامب. إن عنوان Times ("A Strategy of Retreat") مضلل كليًا، لأن الإزالة المنظمة لقوة أمريكية صغيرة لا تكاد تكون إخلاءًا على غرار Dunkirk أو تشبه انسحاب نابليون من موسكو. كما أنها لا تبشر بنهاية الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط. بعد كل شيء، لا يزال لدى الولايات المتحدة أكثر من ٤٠,٠٠٠ جندي وبحار وموظفين جويين في المنطقة أو حولها، ولا تزال توفر مساعدات عسكرية سخية وكميات هائلة من الأسلحة لعملائها الإقليميين.

ثالثاً، من المضلل بنفس القدر أن نتحدث عن "خسارة" الولايات المتحدة لسوريا، لأن البلاد لم تكن أبداً دولة أمريكية. على العكس من ذلك، فقد كانت دولة تابعة للاتحاد السوفياتي أو الروسي منذ منتصف الخمسينات، وهو ما جعل موسكو تعمل بجد من أجل منع نظام بشار الأسد من السقوط. إن القول بأن ترامب (أو أوباما قبله) "خسر" سوريا يعني ضمناً أن الولايات المتحدة كانت تتحكم في مصيرها، أو أن لديها استراتيجية للحصول على السيطرة التي كانت لديها بعض التوقعات المعقولة للنجاح. لكن إذا لم نتعلم شيئاً من السنوات الخمس عشرة الماضية، فهو أن الولايات المتحدة لا تستطيع السيطرة على أي من دول الشرق الأوسط، ويجب ألا تنفق الكثير من الدماء أو الكنوز التي تحاول أن تفعل المستحيل.

رابعاً، تجدر الإشارة إلى أنه قبل الانتفاضة السورية (وما تبعها من ظهور الدولة الإسلامية)، لم تكن واشنطن تهتم كثيراً بشأن من يدير سورية، وبالتأكيد لم ترى السياسة الداخلية لسورية كمصدر قلق حيوي للولايات المتحدة. كان رؤساء الولايات المتحدة من ريتشارد نيكسون إلى جورج دبليو بوش يتعاملون مع عائلة الأسد عندما كان في مصلحة الولايات المتحدة للقيام بذلك، على الرغم من أن الجميع كانوا يعرفون أنها دكتاتورية وحشية. ومع ذلك، عندما اندلع الربيع العربي، استنتجت إدارة أوباما فجأة أن السياسة الداخلية في سوريا لها أهمية كبيرة وأن "الأسد يجب أن يرحل"، على الرغم من عدم وجود فكرة عن كيفية إزاحته أو كيفية إنشاء حكومة جديدة لتحل محل نظامه العلوي.

خامسًا، سارع العديد من المراقبين إلى اعتبار إعادة الانتشار بمثابة خسارة للولايات المتحدة وتحقيق فوز كبير لروسيا، أو إيران، أو حزب الله، أو تركيا، أو لأي شخص، أو افتراض أن بعض أو كل هؤلاء اللاعبين سيعملون على توطيد الكثير من نفوذ قيمة في سوريا. قد يكون الأمر كذلك، لكن سوريا ليست جائزة كبيرة في هذه المرحلة وقد تكون حتى شيء من المسؤولية. كانت دائمًا دولة ضعيفة، كما تضرر اقتصادها وبنيتها التحتية بشدة بسبب حرب أهلية معاقبة. بدلاً من أن تكون سوريا أصلًا استراتيجيًا كبيرًا، فمن المرجح أن تتحول إلى مستنقع مكلف للمنتصرين المفترضين. لا تزال المنطقة مرجعاً للقوى السياسية المتنافسة، وكما يشير العالم السياسي مارك كاتز، فإن مصالحهم المتنافسة ستظهر على الأرجح في المقدمة بمجرد انسحاب الولايات المتحدة. إذا كان الأمر كذلك، فإن تسليم المستنقع السوري إلى الآخرين يمكن أن يكون انتصارا صافيا للولايات المتحدة.

فبدلاً من الاستيقاظ حول من يُفترض "الفوز" ومن يفترض أنه "خاسر"، ينبغي على الولايات المتحدة أن تبدأ بتحديد مصالحها الاستراتيجية الأساسية. عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فإن اهتمامها الاستراتيجي الرئيسي يساعد في ضمان استمرار تدفق النفط والغاز في الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية. (تحصل الولايات المتحدة على القليل جداً من الطاقة من المنطقة في هذه الأيام، لكن الانقطاع المفاجئ سيضر بالاقتصاد العالمي وبالتالي يلحق الضرر بأمريكا.) لا يتطلب هذا الهدف من الولايات المتحدة السيطرة على المنطقة أو إملاء الترتيبات السياسية المحلية، . إنه يعني فقط المساعدة في منع أي دولة أخرى من الاستيلاء على المنطقة. لحسن الحظ، فإن المنطقة مقسمة اليوم كما كانت من قبل، والخطر من أن أي دولة (بما في ذلك إيران، روسيا،

الصين، أو أي شخص آخر) ستتولى أمر صغير بشكل تافه. إذا كان الأمر كذلك، فإن البقاء في سوريا لا يسهم كثيراً في أمن الولايات المتحدة أو رخائها.

لكن تمسّك: ماذا لو تمكنت بقايا الدولة الإسلامية من إعادة تكوين نفسها واستعادة بعض الأراضي ورعاية هجمات إرهابية جديدة في الخارج؟ من الواضح أن مثل هذا التطور غير مرغوب فيه، لكن الخطر لا يبرر إبقاء القوات الأمريكية في سوريا لمدة عام أو عامين أو خمسة أعوام أخرى. لا يتم القضاء على أيديولوجية جماعة مثل الدولة الإسلامية بالقنابل، أو الطائرات بدون طيار، أو قذائف المدفعية، أو الرصاص، ويمكن لفكرة المقاومة العنيفة أن تعيش حتى لو تم قتل أو إلقاء القبض على كل عضو حي اليوم. الحماية المطلقة ضد هذه المجموعات ليست التزامًا أمريكيًا مفتوحًا، بل هي إنشاء حكومات ومؤسسات محلية فعالة. السلطة المحلية الشرعية والفعالة ليست شيئًا يمكن للولايات المتحدة تقديمه ؛ قد يكون وجودها في هذه الأماكن عكسيًا. بعد كل شيء، ترتكز رسالة الدولة الإسلامية الأيديولوجية جزئياً على معارضة التدخل الأجنبي، وقد استخدمت لفترة طويلة الوجود الأمريكي في المنطقة كأداة للتجنيد. إن الخروج من سوريا لن يحيد هذه الرسالة على الفور، لكنه قد يجعل المجموعة أقل إقناعاً بمرور الوقت.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من صورتها المخيفة والضجة التي تلقتها تكتيكاتها الوحشية، فإن الدولة الإسلامية لم تكن أبداً تهديداً وجودياً للولايات المتحدة. لقد رعت أو ألهمت عددًا من الهجمات المميتة في الولايات المتحدة وأوروبا، لكن الخطر الفعلي الذي يمثله على البلاد لا يكاد يذكر. على وجه التحديد، أدت الهجمات التي استهدفت أو استلهمتها الدولة الإسلامية إلى مقتل ٦٤ أمريكيًا (من أصل ٣٢٥ مليون نسمة) وما يقرب من ٣٥٠ أوروبيًا (من أصل أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة). هذه الوفيات مؤسفة للغاية، لكن الخطر لا يرتقي إلى مستوى التهديد الوجودي، بل يتضاءل في الواقع مقارنة بمصادر الضرر الأكثر واقعية.

هناك قلق أكثر مشروعاً هو مصير الميليشيات الكردية التي كانت شريكة حيوية في حملة مناهضة الدولة الإسلامية. يشير منتقدو ترامب بحق إلى أن قراره سيتخلى عن الأكراد، ولدي بعض التعاطف مع هذا الرأي. لكن التزام أميركا الأخلاقي تجاه الأكراد ليس بلا حدود، و– على صواب أو خطأ– من غير المرجح أن تكون العواقب طويلة المدى بالنسبة للولايات المتحدة ذات أهمية. لم يكن الأكراد يحاربون الدولة الإسلامية لكي يعملوا العم سام. فعلوا ذلك من مصلحتهم الذاتية. مرحبًا بكم في عالم السياسة الدولية الهمجي: تتعاون الدول والدول عندما تتوافق مصالحهم، لكن التعاون غالباً ما يتوقف عندما تتباعد المصالح.

الجيوش والميليشيات و(إعادة) الدمج في الدول المتصدّعة

فريدريك ويري . المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) . ٢٠١٨/١٢/١٤

أدّى انهيار سلطة الدولة في جميع أنحاء العالم العربي وانتقالها إلى جهات أمنية فاعلة محلية إلى قلب معايير السيادة والعلاقات المدنية–العسكرية السائدة منذ فترة طويلة. وفي حين أن الجهات الفاعلة الخارجة عن إطار الدولة تُعتبر منذ زمن طويل سمة من سمات النظام العربي، إلا أن مايميّز الصراع المعاصر والدول التي تعيش مرحلة مابعد الصراع، مثل ليبيا وسورية والعراق واليمن هو كثرة الجهات الأمنية شبه الحكومية التي تحظى بدرجات متفاوتة من الدعم من السلطات المركزية الضعيفة أو المتكسِّرة، وكذلك من الجهات الداعمة الأجنبية. في مواجهة هذه التعقيدات، تجد حكومات هذه الدول نفسها وجهاً لوجه أمام مروحة من الخيارات في المرحلة المقبلة: النماذج التقليدية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، مقرونة بعمليات إصلاح قطاع الأمن؛ ومحاولات تسخير واستيعاب المجموعات المسلحة للحفاظ على الأمن المحلي، الأمر الذي أطلق عليه بعض المراقبين تسمية "الأمن الهجين"؛ وما يتصل بذلك من إضفاء للطابع الرسمي على الجهات الفاعلة الأمنية المحلية وتصنيفها كجيوش تشكّلت مناطقياً وعلى طراز الحرس الوطني، على أن يكون مرتبطاً بسلطات قيادية مركزية أو إقليمية، ما يؤدي في الواقع إلى إنشاء هيكل عسكري ثنائي. وليس أي من هذه الأمور مثالياً، ناهيك عن أن كلاً منها ينطوي على درجات متفاوتة من المخاطر والعوائق، من حيث تعزيز أو إعادة تشكيل الصراع المسلّح، أو المساهمة في التشرذم، أو تعزيز السلطوية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

فشلت مختلف خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في الدول العربية المتشرذمة، ومن المهم البحث في الأسباب. أبرزها استمرار الصراع السياسي الداخلي: إذ في الوقت الذي بدأت فيه الأدبيات المتعلقة بإنهاء الصراع والصفقات بين النخب تظهر الآن، بات التوافق السياسي والأمني مطلباً أساسياً لتطبيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بدلاً من أن يكون الأمر على العكس من ذلك.١ والجدير ذكره هنا أن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، غالباً ماتكون سياسية إلى حدّ كبير، وتتطلّب إحراز تقدّم متزامن على جبهة التنمية الاقتصادية وسيادة القانون والعدالة الانتقالية. من الناحية المثالية، تتولى الدولة إدارة دفة هذه العمليات، على الرغم من أن المجتمع المدني يستطيع، بل يجب عليه، أن يلعب دوراً. وبالتالي، يُحدث غياب هذه الشروط المسبقة "معضلة أمنية" لاتكون فيها أية مجموعة مسلّحة على استعداد لنزع سلاحها، خوفاً من أن تتخلى بذلك عن هذه الميزة لصالح الأطراف المنافسة.

تنطوي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في السياق العربي بشكل خاص على تعقيدات بسبب تقاطع عقبات محلية وخارجية، من بينها واقع أن الانخراط في الميليشيات، في العديد من الدول العربية التي تمزّقها الحروب اليوم، بدأ يتطبّع بالحياة اليومية، وتحوّل إلى ثقافة راسخة، واكتسب بالتالي معنى وجودياً، ناهيك عن كونه سبيلاً لكسب الرزق. وحول هذه النقطة الأخيرة، لايجب التقليل من أهمية دور الميليشيات كوسيلة لتوزيع الإيرادات النفطية على شريحة سكانية محرومة من فرص العمل الأخرى. وكما هو واضح بشكل خاص في حالة ليبيا، ترتبط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ارتباطاً وثيقاً بالتحدي المتمثل في تعزيز اقتصاد القطاع الخاص واستحداث فرص عمل للشباب الميليشياوي، من خلال توفير التدريب المهني والتعليم العالي وقروض الأعمال الصغيرة وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى.

يواجه برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على نحو متزايد عوائق، بفعل الدعم الذي تحصل عليه العديد من المجموعات المسلحة من رعاتها الأجانب، بما في ذلك التقديمات السخية من أموال وأسلحة، ما يُثبط أي محاولة لحلّ المليشيات. على سبيل المثال في اليمن، تفوق رواتب الميليشيات المدعومة من دولة الإمارات في الجنوب شبه المستقل بأشواط رواتب الجيش النظامي.٢ كما تتحمّل الدول الغربية أيضاً اللائمة في هذا السياق: فمن خلال جهودها المبذولة للتصدّي إلى مجموعة من التحديات العابرة للحدود الوطنية، ولاسيما الإرهاب والهجرة غير النظامية (في حالة الدعم الإيطالي المقدّم إلى ميليشيات مكافحة التهريب في ليبيا)، عملت الجيوش الأوروبية والأميركية مع ميليشيات شبه حكومية ودرّبتها وزوّدتها بما يلزم لتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة.٣ وحتى لو لم يكن هناك تحويل للأموال وتزويد بالأسلحة، فالاهتمام الذي أُغدق بسخاء على هذه المجموعات يزيد من استقلالها الذاتي ويكرّس مجرد وجودها.

عدا هذه المؤثرات الخارجية، تعتمد مسألة ما إذا كانت المجموعات المسلحة ستسلّم سلاحها وتعاود الاندماج، وكيفية حدوث ذلك، على هياكلها الداخلية. وفي الواقع، ستؤثّر كيفية نشر المعلومات في أوساط المقاتلين على استخدام المحفزات، وأيضاً ما إذا كان يمكن ممارسة الضغوط على القيادة. هنا تطرح مروحة من الأسئلة نفسها: ما مدى قدرة المجموعة على مقاومة التأثيرات الخارجية، وإلى أي حدّ يمكن اعتبارها مترسخة داخل المجتمعات المحلية؟ هل قيادة المجموعة المسلّحة غير مركزية وغير رسمية أم رسمية ومركزية؟ هل يرتكز تمويلها على الاستحواذ على الموارد، أو على الحصول على الدعم من المجتمعات المحلية، أو الرعاية الأجنبية؟٤

كل هذه الأسئلة تبدو أيضاً وجيهة وذات صلة حين نأخذ في الحسبان تطوير مايسمى بنماذج الأمن الهجين للحوكمة الأمنية.

حوكمة الأمن الهجين

يُدرك الباحثون والحكومات والمنظمات الدولية أكثر فأكثر أن الخط الفاصل بين مزودي الأمن الرسميين وغير الرسميين، يتلاشى بصورة متزايدة في الدول التي تشهد صراعات والتي تمرّ في مرحلة مابعد الصراع على السواء، والتي اتّسمت بانتشار جهات فاعلة سياسية وعسكرية يحمل كل منها في جعبته ادعاءات متنافسة لاحتكار القوة. في مثل هذه "الترتيبات الهجينة"،٥ يرى البنك الدولي، أنه يتعيّن "على الدولة العمل من خلال، ومع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجالس، والمحاكم العرفية، وأمراء الحرب المحليين".٦ وقد أشارت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، مرددةً ما سبق، إلى أن "التركيز في المقام الأول على موفري الأمن التابعين للدولة يُغفل أيضاً وجود أشكال بديلة لتحقيق الأمن".٧ ويتحدث أنصار التهجين عن نموذج "الحوكمة الجيدة بالقدر الكافي": فبدلاً من الاستمرار في المطالبة وانتظار تشكيل حكومة متماسكة وقادرة، يُنظر إلى الحوكمة التي تشمل جهات فاعلة مسلحة غير حكومية باعتبارها الخيار الأفضل التالي.٨ مع ذلك، يتوقف الكثير مما سبق على تصرّف الميليشيات بشكل "جيّد"، الأمر الذي يعتمد بدوره على روابطها الاجتماعية مع المجتمعات المحلية: مثل هذه الروابط، كما يجادل بعض الباحثين، ستعدّل سلوكهم وتمكّنهم من العمل بشكل مُنتج مع الوسطاء الاجتماعيين مثل القبائل والمجالس المحلية والمجتمع المدني وما إلى ذلك.٩

تتضح صورة النموذج الهجين بصورة متزايدة في الدول العربية المتصدّعة التي تترأسها حكومات مركزية ضعيفة أو غائبة، وحيث تتضاءل احتمالات اندلاع حروب بين الدول. مع ذلك، يُعتبر مدى استدامة هذا النموذج واستقراره على المدى الطويل موضع جدل. وفي سياقات طائفية ومتشرذمة للغاية مثل سورية والعراق، ستلتف المجموعات المسلحة حول انتماءات مجتمعية ضيّقة قد تعزّز بالتأكيد العلاقات الإيجابية بين مزودي الأمن والمواطنين المحليين، لكن سيكون لها تأثير سلبي على السياسات الوطنية الشاملة.١٠ وفي حالات أخرى، لم تُثبت نظرية الروابط الاجتماعية التي من

شأنها التخفيف من حدّة السلوك السيئ للمليشيات تماسكها على الإطلاق: فالقبضايات المحليون الذين تمّ حشدهم لحماية المجتمعات المحلية ضد المتطرفين أصبحوا شرسين وقساة. وهنا الأمثلة كثيرة: منها قوات الشبّيحة شبه العسكرية التي دافعت عن الأقلية العلوية والمسيحيين، واللجان الشعبية في محافظة أبين اليمنية التي حاربت تنظيم القاعدة، ومايسمى بالميليشيات السلفية المدخلية في ليبيا التي هزمت الدولة الإسلامية في سرت، لكنها منخرطة الآن في "الضبط الأخلاقي"، مثل إنفاذ الأعراف الإسلامية التي لا أساس لها في القانون المدوّن.١١

إضافة إلى ذلك، فإن مفاهيم الشرعية على مستوى المجتمع المحلي، كما يشير منتقدو النموذج الهجين، غالباً ما تكون موضع خلاف إلى حدّ كبير، وغالباً ما تكون الأصول "العضوية" للجهات الفاعلة الأمنية المحلية خيالية ومُركّبة.١٢ فعلى سبيل المثال، لا يمثّل "المجتمع" المسيحي صغير الحجم في العراق طرف مسلّح واحد، بل أطراف متنازعة عدّة: بعضها مرتبط بحكومة بغداد والبعض الآخر بحكومة إقليم كردستان.١٣ أخيراً، وكما ذُكر أعلاه، يميل تأثير الرعاة الأجانب المتنافسين على الميليشيات المحلية والقوات شبه العسكرية إلى إثارة مزيد من التشرذم والتطييف، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على أن تكون أطرافاً محتملة توفّر الأمن بصورة إيجابية.

"الثنائية العسكرية": الحرس الوطني والميليشيات المساعدة الأخرى

مفهوم آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنموذج الهجين هو مفهوم تسخير الميليشيات شبه الحكومية إلى هيئة متوازية محلية المنشأ، تخضع ظاهرياً إلى السلطة السياسية نفسها كما القوات النظامية. هذا المفهوم الخاص بالجيوش الثنائية له تاريخ مديد في الشرق الأوسط (في إيران والعراق والسعودية)، على الرغم من أن غالبية هذه الهياكل لم تكن تهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على الميليشيات شبه الحكومية، بل إلى استمالة قبائل قوية أو تأسيس قوات موالية إيديولوجياً كقوة مضادة للجيوش النظامية النزّاعة إلى القيام بالانقلابات العسكرية.١٤

في أعقاب حروب مابعد العام ٢٠١١، وخاصة بعد الحملة المضادة لتنظيم الدولة الإسلامية، اكتسبت الفكرة جاذبية جديدة، من داخل المنطقة وخارجها. ففي العام ٢٠١٤، دعا الرئيس أوباما علناً إلى دعم تشكيل حرس وطني عراقي باعتباره وسيلة تسمح للسنّة العراقيين بتحقيق "تحرّرهم الخاص" من الدولة الإسلامية، وهي فكرة أعادت بشكل أساسي صوغ الدعم الأميركي لمجالس "الصحوة" السنّية ضد القاعدة في ٢٠٠٦–٢٠٠٧,١٥ وفي ليبيا، واستناداً إلى المبادرات المحلية الرامية إلى تفويض الميليشيات الجهوية تحت إشراف وزارتيْ الدفاع والداخلية، اقترحت الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢ تشكيل هيكل شبيه بالحرس الوطني سُمّي "جيش ليبيا المدني"، الذي تقرّر أن يتألف من ثلاث "كتائب ثورية" من أجل إرساء الاستقرار والقيام بمهام الشرطة، فيما يخضع الجيش النظامي إلى تدريبات. وقد وجد أنصار الخطة الليبيين على وجه التحديد أوجه شبه مع تجربة الولايات المتحدة المتمثلة في دمج المليشيات بعد الحرب الأهلية الأميركية، ومع الجيش المدني البريطاني، ومع الحرس الوطني الدنماركي.١٦

في كل من العراق وليبيا، تقوضت هذه الخطط بعد أن ارتطمت بجدار المعطيات المحلية. ففي العراق مثلاً، عارضت الكتل الشيعية مشروع قانون الحرس الوطني في البرلمان، لأنه كان يُعتبر وسيلة للاستقلال الذاتي السني. والأهم من ذلك، طغى على هذه الخطط تشكيل قوات الحشد الشعبي التي تهيمن عليها الميليشيات الشيعية، والتي شكّلت تحديات جديدة متعلقة بالدمج والدعم الخارجي بالوكالة من إيران، والانقسام الفئوي الداخلي، والتسييس.١٧ وبالمثل كان يُنظر إلى الحرس الوطني والتشكيلات المماثلة في ليبيا على أنها تصون مصالح الفصائل والمجموعات المسلحة الضيقة – من بلدة مصراتة القوية ومن الإسلاميين – وكانت تحظى بمعارضة من البلدات المتنافسة، والقبائل الموالية سابقاً، وسلك الضباط النظامي.

أخيراً، يمكن القول إن الدروس المستقاة من هذه الإخفاقات، تسلّط الضوء على مخاطر الجيوش الثنائية، ويجب أن تتير طريق أي محاولات مستقبلية لدمج هذه الميليشيات المُساعدة. كما يجب أن يتمّ إعداد هيكل الحرس الوطني ككيان انتقالي، من خلال خارطة طريق أوسع تتمتّع بقبول سياسي ومؤسسي، خاصة من السلك النظامي، وتحديد الأدوار والتسلسل القيادي بشكل واضح. وينبغي أيضاً أن تكون مصحوبة بمبادرات سياسية أوسع نطاقاً تتمثّل في إلغاء المركزية، لتشمل التمكين على مستوى البلديات والتوزيع المنصف للموارد، كما هو وارد في الدستور. والأهم من ذلك، كما ذكر ريناد منصور وفالح عبد الجبار في حالة قوات الحشد الشعبي، ينبغي دمج رجال الميليشيات كأفراد وليس كوحدات، لتجنّب استمرار الولاءات المنفصلة وتماسك المجموعات المرتبطة بالمليشيات.١٨

خاتمة

يعتمد كل خيار من الخيارات التي جرت مناقشتها أعلاه على السياقات المحلية، لكن أياً منها لايمكن أن تضمن وحدها توفير أمن مجتمعي دائم. وكما توضح المقالات في هذا الملف، فإن النظام الأمني الجديد في الدول المتشرذمة مثل سورية والعراق وليبيا واليمن، معقّد وديناميكي، ولايزال من العسير تحديده. يمكن أن تكون مصطلحات مثل "التعددية الأمنية" أو "المناطق المتسلسلة ذات الانتماء المحدود للدولة" مفيدة جزئياً في عملية التنظير، لكنها لاتصل إلى حدّ توصيف فداحة المشكلة، أو حجم تكاليفها البشرية.١٩

وبالتالي، لن تقتضي الجهود المبذولة لإعادة بناء مؤسسات أمن الدولة القيام بإصلاحات تقنية وتنظيمية وحسب، بل ستتوقف أيضاً على مروحة من الخطوات والإصلاحات الشاملة ضمن نطاق يتعلق باختلاف الأجيال. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: تأمين ديمومة المصالحة ووضع حدّ للنزاع الداخلي، وتطبيق إصلاحات الحوكمة الهيكلية مثل اللامركزية والإصلاحات، وتنويع الاقتصاديات القائمة على الإيرادات النفطية، ووضع حدّ أو تخفيض الدعم العسكري الأجنبي للوكلاء والأتباع المحليين.

هوامش

(*) تركّز أبحاث ويري على الإصلاح السياسي والقضايا الأمنية في دول الخليج وليبيا، والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط عموماً.

١ Christine Cheng, Jonathan Goodhand, Patrick Meehan, “Elite Bargains and Political Deals Project Synthesis Paper: Securing and Sustaining Elite Bargains that Reduce Violent Conflict,” United Kingdom Stabilisation Unit, April 2018, p. 62.

٢ من بين الأمثلة الشائعة على نطاق واسع، قوات النخبة الحضرمية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، والتي تلعب دوراً مهيمناً في مراقبة مدينة المكلا الساحلية الجنوبية، التي تم تحريرها حديثاً من يد تنظيم القاعدة، لكن أعضاءها متورطون في أعمال تعذيب وانتهاكات أخرى. Karim Fahim, “U.S. approach to Yemen is challenged as country splinters and government vanishes,” The Washington Post, September 21, 2018.

٣ وفي هذا الصدد، يتحمّل اللوم بشكل خاص المذهب الأميركي الجديد لقوات العمليات الخاصة الذي يعمل "من خلال، ومع، وعبر" وكلاء محليين شبه دُولتيين، بدلاً من محاولة ثقل المؤسسات العسكرية النظامية. يمكن إرجاع الكثير من هذا إلى القتال ضد داعش في العراق، عندما سمح الكونغرس الأميركي، في أيار/مايو ٢٠١٥، لوزارة الدفاع بتقديم الدعم المباشر للمقاتلين السنة والأكراد، متجاوزين بذلك حكومة بغداد. انظر: Frederic Wehrey and Ariel Ahram, “Harnessing Militia Power—Lessons of the Iraqi National Guard,” Lawfare, May 24, 2015. Also, Paul Staniland, “The U.S. military is trying to manage foreign conflicts — not resolve them. Here’s why,” The Washington Post Monkey Cage Blog, July 16, 2018.

٤ انظر: Brian McQuinn, “DDR and the Internal Organization of Non-State Armed Groups”, Stability: International Journal of Security and Development 5, 1, 2016. متوافرة أيضاً على الرابط: http://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.412/galley/384/download/ وأيضاً: Staniland

٥ "النموذج الهجين" كما وصفه مارك سيدرا يعرض "ترتيبات الحوكمة المشتركة بين سلطة الدولة والأطراف شبه الحكومية"، مع الإقرار بأن "الدولة وفق نظرية وبير في غير محلها في معظم الترتيبات". انظر: Mark Sedra, Security Sector Reform in Conflict-Affected Countries: The Evolution of a Model, New York, Routledge, 2016, pp. 10-11.

٦ World Bank Development Report 2011, "Service Delivery in Fragile and Conflict Affected States," March 15, 2010.

٧ Lisa Denney and Craig Valters, Evidence Synthesis: Security Sector Reform and Organisational Capacity Building, London, Department for International Development, 2015.

٨ Stephen Krasner, "Seeking 'Good Enough Governance'--Not Democracy," Reuters, September 23, 2013.

٩ وفقاً للباحثة أرييل آرام: " كلما كانت مجموعة ميليشياوية متجذّرة أكثر في المجتمع المحلي، كلما كانت قيادتها تعكس المعايير والقيم الأصلية، كلما ازدادت احتمالات التصرّف بمسؤولية". انظر: Ariel Ahram, "Are militias a menace?" The Washington Post Monkey Cage Blog, January 5, 2015.

١٠ Erica Gaate Gaston and Andras Derzsi-Horvath, "Iraq After ISIL: Sub-State Actors, Local Forces and the Micro-Politics of Control," Global Public Policy Institute, March 2018.

١١ فريدريك ويري وأرييل آرام، "ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٧ أيار/مايو ٢٠١٥. وحول الميليشيات المدخلية في ليبيا، انظر فريدريك ويري، "وداعاً للهدوء؟"، مدونة ديوان، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦,

١٢ انظر: Franzisca Zanker, "Moving Beyond Hybridity: the Multi-Scalar Adaptation of Community Policing in Liberia", Journal of Intervention and Statebuilding Vol. 11, Issue 2, 2017.

١٣ Gaston and Horvath, p. 61.

١٤ للاطلاع على نظرة عامة، انظر: Nora Bensahel and Dan Byman (eds.), The Future Security Environment in the Middle East: Conflict, Stability and Political Change, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 2004, pp. 136-138.

١٥ Frederic Wehrey and Ariel Ahram, "Harnessing Militia Power: The Lessons of the Iraqi National Guard," Lawfare, May 24, 2015.

١٦ فريدريك ويري وأرييل آرام، "ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدِّعة"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٧ أيار/مايو ٢٠١٥,

١٧ ريناد منصور وفالح عبد الجبّار، "الحشد الشعبي ومستقبل العراق"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧,

١٨ المصدر السابق.

١٩ للاطلاع على هذه المفاهيم، انظر: Megan Price and Michael Warren, "Reimagining SSR in Contexts of Security Pluralism", Stability: International Journal of Security and Development, 6, 1, 2017; Abel Polese and Ruth Hanau Santini, "Limited Statehood and its Security Implications on the Fragmentation Political Order in the Middle East and North Africa", Small Wars & Insurgencies, 29, 3, 2018, pp. 379-390.

السياسة الخارجية الأميركية في عهد إدارة دونالد ترامب

د. حسن أيوب . مجلة شؤون فلسطينية . العدد (٢٧٢) . صيف/ ٢٠١٨
(رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية)

المقدمة

توجد صعوبة موضوعية تكمن في محاولة تحليل وفهم السياسة الخارجية لإدارة دونالد ترامب، نظرا لما تتسم به حتى اللحظة من تذبذب يصل في بعض الحالات إلى حد التناقض والتضارب. وتضيف شخصية ترامب، وأسلوبه غير المألوف، تعقيدا من نوع خاص في هذا السياق. إلا أنه، وبقدر ما تبدو الظواهر أمامنا في حالة من الفوضى، فإن البحث عن مبدأ ينظم فهمنا لها، يصبح أمرا ملحا. إن هذه المهمة تتطلب جهدا خاصا للتخلص من ضوضاء المشهد، وتمظهراته الثانوية في محاولة للكشف عن العوامل الجوهرية المتشابكة التي تقترب من تفسير ذلك الكم المروع من العدوانية والتنمر الظاهرين في سياسات الإدارة الأميركية الراهنة، وتلك التناقضات في الاستراتيجية، أو لنقل غياب مثل هذه الاستراتيجية.

نحاول في هذه الورقة أن نسهم في فهم وتحليل السياسة الخارجية لفريق دونالد ترامب منطلقين أولا من توضيح الأساس الدستوري لصنع السياسة الخارجية الأميركية، وتداخله مع الاعتبارات السياسية. ومن ثم، نحاول اعتماد مبدأ ناظم لفهمنا لهذه السياسة، ينقلنا إلى فهم عوامل القوة والاقتدار التي تمتلكها وتوظفها واشنطن في سياق دولي له خصائصه الراهنة، بأوجه تشابهها واختلافها مع النظام الدولي الذي ساد حقبة الحرب الباردة .ونختم بربط أبرز معالم هذه السياسة بما يمكن وصفه بدبلوماسية الاستعلاء ذات الارتباط الوثيق بشخصية ترامب وأركان إدارته والأيديولوجيا العنصرية التي تحركها.

(١) التوازن الصعب بين الدستور والسياسة

يمكن أن تكون نقطة الانطلاق في فهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في عهد إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب هي الوقوف على ذلك التوازن المعقد في صنع هذه السياسة بين القواعد الدستورية والاعتبارات السياسية.

يخلط الكثير من الناس بين ما يحسب باعتباره تفضيلات وأولويات الرئيس في النظام السياسي الأميركي، وبين ما تمليه المؤسسة؛ أي الدولة ومصالحها العليا. هنا نجد أمرين: الأول، هو اعتبار الإدارة – أي الرئيس وطاقمه بما في ذلك وزارة الخارجية والهيئات ذات العلاقة – المسؤول الأول والأخير عن صنع السياسة الخارجية وتحديد مصالح الولايات المتحدة الأميركية وتحالفاتها الدولية، والثاني يرى في الإدارة والرئيس مجرد أدوات تنفذ ما تراه المؤسسة الرسمية؛ أي الدولة، ملائما لمصالحها.

في حقيقة الأمر، فإن السياسة الخارجية الأميركية تحددها عوامل هي خليط بين الأمرين، يميل من الناحية الدستورية إلى جانب الإدارة والرئيس، باعتباره يجسد إرادة الأمة ومصالحها العليا بعيدا عن السياسات الحزبية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة فيها. مع ذلك، فإن الدستور الأميركي يمنح للسلطة التشريعية – وهي في هذه الحالة تمثل المؤسسة الرسمية أو الدولة – حق الاعتراض على سياسات الرئيس، والقدرة على تعطيلها، بما في ذلك حق الاعتراض على التعيينات السيادية، ومن بينها على سبيل المثال منصب "سكرتي ر ي الدولة "– أي الوزراء –، الذين يمنح الدستور الحق للرئيس بتعيينهم ،لكن هذا مشروط بموافقة اللجان المختصة في الكونغرس.

بذلك، تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي مخرج خليط بين تفضيلات ورؤية الرئيس وطاقمه، بمن في ذلك المستشارون الذين له حق تعيينهم دون الرجوع للكونغرس، وبين المصالح الثابتة للولايات المتحدة كدولة ومؤسسة رسمية.

وهذا يعني أن السياسة الخارجية تتعلق غالبا بتوازنات ومقايضات داخلية اعتمادا على طبيعة القضية المطروحة، وأهميتها الاستراتيجية أو الجيو – سياسية للدولة من جهة، وقوة وخبرات الرئيس من جهة ثانية. هذا الأمر يمنح هامشا واسعا لدور القوى فوق – البرلمانية المنظمة، مثل مجموعات الضغط والمصالح، للتأثير على قرارات السياسة الخارجية من خلال الإدارة، والأكثر من خلال الكونغرس. إن خبرة الرئيس وقوته حاسمة في هذا السياق، خاصة أن الغالبية الساحقة من رؤساء الولايات المتحدة الأميركية يأتون للرئاسة من مجلس الشيوخ.

من المفيد تقديم مثال يتعلق بإعلان الحرب من الناحيتين الدستورية والسياسية يوضح هذه الحالة المركبة: ينص الدستور الأميركي في المادة (١) البند الثامن على أن "للكونغرس صلاحية إعلان الحرب"، بينما تنص المادة (٢) البند الثاني إن "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والبحرية". أي أن الكونغرس ليست له صلاحية قيادة الجيش، كما أنه ليست للرئيس صلاحية إعلان الحرب. بالرغم من ذلك، فقد أعلن رؤساء سابقون الحرب دون الرجوع للكونغرس. إدارة ترامب من هذه الزاوية ليست الاستثناء أبدا في إعلانها الحرب على "داعش" أو في استهدافها العسكري لسوريا. بل إن إدارة ترامب تستغل التشريع الشهير الذي أعقب هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١(١)، الذي يمنح للرئيس صلاحيات واسعة وغامضة في هذا الشأن. مع ذلك، فإن عددا من المشرعين في الكونغرس لا يقبل مثل هذا الاستخدام، باعتبار أنه لا يوجد لا لداعش ولا للنظام السوري صلة بهجمات العام ٢٠٠١. من الناحية السياسية، فإن الكونغرس سيحجم عن اتخاذ قرار بإعلان الحرب، بخاصة عندما تك ون انتخابات تجديده النصفي على الأبواب. لقد توجه الرئيس السابق باراك أوباما للكونغرس للحصول على قانون يخوله إعلان الحرب على سوريا، ولكن الأخير لم يقم حتى بمناقشة القانون، وتراجع الرئيس عن تهديده باستخدام القوة في سوريا. بينما لم يذهب ترامب للكونغرس لتشريع الهجمات على ذات البلد، وبدوره، لم يقم الكونغرس بالاعتراض. وفي الوقت الراهن، تشهد علاقة الرئيس مع الكونغرس أزمة تشريعية بحكم اقتراب انتخابات التجديد النصفي؛ إذ لم يستطع الرئيس طرح عدة مشاريع قوانين، من بينها قانون تقييد الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، والمرحلة الثانية من قانون الضرائب الجديد. في مثل هذه الأوضاع، فإن أي مشروع قانون من شأنه أن يحدث استقطابات سياسية حزبية، سيتجاهله الكونغرس(٢). الاعتبارات السياسية والحزبية في الحالتين تجاهلت الدستور. إذا، لابد لنا من معالجات من طبيعة متعددة المستويات لفهم السياسة الخارجية الأميركية، وبخاصة عندما يدور الحديث عن إدارة ترامب بكل مظاهر عدم الاتزان، والمشهدية وغياب الرؤية الاستراتيجية التي تتسم بها.

(٢) تأطير فهم السياسة الخارجية لفريق ترامب

يستند المختصون في السياسة الخارجية وشؤون النظام الدولي، وبخاصة ما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية، إلى فهم وتحليل سياساتها الخارجية من خلال مداخل نظرية محددة؛ فيميز الدارسون والمحللون مثلا بين سياسات الإدارات المتعاقبة من زاوية التعارض بين "الواقعية" و"الليبرالية". في سياق هذا التعارض، تعتبر السياسة الخارجية لإدارة بيل كلينتون "الديمقراطية "أكثر ميلا لليبرالية، وقد كانت محل انتقاد الجمهوريين، كونها – حسب أريهم – ورطت واشنطن في تدخلات لا علاقة لها بمصالح الولايات المتحدة الأميركية، بقدر ما تستجيب لتوجهات كلينتون. لكن لم تلبث إدارة جورج بوش الابن أن انتهت إلى التدخل لأسباب لا تقل" ليبرالية" وربما "مثالية" عن تلك التي ميزت إدارة كلينتون. بدورها، فإن إدارة الرئيس أوباما أظهرت سجلا مختلطا من تجنب التدخل، إلى التدخل الحذر.

ويأخذ أنصار المدرسة الواقعية على إدارة أوباما بأنها لم تتصرف بما يكفي من "الواقعية" مع التحديات التي فرضتها تحولات السياسة الدولية على واشنطن، مثل تعاظم قوة روسيا، أو التقارب الروسي الصيني. في سياق هذه الانتقادات استحضرت قدرات ومواهب واحد من أهم رموز "الواقعية" في السياسة الخارجية الأميركية، وهو جورج كينان مصمم

استراتيجية الاحتواء(٣). هذا التقدير يشير إلى اعتقاد واسع في أوساط صانعي السياسة الخارجية الأميركية مفاده أن حالة النظام الدولي الراهن تشبه إلى حد معين حالة الحرب الباردة، الأمر الذي يتطلب صياغة محددة للدور المتصور لواشنطن عبر العالم، وبخاصة في مناطقه الأكثر أهمية وحساسية للمصالح المدعاة لأميركا في ظل ما يعتبر تحديا جديا من قبل روسيا والصين لهذه المصالح عبر قوس المواجهة الدائرة مع روسيا، بدءا من بحر البلطيق، مروراً بالبحر الأسود وإيران، وليس انتهاء بسوريا.

فهل تمتلك إدارة ترامب تصورا محددا لدور أميركا في النظام الدولي الحالي يتجاوز الافتراض المسبق لدى كل الإدارات بأن أميركا هي "أمة لا غنى للعالم عنها"، بما تجسده من قيم ومبادئ؟ فتحويل هذا الشعار إلى سياسات محددة وواضحة يبنى على فهم الإدارة لقوتها، ومدى استعدادها لتحويل هذه القوة إلى اقتدار وفعل في مواجهة القوى الدولية التي تشكل تحديا لها من جهة، وإلى تقدير الإدارة الأميركية للفرص وللكلف والتحالفات القائمة في النظام الدولي الراهن.

(٣) النظام الدولي الراهن، وخلق توازنات جديدة

ثمة ما يبرر القول إن أميركا لا تزال قوة عظمى ذات نفوذ هائل في السياسة الدولية من حيث أبرز عوامل القوة: الاقتصادية والعسكرية. إلا أن هذه القوة لم تعد كافية في ظل وجود قوى صاعدة على الحلبة الدولية كما يشير كل من جوزيف ناي، وجوزيف ستيغلتز(٤)، الأمر الذي يشير إلى أن النظام الدولي الحالي يعيش حالة من السيولة واللاتحديد من حيث القطبية وغياب أي من حالات التوازن التي تأتي معها قواعد السلوك الدولي التي تضبط علاقات القوى العظمى وحلفائها. استنادا إلى هذا التقدير، فإن السلوك الخارجي لإدارة ترامب يعكس حالة التشابه والاختلاف التي يعيشها النظام الدولي الراهن إذا ما قورن بحقبة الحرب الباردة.

لعل أبرز مظاهر هذا السلوك هو التوجهات الصقرية لإدارة ترامب في الشأنين الروسي والإيراني، التي تتبلور بشكل عنيف على الساحة الشرق أوسطية عموما وفي سوريا بشكل خاص. تقدم إدارة ترامب سياساتها في هذا الصدد بما هي معكوس – بل نقيض – سياسات الإدارة السابقة لباراك أوباما، وبما يعكس فهمها للنظام الدولي الحالي كميدان حرب باردة من نوع مختلف تتطلب فرض مي ازن قوى جديد يتم فيه وضع حد لقدرات القوى الصاعدة في سعيها لاحتلال مكانة قوى عظمى.

في هذا السياق، تبرر إدارة ترامب سياساتها الخارجية بالادعاء القائل إن إدارة أوباما "الضعيفة "قد عرضت مصالح الولايات المتحدة وقدرتها على الفعل والردع للتآكل، بخاصة تجاه كل من إي ارن وروسيا. فلا يكاد يتكلم الرئيس دونالد ترامب عن منطقة الشرق الأوسط، إلا ويكرر انتقاده للاتفاق النووي مع إيران، معتبراً إياه جائزة للسلوك الإيراني التخريبي في المنطقة. ويربط ترامب بين بقاء القوات الأميركية في سوريا، ومنع "وصول إيران إلى البحر المتوسط"؛ هذا ما قاله في مؤتمره الصحفي مع الرئيس الفرنسي في ٢٠١٨/٤/٢٤. فقد شدد ترامب "على أن الإدارة الأميركية الحالية لن تكرر أخطاء الإدارة السابقة، وستواصل حملة الضغوط على إيران، مؤكدا أن بصمات إي ارن تظهر مع كل مشكلة يعيشها الإقليم"(٥)، وهو الموقف الذي قاد إلى إعلانانسحاب واشنطن من الاتفاق النووي والعودة إلى نهج العقوبات ضد إيران.

ويدعي الجمهوريون أن إحجام إدارة أوباما عن التحرك الفعال والحازم لكبح اندفاعات روسيا في جوارها الإقليمي مثلما حدث في جورجيا وشبه جزيرة القرم، وتدخلاتها في دول البلطيق، وفي الشرق الأوسط، وبخاصة في سوريا ودورها في الملف النووي الإيراني؛ قد شجع روسيا على مواصلة نهجها في تحدي نفوذ ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ولم يكن كافيا بالنسبة لباراك أوباما ذلك التبرير المعمول به منذ عقود في واشنطن لاستخدام القوة العسكرية، والذي يقول إن على أميركا أن تترجم تهديداتها إلى فعل لكي لا تخسر مصداقيتها. يقول أوباما في مقابلته الشهيرة مع مجلة "الأتلانتيك "إنه

ليس كافيا أبدا اللجوء للعمل العسكري بكل ما يترتب عليه من نتائج قاسية لمجرد إثبات أننا إذا قلنا فعلنا(٦). من هذه الزاوية، فإن ترامب، وبعكس أوباما، لا يريد فقط ألا يترك مجالا للشك بأنه إذا قال فعل ما دام قد وضع خطوطا حمراء للنظام السوري(٧)، بل يريد توجيه رسالة لروسيا بأن واشنطن اليوم ليست كأمس.

تبلور هذا النهج حتى اللحظة على شكل هجومين على سوريا: الهجوم الصاروخي الأميركي المنفرد العام الماضي على قاعدة "الشعيرات"، الذي أخذ ذات الطابع الآني؛ والهجوم الأخير بالشراكة مع بريطانيا وفرنسا. وفي الحالتين، اتسم العمل بالسرعة والمشهدية؛ أي أنه هجوم سريع ولمرة واحدة ينتهي بالإعلان الشهير: "تمت المهمة"، لإظهار أن واشنطن في ظل إدارة ترامب إذا قالت فعلت، وأنها تضع الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تخطيها. هذا المسلك الأميركي ربما يجد تفسيره في اندفاعات روسيا لتثبيت نظام علاقات دولية order يعترف بها كقوة عظمى.

لا تخفي موسكو عزمها على خلق توازن جديد للقوى في النظام العالمي، وهو ما عبر عنه الرئيس فلاديمير بوتين أكثر من مرة. فعلى سبيل المثال، أشار بوتين في أواخر عام ٢٠١٦ إلى أن بلاده" ستواصل القيام بكل ما هو ضروري من أجل ضمان التوازن الاستراتيجي للقوى"، واصفا محاولات تغيير هذا النظام أو الإخلال به، بأنها "خطيرة للغاية". وذكَّر بأن هذا التوازن الاستراتيجي الذي قام في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات من القرن الماضي، جنب العالم اندلاع صراعات عسكرية كبيرة(٨). وبقدر ما يمكن أن نق أره في هذه المواجهة من معالم للحرب الباردة، فبين تلك وهذه فوارق جوهرية لا يتسع المقام هنا لذكرها، أقلها عدم إقرار الولايات المتحدة الأميركية بأن روسيا قوة عظمى، أو على الأقل قوة لها مصالح عالمية يجب الاعتراف بها. لقد تعززت نزعة الاستخفاف بقوة روسيا وبالنظام الدولي ومؤسساته التي كانت تستمد جزءا كبيراً من حضورها في سياق توازنات الحرب الباردة، بفعل خيارات دونالد ترامب لطاقم إدارته، ونهجه الدبلوماسي العدواني.

(٤) دبلوماسية الاستعلاء والتنمر

تظهر هذه الإدارة نزوعا مفرطا للإحساس بالتفوق والاكتفاء بالذات يتجاوز نزعة "الانعزال "المعروفة في التاريخ الأميركي نحو نمط من الشوفينية العدوانية لكل ما هو غير أميركي أبيض .لقد كانت أولى خطوات هذه الإدارة التنصل من اتفاقيات دولية في ميادين التجارة الحرة والبيئة والعلاقات الدولية مثلما هو معروف. تترجم هذه السياسات بصورة متطرفة وخطيرة شعار ترامب الانتخابي" أميركا أولا"، الذي يتعزز بنزعة الازدراء والاستخفاف بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية. من ذلك أيضا مغامرات واشنطن في الخليج فيما يتعلق بالأزمة القطرية والحرب في اليمن .في ذات السياق، جاء قرارات ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بالضد من موقف كل حلفاء واشنطن الدوليين وخصومها على السواء، ما يشكل خلطا في الأوراق وإرباكا للقواعد الناظمة للسياسة الدولية في مرحلة يفتقد فيها النظام الدولي حالة الاستقرار والتوازن.

لقد تفوقت هذه الإدارة على إدارة جورج بوش الابن في ازدرائها للمنظمات الدولية والقانون الدولي. وهذا ينسجم تماما مع إحساسها العميق بأنها تقف في جانب الخير والحق، حتى لو وقف العالم كله ضدها، فإنها ستلجأ للمزيد من القوة حيث لا تنجح القوة. إذا، ليس من الغريب أن تبدأ نيكي هالي وظيفتها بالتلويح بأنها ستضرب بالحذاء كل من سيجرؤ على انتقاد أو ملاحقة إسرائيل في الأمم المتحدة، وتنتهي إلى تهديد دول العالم التي ستعترض على قرارات إدارة ترامب. إنها دبلوماسية الاستعلاء والتنمر التي تجد تعبيرا فظا في تهديد ترامب بقطع المساعدات المالية عن تلك الدول "التي تأخذ مالنا، وتصوت ضدنا" حسب تعبيره. هذه مرحلة أشد تشوها من شعار بوش الابن: "إما معي أو ضدي"، وتعكس إلى حد كبير شخصية دونالد ترامب الإشكالية، وأسلوبه الشخصي الفظ الذي يبدو كمغناطيس مشاكل.

تعصف برئيس الولايات المتحدة الأميركية تحقيقات فدرالية، وتحيط حالة من عدم الاتزان إدارته، تشهد عليها التغييرات المتلاحقة في طاقمها، وشجاراته العلنية مع أقرب مستشاريه المستقيلين أو المقالين، وهجومه على وسائل الإعلام ومكتب التحقيقات الفدرالية، إلى الحد الذي دفع بالعديد من أعلام السياسة والرأي في أميركا لاتهام الرجل بتهديد الديمقراطية الأميركية والاستقواء على قوانينها(٩).

تبقى سمة عدم الاستقرار والتأرجح في السياسات، وبخاصة الخارجية، علامة بارزة في سلوك هذه الإدارة منذ تولي ترامب للرئاسة. وربما دفعته هذه المسألة إلى استقدام عناصر رئيسية للإدارة تتماشى تماما مع سياساته. فقد انضم إلى إدارته مؤخراً كل من جون بولتون كمستشار للأمن القومي، ومايك بومبيو كوزير للخارجية، ما يعزز من التوجهات العنيفة والتفردية لواشنطن بحكم ما يعرف عن الرجلين من يمينية مفرطة، في ظل إقالة وزير الخارجية ريكس تيلرسون، الذي كان على خلافات مع الرئيس ترامب حول العديد من قضايا السياسة الخارجية، ومن بينها الموقف من الملف النووي الإيراني. وتعتبر التعيينات الجديدة أخباراً جيدة بالنسبة لبعض حلفاء واشنطن الإقليميين، وبخاصة إسرائيل؛ فقدوم الرجلين إلى الإدارة بما يحملانه من عداء شديد لإيران وللإخوان المسلمين وما يعرف بمحور الممانعة، يعني أن إدارة ترامب ستكون بصدد مواقف أكثر تشددا تجاه هذه الأطراف، حتى لو تطلب الأمر اللجوء للعمل العسكري، مثلما حدث في سوريا، وبمعزل عن القانون الدولي والمنظمات الدولية. إن هذا الميل الفظ للاستعلاء والتنمر سيتعزز أكثر فأكثر في ظل وجود شخصيات مركزية في الإدارة الأميركية لا تخفي – مثلها مثل ترامب– استخفافها بالمنظمات والأعراف الدولية.

في أول تصريح له كوزير للخارجية ومن الرياض – الخصم العنيد لإيران – قال مايك بومبيو إن إي ارن تعمل على "زعزعة المنطقة، وتدعم الميليشيات والجماعات الإرهابية، وتعمل كتاجر سلاح، إذ إنها تسلح المتمردين الحوثيين في اليمن، وإيران تقوم بحملات قرصنة إلكترونية. وتدعم نظام الأسد القاتل". وتابع في ذات التصريح: "على العكس من الإدارة السابقة، نحن لا نتجاهل إرهاب إي ارن الواسع النطاق"(١٠). من هذه الزاوية، يبدو العدوان الأخير على سوريا بمثابة اختبار لردود الأفعال الدولية والإقليمية، وقياس للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه واشنطن وحلفاؤها في التصعيد ضد إي ارن وحلفائها انطلاقا من اليمن وسوريا وبما يكفل إحراج روسيا ورسم قواعد اللعبة الإقليمية والدولية استنادا إلى تحالف أميركي – إقليمي يتسم بالعدوانية والحزم.

(٥) شخصية ترامب وأساليبه غير السوية

إن حالة الفوضى المدمرة التي تحدثها سياسات وتصريحات ترامب هي حالة ملائمة تماما لنزوع شخصيته غير المستقرة نحو الإثارة والمشهدية "الهوليودية" والتنمر. لم يحدث – ولا يحدث – مع أي رئيس دولة في العالم أن يقيل أحد أركان إدارته من خلال تغريدة على "تويتر" مثلما فعل ترامب مع وزير خارجيته ريكس تيلرسون. وهي ليست حادثة معزولة، ولا يحتاج الأمر إلى توثيق لاستخدام ترامب المكثف لتويتر في إدارة شؤون الرئاسة، والعلاقات الخارجية، وإطلاق التهديدات. وقد سبق له أن شغل الرأي العام والصحافة في بعض تغريداته غير المفهومة(١١).

في سياق التحضير للضربة ضد سوريا، كرر ترامب عبر تويتر تهديده بقرب الضربة، وقدم إيحاءات بموعدها، تاركا العالم كله يرقب الفعل الآتي. ولا تخلو لغته من حالة إعجاب "بذكاء "و"جمال" السلاح الأميركي. فقد قال في تغريدته عشية العدوان وهو يتوعد روسيا: "صواريخنا قادمة، وستكون جديدة، وجميلة، وذكية"(١٢). فأي قائد سياسي، بل أي إنسان سوي هذا الذي يمنح صفة الجمال والذكاء لتكنولوجيا الدمار والموت؟! في حقيقة الأمر، فإن هذا الرجل يعاني من أع ارض لمرض ذهاني خطير ويصعب علاجه، وأعراضه تميز أصحاب جرائم القتل والاغتصاب غير المستقرين ذهنيا بفعل مرض "رهاب الوهم"(١٣). وهي ذات المشهدية التي في سياقها عرضت ترامب في مؤتمر صحفي مشترك مع ولي

العهد السعودي مستخدما لوحة تصويرية نوعية وحجم صفقات الأسلحة التي سيتم توريدها للسعودية، والتي ظهر فيها مقدار سعادته وهو يعرضها أمام العالم، مفصلا إياها واحدة واحدة بمئات ملايين الدولارات. في هذا المؤتمر، وجه ترامب حديثه لمحمد بن سلمان قائلا: "هذا فستق بالنسبة لكم"، أي أن كل هذه المبالغ بالنسبة للسعودية لا تعني الكثير. ولم يبدُ ولي العهد السعودي أقل فرحا ورضا من مضيفه بهذه الصفقة، ولا بنظرة ترامب لبلده السعودية باعتبارها مصدراً لإثراء الولايات المتحدة الأميركية وصناعاتها العسكرية، الأمر الذي ينطوي على قدر فظ من العنصرية والشعور بالتفوق.

يعتبر دونالد ترامب أحد أبرز المؤمنين بتفوق العرق الأبيض، وهو ما أبرزته حملته الانتخابية بكل ما حملته من شعبوية وتحريض على المهاجرين الملونين، وعداء للديمقراطية. ففي أوج حملته الانتخابية، أعلن ترامب أنه لن يعترف بالنتيجة إن فازت منافسته هيلاري كلينتون. يمثل عداء هذه الإدارة للمنظمات الدولية امتدادا منطقيا لقيم العداء للديمقراطية والاستعلاء من قبل فريق لا يعتد بقيم الديمقراطية بقدر اعتداده بما يمثله من قيم شعبوية تراهن على ملايين "المؤمنين" الذين ضاقوا ذرعا بالديمقراطية الليبرالية. في مستوى أكثر عمقا، فإن التقاء السياسات الداخلية مع السلوك الدولي يشيران إلى تبلور نظام شوفيني، الأمر الذي دفع الرئيس السابق إلى التحذير من أن الولايات المتحدة تواجه خطر الوقوع في مسار يفضي إلى فاشية، مثل نظام أدولف هتلر.

أظهرت الإدارة الحالية في واشنطن، وترامب ذاته، درجة غير معهودة من العنصرية والتزمت العرقي. ففي الأزمة التي فجرتها أحداث مدينة "تشارلوتزفيل" قبل بضعة أشهر، حيث هاجم المتعصبون البيض خصومهم من التقدميين بعنف مروع، وقف ترامب علنا مساندا للبيض من "الكو كلوكس كلان"، والنازيين الجدد وأشباههم. ثمة نقطة التقاء جوهرية هنا بين شوفينية ترامب والبيض المتطرفين وقناعتهم بِسُمو العرق الأبيض، وبين شوفينية الصهيونية، يضاف إلى قناعتهما المسيائية (المسيحانية) بتمثيلهما للحق، وهنا تكمن إحدى أهم خلفيات قرارا ترامب بشأن مدينة القدس، التي تضمنتها تبريراته للقرار. بهذه المعاني، فإن السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجسد حالة من التوافق بين نزوعه الأيديولوجي المتعصب وشخصيته العدائية داخليا، وبين سلوك إدارته على الساحة الدولية، وهو ما ينذر بمزيد من السياسات العدائية والمنسجمة مع التوجهات اليمينية المتطرفة في أميركا، التي تلتقي إلى حد التطابق مع سياسات اللوبي الإسرائيلي.

خاتمة

يمكن تلخيص السياسة الخارجية لهذه الإدارة، وبخاصة في الشرق الأوسط، بوصف عدائي ـسلبي ـ (١٤): فهي من جهة عدوانية، بحيث باتت تزيد من اشتعال الصراعات القائمة عبر التدخل المباشر الذي يتسم بتغيير الاستهدافات والخصوم، وبذات الوقت، عدم اتخاذ أية سياسات لمعالجة الصراعات المندلعة. أبعد من ذلك، فإن توجهات فريق ترامب الجديد باتت تؤسس حالة من الفوضى "غير الخلاقة"، إذا ما استعرنا معكوس ما عرف باسم سياسات "الفوضى الخلاقة "أو "البناءة"(١٥) التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى في العالم عبر العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبخاصة في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، ما أدخل هذا البلد في حالة من الفوضى والصراعات الطائفية والإثنية والمذهبية.

بخلاف ثلاثة جوانب رئيسية تبدو على درجة عالية من الثبات في سياسة الإدارة الأميركية الحالية، فإن مجمل سياساتها في المنطقة والعالم تتسم بالتأرجح مع درجة عالية من صعوبة التنبؤ بها. هذه القضايا الثلاث هي: سياساتها تجاه القضية الفلسطينية وثباتها على تبني مواقف إسرائيل، وليس أدل على ذلك من قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية ونقل سفارة واشنطن إليها، والعداء لإيران والتنصل من الاتفاق النووي معها يشير إلى إصرار الإدارة على سياسات التوتير والتصعيد بخلاف وبالضد من موقف كل حلفائها والأطراف التي وقعت على الاتفاق، وأخيراً الاستمرار في

سياساتها في العراق وسوريا، التي يمكن أن تمنح داعش فرصة استغلال الفراغ الذي ستخلفه سياساتها الراهنة، وبخاصة إذا سحبت قواتها من شمال شرق سوريا، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى حرب إقليمية بين إسرائيل وحلفائها الإقليميين في العالم العربي من جهة، وإيران وحلفائها من جهة ثانية.

الهوامش

١. لوندون، مارتن (٢٠١٨). الرئيس ترامب لا يستطيع إعلان الحرب، الكونغرس يستطيع لكن لماذا لا يفعل. (باللغة الإنجليزية)، TIME http://time.com/5245014/president-donald-trump-congress-syria-war/ -authorization.

٢. برونينغر، كيفين (٢٠١٨). تارمب يستمر بالدعة لتشريعات جديدة، لكن الكونغرس لا يستجيب. تقرير لشبكة "سي.أن.بي.سي" باللغة الإنجليزية. ال اربط: https://www.cnbc.com/2018/04/03/trumpcongress-dont-expect-big-legislation-in-2018.html-

٣. روجانسكي، ماثيو (٢٠١٦). جورج كينان مازال هو الخبير الروسي الذي تحتاجه أميركا. مجلة فورين بوليسي باللغة الإنجليزية http://foreignpolicy.com/2016/12/22/why-george-kennan-is-still americas-mostrelevant-russia-expert-trump putinussr/?utm_content=bufferdb291&utm_medium=social&utm_source=facebook.com&utm_campaign=buffer

٤. في كتابه باللغة الإنجليزية المنشور عام ٢٠١٥، والموسوم: "هل انتهى القرن الأميركي"، يناقش (جوزيف س. ناي) تلك المقولة الخلافية حول تراجع قوة الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها القوة العظمى في النظام الدولي.

يقول (ناي) إنه من المخالف للمنطق الاعتقاد بأن أمة ما ستبقى على أرس هرم القوة الدولية للأبد. يعتبر (ناي) أن قوة الولايات المتحدة تشهد تراجعا نسبيا، وتواجه تحديات من قوى دولية في المجالات المختلفة، وبخاصة الاقتصادية مثل الصين، وروسيا، وأوروبا، واليابان. لكن بالمعايير العسكرية والاقتصادية، مازالت الولايات المتحدة قوة عظمى دون "ال" التعريف، وهو ما يشير –حسب الكاتب– إلى تغيرات في بنية توزيع القوة على المستوى الكوني. في ذات السياق، يشير عالم الاقتصاد– السياسي الحاصل على جائزة نوبل (جوزيف ستيغليتس) إلى أن عددا من اللاعبين الدوليين أخذوا يقلصون فجوة القوة الاقتصادية بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية في العقدين الأخيرين، في إشارة إلى ذات القوى العالمية التي تحدث عنها (ناي). وأضاف (ستيغليتس) أنه وفق معيار "القدرة الشرائية التنافسية "PPP، فإن الصين بدءا من عام ٢٠١٥ هي الدولة الأكبر في العالم من الزاوية الاقتصادية، رابط المقابلة:
https://www.ineteconomics.org/about/news/2018/times-now-news-america-has been-afflicted-by-an-ideology-that-doesnt-work-says-joseph-stiglitz

٥. ٢٥/٤/٢٠١٨، ترامب، دونالد (٢٠١٨). تصريحات، عن وكالة "معا" للأنباء
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=947275

٦. أوباما، باراك (٢٠١٦). تصريحات في مقابلة مع مجلة أتلانتك باللغة الإنجليزية، نقلا عن موقع عربي ٢١، https://arabi21.com/story/894670

٧. هانا، جون (٢٠١٨). ترامب كان على صواب عندما هاجم سوريا. مجلة فورين بوليسي باللغة الإنجليزية.الرابط: http://foreignpolicy.com/2018/04/16/trump-was-right-to-strike-syria/

٨. بوتين، فلاديمير (٢٠١٦). مقابلة صحفية، عن ار. تي للأنباء، https://arabic.rt.com/news/850232

٩. في مقالة باللغة الإنجليزية في صحيفة نيويورك تايمز نشرها طاقم تحريرها في ١٠/٤/٢٠١٨، يشير الطاقم إلى تهجم الرئيس على جهات إنفاذ القانون للتغطية على دوره المفترض في عمليات خرق القانون الأميركي، وفي ذلك تهديد لأهم أسس الديمق ارطية الأميركية، على حد تعبير الكتاب. المقالة على ال اربط: https://www.nytimes.com/2018/04/10/opinion/trump-michael-cohen-raid.html؟

وفي مقالة ثانية، تحذر وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق مادلين أولب اريت من التهديد الذي يشكله ترامب للديمقراطية في أميركا، بحيث عنونت مقالتها "هل سنوقف ترامب قبل فوات الأوان،"– https://www.nytimes.com/2018/04/06/opinion/sunday/trump-fascism-madeleinealbright.html

١٠. بومبيو، مايك (٢٠١٨). تصريحات منقولة عن جريدة القدس المقدسية .٢٩/٤/٢٠١٨. الرابط:
http://www.alquds.com/articles/1525018037525430400/

١١. وجه ترامب تهديدا صريحا لكوريا الشمالية ولوزير خارجيتها عبر تويتر في ٢٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧ بأنها ستزول من الوجود، ما يعد مخالفا لسياسات تويتر. وفي إحدى تغريداته الليلية في العام ٢٠١٧ استخدم كلمة "كوفيف" في وصف وسائل الإعلام، الأمر الذي أثار موجة عارمة من التكهنات حول معناها، وما المقصود منها. ولم يستطع أحد أن يجد لها معنى في أي قاموس لغوي.

١٢. https://www.msn.com/ar–، ترامب، دونالد (٢٠١٨). عن موقع شبكة مايكروس وفت eg/news/middleeast

١٣. نقلت صحيفة الإنديبندنت وغيرها من وسائل الإعلام نتائج المؤتمر الذي عقده أكثر من خمسة عشر مختصا بارزين في الأم ارض النفسية في الولايات المتحدة الأميركية بكلية الطب في جامعة (يال) العريقة (وهي من بين أول عشر جامعات في أميركا)، الذين أجمعوا على أن (دونالد ترامب) يعاني من هذا الرهاب الخطير، ما يستدعي اتخاذ موقف أخلاقي وتحذير الأميركيين من نتائج أعماله وقراراته – https://www.independent.co.uk/news/world-0/donald-trump-dangerous-mental-illness-yale-psychiatrist-conference-us-president-unfit-james-gartnera7694316.html

١٤. كاتوليس، بريان (٢٠١٨). سياسة ترامب العدائية– السلبية في سوريا تهدد بمزيد من الفوضى في الشرق الأوسط. مجلة فورين بوليسي باللغة الإنجليزية،– http://foreignpolicy.com/2018/04/16/trumps ,/passive-aggressive-syria-policy-risks-creating-more-mayhem-in-the-middle-east >

١٥. يقف وراء هذه الاستراتيجية مجموعة من الأكاديميين أمثال المستشرق برنارد لويس والمفكر السياسي فؤاد عجمي، والسياسيين من المحافظين في الولايات المتحدة الأميركية، وتستند على فكرة مفادها أن حالات الفوضى وعدم الاستقرار تحمل في طياتها فرصة التغيير. اعتمدت هذه الاستراتيجية في إي ارن في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وتم اللجوء إليها بشكل مكثف في عهد إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) لإيجاد ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير من الفوضى التي خلفتها حرب الخليج الثانية ١٩٩١.

اختلفا حول إيران وسوريا: كيف حاول "ماتيس" احتواء ترامب؟

ويسلي مورجان . بوليتك . ٢٠١٨/١٢/١٢

على مدى عامين، تمهّل وزير الدفاع، جيم ماتيس، وأحبط أكثر دوافع الرئيس دونالد ترامب إثارة في السياسة العسكرية. لقد وصلت هذه الإستراتيجية إلى نهاية سريعة عندما وصل الأمر إلى سوريا، وفقا لتقرير صحيفة "بوليتيكو" الأمريكية. وكان خلاف ترامب وماتيس حول انسحاب القوات الأمريكية من الدولة التي مزقتها الحرب هو آخر صدام بين الرئيس ووزير دفاعه حول أسلوبهما في نشر الجيش وتوجيه القوة الأمريكية.

استفاد الجنرال المتقاعد من حسن تقدير ترامب بتوسيع ميزانية الدفاع ودفع المزيد من السلطة إلى القادة العسكريين في الميدان، بل إنه استغل خطاب ترامب المتشدد أحياناً في زيادة القوات في بعض المناطق نفسها التي يرغب الآن في مغادرتها. ولكن في النهاية، أثبتت خلافاتهم أنه من الصعب جدا التغلب عليها. كانت هذه بعض نقاط الخلاف الأكثر أهمية:

– القوات على الحدود:

كان نهج ماتيس معروضاً بشكل كامل مرتين هذا العام عندما أمر ترامب بنشر قوات عسكرية على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك ردا على تدفق قوافل المهاجرين من أمريكا الوسطى. في أبريل، بعد أن طالب ترامب في البداية بنشر عسكري، رد البنتاجون بإرسال ٢١٠٠ من الحرس الوطني غير المسلح، وهي خطوة مختلفة قليلاً عن نهجي الرئيسين السابقين باراك أوباما وجورج بوش. وفي أكتوبر، عندما أمر ترامب بنشر نشط كامل، امتثل ماتيس، ولكن على نطاق أصغر بكثير، وبمهام أكثر تواضعا مما طالب به الرئيس.

في مواجهة متبادلة ظهرت علنا من ترامب وفي البيانات والإعلانات الإعلامية الأكثر هدوءا من ماتيس، دعا الرئيس إلى ١٠ آلاف، ثم ١٥ ألف جندي لصد "غزو" المهاجرين، لم يرسل الجيش سوى ٦٠٠٠ جندي، كثيرون غير مسلحين ويعملون في مهام دعم لإنفاذ القانون المدني. وقد عاد عدد كبير من هؤلاء الجنود إلى ديارهم.

– زيادة عدد القوات في أفغانستان:

في أول صيف له في منصبه، دعا الرئيس ترامب إلى الانسحاب من أفغانستان في الوقت الذي دفع فيه الجيش إلى المزيد من القوات. لكن ماتيس ومستشار الأمن القومي آنذاك، إتش آر ماكماستر، تمكنا من تحوير قراره. أيد ترامب، في نهاية المطاف، توصية ماتيس بنشر أكثر من ٣٠٠٠ تعزيز أمريكي واعتماد إستراتيجية استشارية عسكرية موسعة. وفي خطاب ألقاه ترامب في أغسطس ٢٠١٧ معلناً عن قراره، أشار إلى أن شخصيات في إدارته قد غيّرت رأيه، على الرغم من أنه لم يفصح عن أي اسم.

– ضربات سوريا:

إعلان ترامب هذا الأسبوع عن انسحاب من سوريا كان هزيمة قاسية لماتيس. لكن رؤية "ماتيس" أكسبته انتصارات "تكتيكية" في سياسة سوريا في الماضي، بما في ذلك في خلال المداولات حول كيفية الرد على

هجمات الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد ضد المدنيين في أبريل الماضي. في ذلك الوقت، تقول الصحيفة الأمريكية، كان وزير الدفاع يسعى إلى كبح جماح ترامب، وليس اعتماد الخط غير التدخلي الذي ظهر هذا الأسبوع.

ووضعت القيادة المركزية العسكرية خمسة خيارات للرد العسكري، وفقا لمسؤول عسكري شارك في المداولات. وعندما أطلع "ماتس" ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال، جو دانفورد، الرئيس ترامب على الخيارات المتاحة، قال المسؤول إن ماتيس اقترح الخيار الأكثر تقييدًا، وهو هجمات محدودة ضد ثلاثة أهداف بدلاً من هجوم أوسع نطاقاً، على أن المقترح الأصلي كان أكثر قوة من ذلك بكثير. ونجح ماتيس في هذا، إذ إن ترمب وقع، في الأخير، على الخيار الذي كان وزير دفاعه يدافع عنه.

- سياسة إيران:

في إيران، وفقا لما أورده تقرير "بوليتيكو"، وجد "ماتيس" نفسه في موقف غير مريح لمتابعة الاستمرارية في سياسات إدارة سابقة كان يلعنها عندما يرتدي الزي العسكري. تناقض "ماتيس" مراراً وتكراراً مع ترامب من خلال تصريحه العلني بأن الولايات المتحدة لا تزال جزءًا من اتفاقية متعددة الأطراف، وأُقرت في عهد أوباما، التي تهدف إلى كبح طموحات إيران النووية، وشهادته بامتثال إيران لها. في سوريا، حيث تكون القوات الأمريكية والإيرانية في كثير من الأحيان متقاربة، قاوم دعوات البيت الأبيض لجعل مواجهة النفوذ الإيراني جزءًا رسميًا من الإستراتيجية الأمريكية، ويصر على أن القوات الأمريكية لا تزال تركز على "تنظيم الدولة".

وكان هذا يتناقض مع الدور الأكثر تشدداً الذي لعبه الجنرال في عهد أوباما، والذي واجه في أحيان كثيرة اتهامات من الصقور بأنه متردد في مواجهة طهران. "ماتيس شديد الحساسية تجاه أين يقف الرئيس"، كما أخبر جيمس جيفري، الذي كان سفير أوباما لدى العراق عندما كان "ماتيس"على رأس القيادة المركزية ويعمل الآن مبعوثا خاصا لإدارة ترامب في سوريا، مضيفاقال: "مع أوباما، كان لديه رئيس متحفظ جدا تجاه تحدي إيران عسكرياً ... لذلك كان متقدماً في موقفه، وربما أضر هذا بعلاقته مع أوباما". أما الآن، كما صرح جيفري في وقت سابق لصحيفة "بوليتيكو": "يتعامل ماتيس مع رئيس عدواني تجاه إيران ومتقلب جدا. لذلك يجب عليه أن حذرا متوازنا، النظر قبل القفز، لذلك تراه يفعل ذلك مع كوريا الشمالية، وتراه يفعل ذلك مع إيران".

اهتزازات عنيفة: ما الذي تتوقعه الكتب الغربية لحالة العالم في ٢٠١٩؟

محمد عبد الله يونس ـ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/٢٠

"كيف نتعايش مع اضطرابات المرحلة الانتقالية في النظام الدولي؟"، يلخص هذا السؤال الاتجاه الرئيسي الحاكم لكتب ومؤلفات العلاقات الدولية الأكثر انتشارًا وتأثيرًا في عام ٢٠١٨، إذ كشفت الكتب الغربية الأكثر مبيعًا والتي حظيت بترشيحات النقاد والخبراء في وسائل الإعلام عالمية الانتشار مثل: "فايننشيال تايمز"، و"الإيكونوميست"، و"نيويورك تايمز"، والمجلات المتخصصة مثل: "الفورين أفيرز"، و"الفورين بوليسي"، ومراكز التفكير العالمية؛ عن تحكم الأزمات الداخلية في السياسات العالمية للقوى الكبرى في العالم.

وعلى الرغم من تنوع هذه الكتب ما بين الروايات الصحفية والسير الذاتية وكتابات الخبراء والأكاديميين، إلا أن ما جمعها هو التوافق الضمني على تحجيم تأثيرات الداخل لقدرة أيٍّ من القوى الدولية التقليدية والصاعدة على "قيادة العالم". إذ يهدد الإرباك الذي سببه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في الداخل بانحسار "عصر الهيمنة الأمريكية"، كما تواجه الدول الديمقراطية أزمات تكاد تعصف ببقائها خاصةً في ظل صعود "سياسات الهوية" والتيارات الشعبوية والقومية واليمين المتطرف واحتجاج الشعوب على نخبوية نظم الحكم. أما النظم الصاعدة، مثل الصين والهند والقوى العائدة مثل روسيا، فتواجه إشكاليات اقتصادية واجتماعية معقدة قد تهدد استقرارها مستقبلًا، وتستنزف صراعات الهيمنة الإقليمية في أوراسيا قدراتها العسكرية والاقتصادية، وتواجه محاولات إعادة هيكلة العولمة تهديدات بتفجر أزمات مالية واقتصادية جديدة نتيجةً لتراكم الديون وتداعيات السياسات التقشفية واختلال أسس الرأسمالية.

فوضى حكم "ترامب":

جاءت بداية عام ٢٠١٨ صادمة بصدور كتاب "نار وغضب: داخل بيت ترامب الأبيض" للصحفي الأمريكي "مايكل وولف"، فالكتاب الذي احتل سريعًا موقعًا في صدارة أفضل المؤلفات مبيعًا تَضَمَّن روايات المقربين من "دونالد ترامب" ومسئولي البيت الأبيض حول مدى اضطراب إدارته وافتقاده لمقومات القيادة، ومن بين من عرض الكتاب لتقييمهم لترامب "ستيف بانون" كبير مستشاري الرئيس للشئون الاستراتيجية، ومدير حملته الانتخابية السابق(١).

ولقد ساهم هذا الكتاب على الرغم من الانتقادات للمصادر التي اعتمد عليها في تشكيل صورة للرئيس الأمريكي كشخص غير مستقر عديم التأهيل ويفتقد الخبرة اللازمة لإدارة المنصب، كما أن قراراته مفاجئة وغير قابله للتنبؤ، بالإضافة للفوضى الضاربة في أرجاء البيت الأبيض في عهده. أما كتاب "ولاء أعلى: الحقيقة، الأكاذيب والقيادة" الذي ألفه "جيمس كومي" المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي" فقد تضمن اتهامات لترامب باتباع نهج "زعماء المافيا" والعصابات في إدارة البيت الأبيض. وسرد "كومي" مواقف تعامل خلالها مع الرئيس الأمريكي ليبرهن على خوف "ترامب" من التحقيقات الجارية في شبهات التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية، وعدم ثقة الرئيس في أيٍّ من المحيطين به، ومعاناته من "عقدة الاضطهاد" و"أوهام السيطرة الكاملة" وغرقه في الخصومات السياسية التي تُشتت انتباهه عن مهام الرئاسة(٢).

وامتدت حملة الهجوم على "حكم ترامب" (Trumpocracy) إلى الجمهوريين، حيث وصف "ديفيد فروم" –وهو من السياسيين الجمهوريين الذين عملوا على كتابة خطابات الرئيس الأسبق "جورج دبليو بوش"– إدارة "ترامب" بأنها "حكم

اللصوص" (Kleptocracy) في كتابه "حكم ترامب: فساد الجمهورية الأمريكية"، متهمًا النخبة السياسية الأمريكية بأسرها بالفساد والتربح من مناصبهم، وهو السياق الذي سمح لترامب بمحاباة أسرته والمقربين منه في ترشيحه للوظائف العامة واستغلاله لمنصبه. وأدان المؤلف الجمهوريين لتجاهلهم الأسانيد التي تدعم اتهام "ترامب" بالاستفادة من التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، كما اتهم الديمقراطيين بالنخبوية ومساندة الأثرياء وتجاهل مشكلات الطبقة العاملة البيضاء في المجتمع الأمريكي مما تسبب في صعود "ترامب" للسلطة(٣).

وتواصلت موجة كتب "محاكمة ترامب" التي مثلت عرائض اتهام متعددة بحقه، وكان من بينها كتاب الصحفي الأمريكي الشهير "بوب وودورد" (المسئول عن السبق الصحفي الذي فجّر فضيحة ووتر جيت خلال حكم الرئيس ريتشارد نيكسون) الصادر بعنوان: "الخوف: ترامب في البيت الأبيض"، إذ نقل الكتاب عن مساعدي "ترامب" والمقربين منه اتسامه بالكذب وعدم الاتزان وعدم الثقة في الآخرين، وهيمنة الفوضى واللا نظام على البيت الأبيض، ووجود "انقلاب إداري" يهدف لتحجيم أضرار انفراد "ترامب" بالسلطة، وإخفاء الوثائق عنه لمنعه من توقيعها ومخالفة أوامره. كما وصف بعضهم إدارة "ترامب" بـ"حافة الهاوية" و"الجنون الشامل"(٤).

ارتباك السياسة الأمريكية:

كانت النتيجة المنطقية لحالة الفوضى وعدم الانضباط في الإدارة الأمريكية، أن يهيمن الارتباك والتخبط على السياسة الخارجية الأمريكية؛ إلا أن "جون ميرشايمر" أكد في كتابه "الوهم العظيم: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي" أن معضلة السياسة الأمريكية ترجع إلى عقود مضت حاولت خلالها واشنطن تصدير النموذج الليبرالي الأمريكي للخارج دون جدوى، بل وتسببها في نشر الفوضى وعدم الاستقرار في بعض أقاليم العالم على الرغم من الهيمنة على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ما يرتبط بصعود القومية السياسية، وعسكرة السياسة الأمريكية، وافتقادها المعرفة الكافية بتعقيدات الخريطة العالمية، ومن ثم يوصي بالتخلي عن "الهيمنة الليبرالية"، ومراعاة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية(٥).

ويعرض "ستيفن والت" في كتابه "جحيم النوايا الحسنة: نخبة السياسة الخارجية الأمريكية وانحدار التفوق الأمريكي"، لسياسة الهيمنة الليبرالية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي التي تسببت في تبديد الاستقرار في أقاليم عديدة بالعالم، مع تصاعد حجم أعباء السياسة الخارجية الأمريكية، مؤكدًا الإخفاق التام لسياسات بناء عالم يتبع النموذج الأمريكي رغم الاستخدام الكثيف للقوة العسكرية والضغوط الاقتصادية ضد القوى المعارضة لهيمنة واشنطن، وهو ما يرجع إلى إصرار النخب الأمريكية على فرض قيم ومعايير النموذج الأمريكي على العالم، والمبالغة في تقدير التهديدات على الأمن العالمي، والتوسع في تعريف المصلحة الأمريكية، والقوة الاقتصادية والعسكرية لواشنطن التي مكّنتها من اتباع سياسة تدخلية عالمية لا تمتلك أي دولة القدرات الكافية للتصدي لها، بالإضافة للتوسع في إدراك التهديدات(٦).

وتمثل سياسات "ترامب" انقطاعًا عن هذا النهج، إذ تركز على المصلحة القومية الأمريكية تحت شعار "أمريكا أولًا"، ويحكمها منطق المكاسب المباشرة وتجنب التكلفة، بالإضافة للتخلي عن الالتزامات العسكرية تجاه الحلفاء، وعدم القيام بمهام ضمان أمن واستقرار النظام الدولي؛ إلا أن سياسة "ترامب" لم تتخلَّ عن أولوية القوة العسكرية بالتوازي

مع استبعادها الكامل للتفاوض والدبلوماسية والترتيبات متعددة الأطراف، كما اتسمت بالارتباك والفوضى والنزعة الصراعية التي أثارت أزمة ثقة عميقة مع حلفاء الولايات المتحدة.

صعود سياسات الهوية:

هيمن على الكتب الصادرة في عام ٢٠١٨ الجدل حول تأثيرات الهوية وتداعياتها على المجتمعات وسياسات الدول الغربية، ولم يجد "فرانسيس فوكوياما" عنوانًا أكثر مناسبة من "الهوية: الحاجة للكرامة وسياسات الاستياء" ليعبر عن هذا الاتجاه الصاعد في كتابه الصادر قبل نهاية العام، حيث أكد أن "سياسات الهوية" (Identity Politics) باتت تهدد تماسك الدول الديمقراطية بسبب استدعائها عدة قضايا مثيرة للجدل، مثل: الحاجة للاعتراف، والكرامة، والهجرة، والعلاقة بين دوائر الانتماء القومية والدينية والإثنية. وهو ما يتسبب في تزايد الاحتقان داخل المجتمعات بسبب مخاوف الجماعات من التماهي في الآخر، وفقدان الخصوصية والخوف من هيمنة الجماعات الأخرى على مقاليد السلطة(٧).

وأيّد "إريك كوفمان" هذه الاتجاهات في كتابه الصادر بعنوان: "التحول الأبيض: الشعبوية والهجرة ومستقبل الأغلبية البيضاء"، إذ أشار إلى أن التحولات الديمغرافية والتآكل التدريجي للأغلبية البيضاء في المجتمعات الغربية قد دفعها للدفاع عن بقائها عبر تبني الشعبوية ومعاداة المهاجرين والأقليات. فالبيانات الديمغرافية التي اعتمد عليها الكتاب تضمنت مؤشرات على أن البيض في الولايات المتحدة لن يكونوا أغلبية بداية من عام ٢٠٥٠، وأن الأقليات والجماعات مختلطة الأعراق ستهيمن على المجتمع الأمريكي وبعض الدول الأوروبية، وهو ما أدى إلى إعادة إنتاج خطاب "النقاء العرقي" وحماية الهوية الثقافية(٨).

ولا ينفصل ذلك عن صعود "القبلية الجديدة" (New Tribalism) في ظل حالة التفكك والانقسام بالمجتمعات الغربية، وتزايد تأثير الجماعات الفرعية، وهو ما عبّرت عنه "إيمي شوا" في كتابها: "القبائل السياسية: غريزة الجماعة ومصير الأمم"، إذ أكدت أن هوية الجماعات أصبحت القوى المحركة للمجتمعات في ظل الانعزالية والعداء للآخر ممثلًا في الجماعات الأخرى والمهاجرين والأجانب، وهيمنة منطق المعادلات الصفرية (Zero-Sum Games) على علاقات الجماعات ببعضها. واستدلت "شوا" بصراعات الجماعات الإثنية والطائفية والقومية في العراق وأفغانستان وفيتنام، وأخيرًا الانقسامات المجتمعية التي أدت لصعود "ترامب" إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية(٩).

أزمة الديمقراطيات الغربية:

تكاد تُجمع الكتب الصادرة خلال عام ٢٠١٨ على مواجهة الديمقراطية الغربية لأزمة ممتدة تهدد وجودها، ووفقًا للاتجاهات السائدة في هذه الكتابات فإن "الديمقراطية تحتضر" وليست قادرة على تحقيق الحد الأدنى من تطلعات الشعوب سياسيًّا واقتصاديًّا، وهو ما تواكب مع موجة ارتداد عن الديمقراطية في العالم، وصعود نظم الحكم المركزية في الصين وروسيا وبعض الدول النامية، حيث حذر "ياشا مونك" في كتابه "الشعب في مواجهة الديمقراطية" من تصدع نظم الحكم الغربية بفعل الاستقطاب السياسي وتمدد التيارات القومية والشعبوية واليمين المتطرف(١٠).

وتوصل كلٌّ من "ستيفن ليبتسكي" و"دانيل زيبلات" إلى الاستنتاج نفسه في كتابهما المعنون: "كيف تموت الديمقراطيات؟"، فانهيار أسس الليبرالية الاقتصادية و"احتضار الديمقراطية" يعد من أهم سمات عصر "انعدام اليقين

الراديكالي" وفقًا لهما(١١)، وهو ما أيده "ديفيد رونشيمان" في كتابه "كيف تنتهي الديمقراطية؟" مؤكدًا أن تحول الديمقراطية إلى تاريخ منقضٍ لم يعد مستبعدًا في ظل تزايد تأييد النظم السلطوية في العالم، ومواجهة النظم الديمقراطية لأزمات سياسية واقتصادية معقدة لم تعد قادرة على استيعابها(١٢). كما تم التحذير ظاهرة "قصر النظر السياسي" (Political Myopia)، واستبعاد السياسات طويلة الأمد من دوائر اهتمام السياسيين المُنتخبين بسبب الدورات الانتخابية القصيرة للغاية (Short Electoral Cycles).

وفي كتابها "حافة الفوضى: لماذا تُخفق الديمقراطية في تحقيق النمو الاقتصادي وكيف يمكن إصلاحها؟" طرحت "دامبيسا مويو" رؤى راديكالية حول "إعادة هيكلة" الديمقراطية الغربية عبر ترجيح آراء وتفضيلات "النخب المستنيرة" في مواجهة الجماهير الأقل تأهيلًا على المستوى السياسي والمعرفي –وفقًا لرؤية مويو– من خلال نظام جديد للتصويت مُرجح بالأوزان، ووضع معايير لقياس تأهيل المرشحين والناخبين، بالإضافة إلى تقييد التمويل السياسي للحملات الانتخابية، وفرض التصويت الإجباري، وإطالة أمد الفترات الانتخابية(١٣).

معضلة "القوى الصاعدة":

لم تحسم مؤلفات عام ٢٠١٨ الجدلَ حول هيكل النظام الدولي، إلا أن توافقًا مبدئيًّا قد أصبح واضحًا حول مواجهة العالم لإشكاليات المرحلة الانتقالية لنظام عالمي جديد لم تتضح أركانه بعد، حيث يتنبأ "باراج خانا" بانتقال قيادة العالم من الغرب إلى القارة الآسيوية في ظل تمكن القوى الآسيوية الصاعدة، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، من تعزيز انخراطها في النظام العالمي، وهو ما يعبر عنه في كتابه المرتقب صدوره في مطلع عام ٢٠١٩ بعنوان: "المستقبل آسيويًّا: النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين".

وسار بعض المؤلفين على النهج ذاته بتوقع اكتمال الهيمنة الصينية على النظام الدولي، مثل كتاب "برونو ماسياس" "الحزام والطريق: نظام عالمي صيني"(١٤)، وكتاب "بيتر فرانكوبان" "طرق الحرير الجديدة: حاضر ومستقبل العالم"(١٥). وتكتمل الهيمنة الدولية بقيادة الصين للتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو ما يؤكده كتاب "القوى العظمى في الذكاء الاصطناعي: الصين ووادي السليكون والعالم الجديد"(١٦)، إلا أن "ويل دويج" يكشف عن وجه آخر للهيمنة الصينية في آسيا في كتابه "إمبراطورية السرعة العالية: التوسع الصيني ومستقبل جنوب شرق آسيا".

ورأى الكاتب تسببت مشروعات "الحزام والطريق" في تراكم الديون على الدول الآسيوية وتصاعد النفوذ والتأثير الصيني في هذه الدول نتيجة لارتباطها ببكين بمتاهة مشروعات بنية تحتية طويلة الأمد بلا مخرج واضح(١٧). وفي المقابل تؤكد "أليسا آيرس" في كتابها "لقد حان وقتنا: كيف تصنع الهند مكانها في العالم"، أن التنافس بين بكين ونيودلهي قد يكون ضمن أهم المحددات التي ترسم معالم القرن الآسيوي القادم، وأن تفجر الصراع على الصدارة الإقليمية والمكانة الدولية بين الدولتين سيبدد حالة السلام والاستقرار الهش في القارة الآسيوية(١٨).

ويُحذر "جورج ماجنوس" في كتابه: "رايات حمراء: لماذا الصين في عهد تشي في خطر محدق" من مواجهة الصعود الصيني لعدة مخاطر، يتمثل أهمها في: تراكم الديون، واحتمالية اختلال توازن العملة الصينية، وتحجيم سياسات "ترامب" الحمائية، والحرب التجارية التي يشنها ضد الصين لقدرتها على استكمال الصعود، بالإضافة إلى تأثيرات الفساد على استقرار النظام الصيني وقدرته على البقاء(١٩).

وتحذر "إليزابيث إيكونومي" في كتابها "الثورة الثالثة: تشي جين بينج والدولة الصينية الجديدة" من تداعيات التناقض بين الانفتاح الاقتصادي وقيم اقتصاد السوق والإغلاق السياسي والمركزية والرقابة على المجال العام والإنترنت التي يفرضها الحزب الشيوعي الصيني، لتسببها في صدام مع الدول الغربية التي تتعامل معها الصين اقتصاديًّا، وهو ما يتسبب في فرض قيود على استثمارات الشركات الصينية، وفرض حظر على تصدير التكنولوجيا المتقدمة، ومنع دخول المواطنين الصينيين إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، مما يهدد استمرار الخطة طويلة الأمد لتحويل الصين إلى قوةٍ عظمى(٢٠).

انعكاسات "فجر أوراسيا":

شغلت التحولات في جغرافيا العالم وصعود "جغرافيا الاتصال" (Connectography) و"الأقاليم البينية" اهتمام بعض مؤلفي الكتب في عام ٢٠١٨، حيث رسم "برونو ماسياس" صورة لقرن جديد تهيمن عليه التفاعلات بين القوى الكبرى في إقليم أوراسيا، وذلك في كتابه "فجر أوراسيا: الطريق نحو نظام عالمي جديد"، حيث أشار الوزير البرتغالي السابق والخبير بشركة فلينت للاستشارات إلى تصاعد محاولات السيطرة على هذا الإقليم من جانب روسيا والصين الذي يتطابق مع منطقة "قلب العالم" التي وصفها عالم الجغرافيا السياسية في مطلع القرن العشرين(٢١).

وتضم هذه المنطقة عدة قوى كبرى في صدارتها الصين والهند وروسيا، وتمر بها خطوط حيوية لنقل الطاقة عبر القارتين، بالإضافة إلى الكثافة السكانية الضخمة، والامتداد الجغرافي، واحتياطات الطاقة الضخمة، والتّماسّ مع بؤر الصراعات الرئيسية في آسيا وأوروبا، وهو ما دفع الكتاب إلى توقع تشكل تحالف بين روسيا والصين لمواجهة الاختراق الأمريكي لأوراسيا.

ويتوقع "روبرت كابلان" في كتابه "عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجية والمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين"، أن يتفجر صراع محتدم للهيمنة على أوراسيا بين القوى الدولية الكبرى ضمن اتجاهات تجدد صراعات الجغرافيا السياسية في العالم، وسعي الدول الكبرى إلى استعادة إرث إمبراطورياتها التاريخية مستدلًا بمشروعات عالمية مثل "الحزام والطريق" و"سلسلة اللآلئ" (String of Pearls) التي تسعى من خلالها الصين لإعادة تأسيس "طريق الحرير" الذي ارتبط بالامتدادات التاريخية للإمبراطورية الصينية، كما يتسم "عالم ماركو بولو" بالاهتمام بالقوة البحرية باعتبارها الأهم في المنافسة على الهيمنة العالمية(٢٢).

إعادة هيكلة العولمة:

أدى التسليم بمرور العولمة الاقتصادية بموجة انحسار حادة نتيجة لسياسات الإغلاق والحمائية وحروب التجارة إلى تصاعد الأطروحات حول كيفية استعادة اتزان العولمة وإعادة بنائها، ففي كتابه "عالم طوعي: تشكيل وتقاسم الرخاء العالمي المستدام"، يشير "جيمس باكشوس" إلى أن التعاون الاقتصادي والبيئي الذي يتم تأسيسه من أسفل إلى أعلى هو المدخل الأمثل لإعادة هيكلة العولمة بحيث تكون الصدارة للمبادرات المحلية والشراكات الإقليمية التي تتشابك وتترابط فيما بينها لتشكل شبكة تعاون عالمية الانتشار(٢٣).

وعلى مستوى آخر، تعددت الكتب التي تناولت الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في ذكرى مرور عشر سنوات على الإعلان عن انهيار بنك "ليمان براذرز" وتصدع مؤسسات النظام المصرفي الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري، إذ أكد "لورانس بول" في كتابه "مجلس الاحتياطي الفيدرالي وليمان براذرز" أن قرار السلطات المالية

الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٨ بعدم دعم هذا البنك قبيل انهياره كان الأخطر في التاريخ المالي الأمريكي منذ أزمة الكساد الكبير، وأن هذا الانهيار لم يكن حتميًّا، وكان يمكن تجاوزه لو تدخلت مؤسسات النظام المالي الأمريكي لمنع إعلان إفلاس البنك، إلا أن الضغوط السياسية وسوء تقدير التداعيات وراء هذا القرار(٢٤).

وحاول "راي داليو" وهو أحد مؤسسي صناديق التحوط العالمية استخلاص "مبادئ لاجتياز أزمات الديون الكبرى" من خلال استخلاص الدروس المستفادة من التاريخ الاقتصادي والأزمات المالية العالمية، وضرورة متابعة دورات الأزمات الاقتصادية في العالم، والدور المركزي لصناع القرار في مواجهة الأزمات المالية(٢٥). وهو ما يؤكده "آدم تووز" في كتابه "اصطدام: كيف غير عقد من الأزمات المالية العالم"، فالأزمات المالية ليست مجرد أحداث اقتصادية، وإنما تتضمن تداعيات سياسية ممتدة، مثل: تعقيدات العلاقة بين اليونان والاتحاد الأوروبي، والانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن اجتياح الشعبوية واليمين القومي لعدد كبير من دول العالم وخاصة في أوروبا الشرقية. وهو ما دفعه للتأكيد على مركزية دور الدولة في تنظيم الاقتصاد ومواجهة الأزمات المالية(٢٦).

وتدعم رؤية "روبرت سكيديلسكي" هذا الاستنتاج بتأكيده على أهمية دور الحكومات في مواجهة الأزمات الاقتصادية في كتابه "المال والحكومة: تحدي علم الاقتصاد السائد"، حيث استخلص أن أفكار "جون مينارد كينز" حول أولوية الاستقرار على التوازن الاقتصادي تمثل مبدأ أساسيًّا في احتواء تأثيرات الأزمات المالية(٢٧)، ويتصل ذلك بانتقادات "جوناثان تيبر" في كتابه "أسطورة الرأسمالية: الاحتكارات وموت التنافسية" للرأسمالية وتركيزها على النمو الاقتصادي في مقابل إغفالها عدم المساواة وانتشار الاحتكار الاقتصادي وإثراء الكيانات الاقتصادية الكبرى على حساب المستهلكين(٢٨).

ختامًا، يكشف تتبع حركة النشر في العلاقات الدولية في عام ٢٠١٨ أن القوى المحركة الرئيسية لعالم ٢٠١٩ تتصدرها اتجاهات ارتباك السياسة الأمريكية في عهد "ترامب"، وهيمنة سياسات الهوية على التفاعلات الداخلية في عدد كبير من دول العالم، وما يسببه ذلك من أزمات تهدد بقاء الديمقراطيات الغربية، بالتوازي مع التحديات التي تعوق صعود القوى الآسيوية، وصراعات الجغرافيا السياسية الناتجة عن التنافس في أوراسيا بين القوى الكبرى، وأخيرًا محاولات إصلاح العولمة الاقتصادية، والتحسب لاحتمالات تفجر أزمات مالية جديدة عبر الاستفادة من دروس الأزمات السابقة والتصدي للاختلال في النظم الرأسمالية.

قائمة الكتب الواردة بالموضوع:

١. Michael Wolff, Fire and Fury: inside the Trump White House, Henry Holt and company, January 2018

٢. James Comey, A Higher Loyalty: Truth, Lies, and Leadership, Flatiron Books, April 2018

٣. David Frum, Trumpocracy: The Corruption of the American Republic, Harper, January 2018

٤. Bob Woodward, Fear: Trump in the White House, Simon & Schuster, September 2018

٥. John J. Mearsheimer, The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, Yale University Press, September 2018

٦. Stephen M. Walt, The Hell of Good Intentions: America's Foreign Policy Elite and the Decline of US Primacy, Farrar, Straus and Giroux, October 2018

٧. Francis Fukuyama, Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment, Farrar, Straus and Giroux, September 2018

٨. Eric Kaufmann, Whiteshift: Populism, Immigration and the Future of White Majorities, Allen Lane, October 2018

.٩Amy Chua, Political Tribes: Group Instinct and the Fate of Nations, Penguin Press, February 2018

.١٠Yascha Mounk, The People Vs. Democracy: Why our Democracy is in Danger & How to Save it?, Harvard University Press, March 2018

.١١Steven Levitsky, Daniel Ziblatt, How Democracies Die?, Crown, January 2018

.١٢David Runciman, How Democracy Ends?, Basic Books, June 2018

.١٣Dambisa Moyo, Edge of Chaos: Why Democracy is Failing to Deliver Economic Growth- and How to Fix it?, Basic Books, April 2018

.١٤Peter Frankopan, The New Silk Roads: The Present and Future of the World, Bloomsbury, November 2018

.١٥Bruno Maçães, Belt and Road: A Chinese World Order, C Hurst & Co Publishers Ltd., December 2018

.١٦Kai-Fu Lee, AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World, Houghton Mifflin Harcourt, September 2018

.١٧Will Doig, High Speed Empire: Chinese Expansion and the Future of Southeast Asia, Columbia Global Reports, May 2018

.١٨Alyssa Ayres, Our Time Has Come: How India Is Making Its Place in The World, Oxford University Press, March 2018

.١٩George Magnus, Red Flags: Why Xi's China is in Jeopardy, Yale, September 2018

.٢٠Elizabeth C. Economy, The Third Revolution: Xi Jinping and the New Chinese State, Oxford University Press, June 2018

.٢١Bruno Maçães, The Dawn of Eurasia: On the Trail of the New World Order, Penguin Random House, 2018

.٢٢Robert Kaplan, The Return of Marco Polo's World: War, Strategy, and American Interests in the Twenty-First Century, Random House, March 2018

.٢٣James Bacchus, The Willing World: Shaping and Sharing a Sustainable Global Prosperity, Cambridge University Press, July 2018

.٢٤Lawrence M. Ball, The Fed and Lehman Brothers, Cambridge University Press, June 2018

.٢٥Ray Dalio, Principles for Navigating Big Debt Crises, Bridgewater, September 2018

.٢٦Adam Tooze, Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World, Allen Lane, August 2018

.٢٧Robert Skidelsky, Money and Government: A Challenge to Mainstream Economics, by Allen Lane, September 2018

.٢٨Jonathan Tepper, Denise Hearn, The Myth of Capitalism: Monopolies and the Death of Competition, Wiley, December 2018